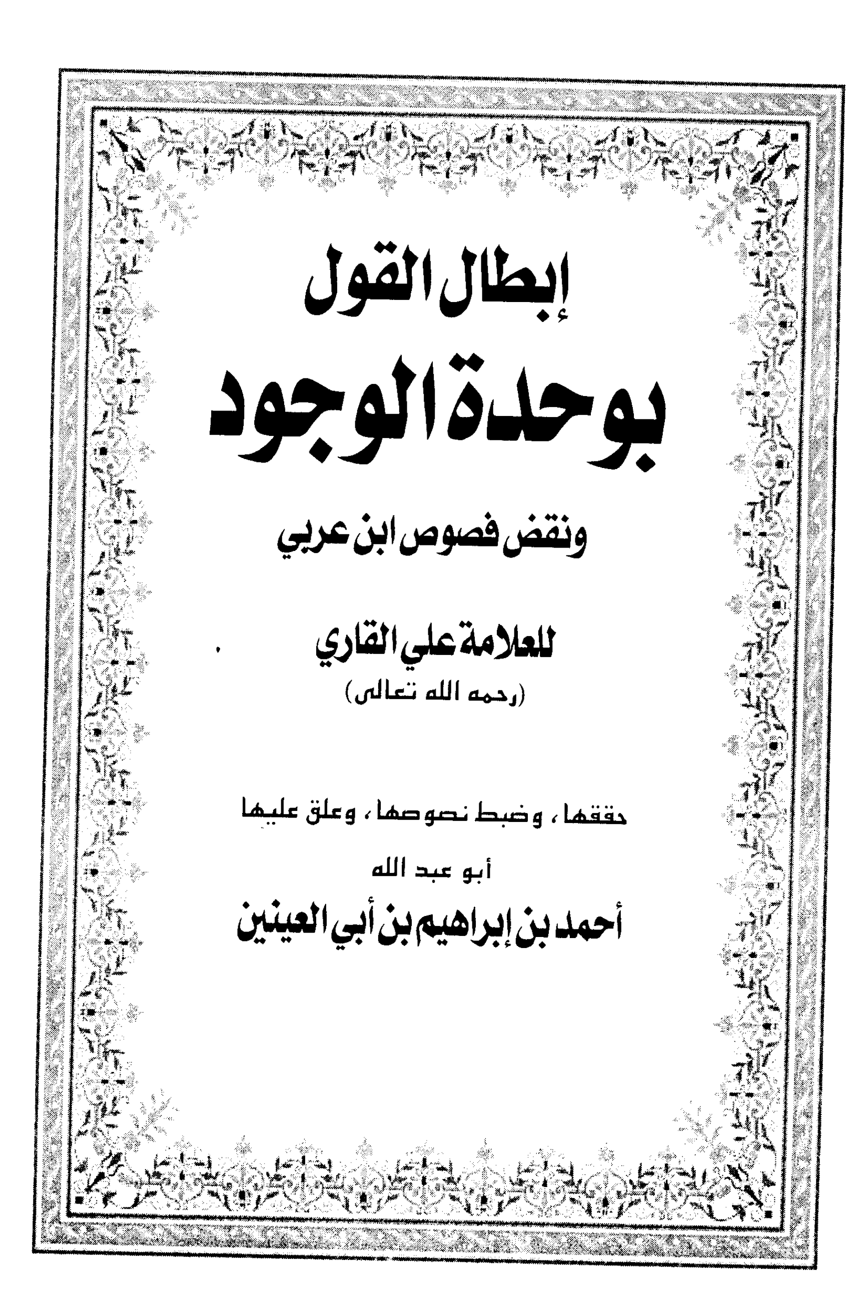
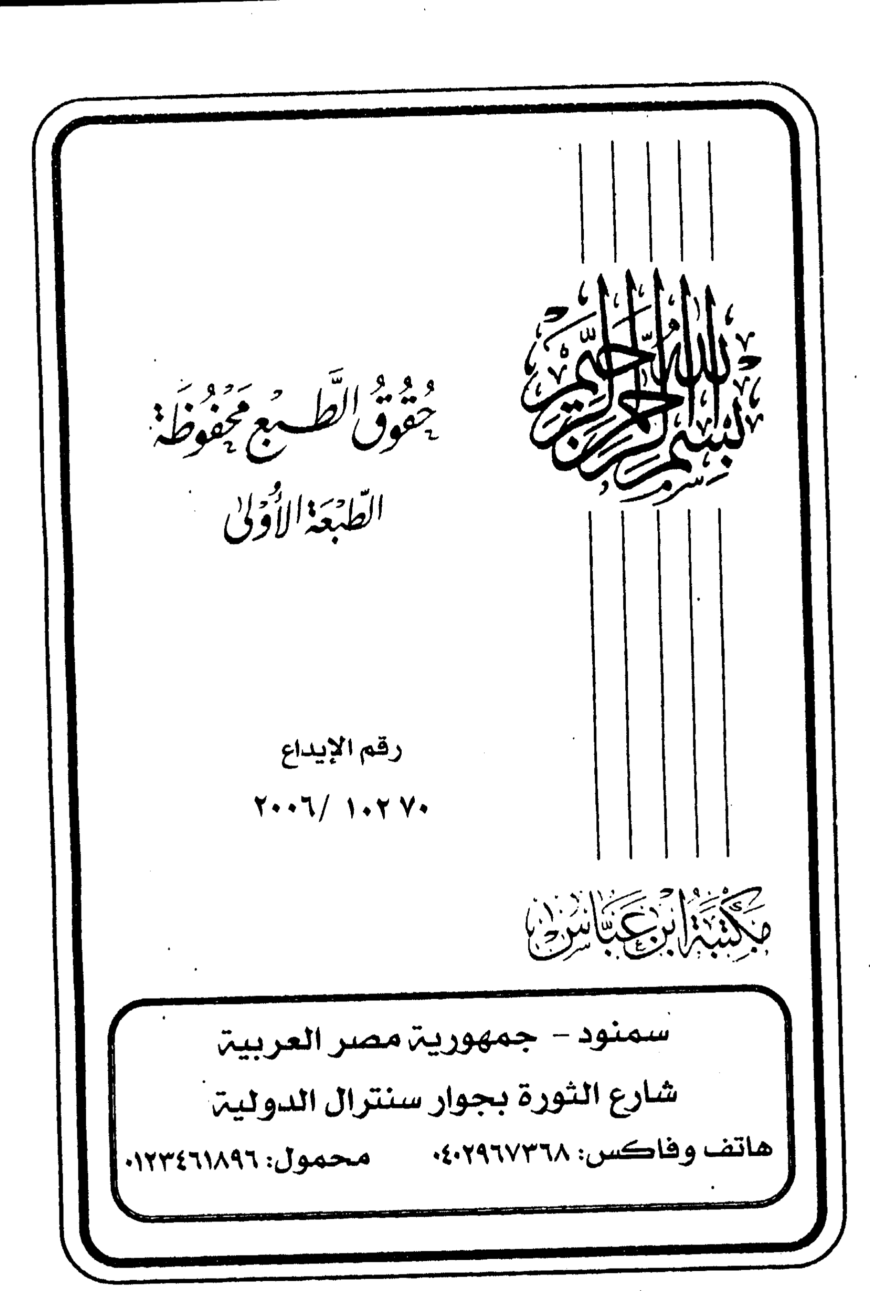


إبطال القول بوحدة الوجود

ونقض فصوص ابن عربي

للعلامة علي القاري
(رحمه الله تعالى)

حققها، وضبط نصوصها، وعلق عليها
أبو عبد الله
أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين



الطبعة الأولى

رقم الإيداع

١٠٢٧٠ /٢٠٠٦

مكتبة ابن عباس

سمنود - جمهورية مصر العربية

شارع الثورة بجوار سنترال الدولية

هاتف وفاكس: ٠٤٠٢٩٦٧٣٦٨ محمول: ٠١٢٣٤٦١٨٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده، وأشهد ألا إله إلا الله وحده، لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعد...

فإن الإنسان إذا كان ظاهره الصلاح، وخفي فساده فإن ضرره على الإسلام والمسلمين يكون أشد بكثير ممن ظاهره الفساد، لأن الناس ينخدعون به، ومن ثم ينتقل فساده إلى الكثيرين، وهم لا يدرون، ولا يشعرون، فمع أن المنافقين لا يظهرون العداوة للإسلام والمسلمين، فإن شرهم على المسلمين أشد من شر الكافرين المظهرين لعداوتهم للمسلمين، ففي الزهراء الأولى سورة البقرة في أولها ذكر الله (عز وجل) أحوال الناس، فذكر المؤمنين أولاً في أربع آيات، ثم ذكر الكافرين في آيتين اثنتين فقط، ثم ذكر المنافقين وأحوالهم في ثلاث عشرة آية، يعني أكثر من ضعف ما ذكره في المؤمنين والكفار، وأكثر من ستة أضعاف ما ذكره في الكفار، فقال عنهم (جل وعلا): ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ * يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ * فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾.

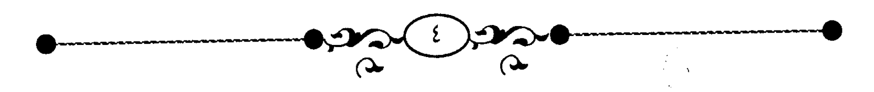


ففصّل الله في أمرهم، وجلا حقيقتهم لكثرة من يغتر بهم، وينخدع بظاهر حالهم حيث تكلموا بالإيمان، وانتسبوا للإسلام، وليسوا بمؤمنين خداعًا للمؤمنين، بل إنهم يفسدون في الأرض، ويسمون إفسادهم إصلاحًا، وقد بين الله ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾.

وقد أوتوا فصاحةً وبيانًا، مع جمال وحسن مظهر، وهذا مما يزيد الاغترار بهم، فقد قال الله عنهم: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ * اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ * وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾.

وقد ذكر الله (عز وجل) المنافقين في آيات كثيرة، وحذر منهم، وبين للمسلمين خطرهم، وكذلك حذر منهم رسول الله (ﷺ) غاية التحذير، وذلك لشدة خطرهم، ومع ذلك فلا يزال كثير من المسلمين يخدعون بهم، وربما كان بعض هؤلاء الفاسدين في اعتقادهم جادين في الزهد في الدنيا، مبالغين في رياضة أنفسهم، فتزيد الفتنة بهم، ويحسن بهم الظن كثير من الناس، ومن هؤلاء المنحرفين في اعتقادهم مع اتصافهم بما سبق مما يحسّن الظن بهم عند الكثيرين: محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي ابن عربي[1].

(١) قد يشتبه هذا الصوفي المنحرف بابن العربي الإشبيلي المالكي عند من لا يدري، والأول من سوف تعرف بعض أحواله من هذا الكتاب، والآخر هو: الإمام العلامة الحافظ =



قال الذهبي في السير (٢٣/٤٨):

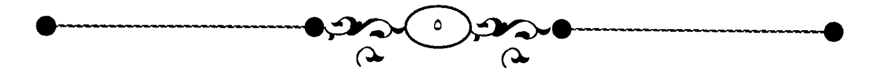
كان ذكيًّا كثير العلم، كتب الإنشاء لبعض الأمراء بالمغرب، ثم تزهد، وتفرد، وتعبد، وتوحد، وسافر، وتجرد، وأتهم، وأنجد، وعمل الخلوات، وعلق شيئًا كثيرًا في تصوف أهل الوحدة، ومن أردإ تواليفه كتاب «الفصوص»، فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله، ا هـ.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) عن ابن عربي وكتابه «الفصوص» فقال في الفتاوى (١٢٣/٢):

صاحب هذا الكتاب المذكور الذي هو (فصوص الحكم) وأمثاله مثل صاحبه: القرنوي، والتلمساني، وابن سبعين، والششتري، وابن الفارض وأتباعهم؛ مذهبهم الذي هم عليه: أن الوجود واحد، ويسمون أهل وحدة الوجود، ويدعون التحقيق والعرفان، وهم يجعلون وجود الخالق عين وجود المخلوقات، فكلما يتصف به المخلوقات من حسن، وقبيح، ومدح، وذم إنما المتصف به عندهم عين الخالق، وليس للخالق عندهم وجود مباين لوجود المخلوقات، منفصل عنها أصلاً، بل عندهم ما ثم غير أصلاً للخالق ولا سواه.

ومن كلماتهم: ليس إلا الله، فعباد الأصنام لم يعبدوا غيره عندهم، لأنه ما عندهم له غير، ولهذا جعلوا قوله (تعالى): ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، بمعنى قدر ربك أن لا تعبدوا إلا إياه، إذ ليس

= القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن العربي، له كتب نافعة منها «عارضة الأحوذي في شرح جامع أبي عيسى الترمذي» وله تفسير للقرآن، وكتب أخرى. [ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/١٩٧) وغيرها].



عندهم غير له تتـصور عبادته، فكل عابد صنم إنما عبـد الله، ولهـذا جعل صاحب الكتاب: عـباد العجل مصيـبين، وذكر أن موسى أنكر على هارون إنكاره عليهم عبادة العجل، وقال: كان موسى أعلم بالأمر من هارون، لأنه علم ما عـبده أصحاب العـجل، لعلمه بأن قد قضى أن لا يعـبدوا إلا إياه، وما حكم الله بشيء إلا وقع، فـكان عتب موسى أخـاه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتبـاعه، فإن العـارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء، ولهـذا يجعلون فرعون من كبار العارفين المحققين، وأنه كان مصيـبًا في دعواه الربوبية، كمـا قال في هـذا الكتاب: ولما كـان فرعون في منصب التـحكم، صـاحب الوقت، وأنه جار في الـعرف النامـوسي لذلك قال: ﴿...أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ [النازعـات: ٢٤]، أي: وإن كـان الكل أربابًا بنسبة ما؛ فأنا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من الحكم فيهم.

ولما علمت السحـرة صدق فرعون فـيما قـاله لم ينكروه، بل أقروا له بذلك، وقالوا له: ﴿...فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ...﴾ [طه: ٧٢]، فالدولة لك، فصح قـول فرعون: ﴿...أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وأنه كان عين الحق.

ويكفيك معرفة بكفرهم:

أن من أخف أقوالهم أن فرعون مات مؤمنًا بريًّا من الذنوب، كما قال: وكان موسى قـرة عين لفرعون بالإيمان الذي أعطاه الله عند الغرق، فقـبضه طاهرًا مطهـرًا، ليس فيـه شيء من الخـبث، لأنه قبـضه عند إيمانه قـبل أن يكتسب شيئًا من الآثام، والإسلام يَجُبُّ ما قبله.

وقد علم بالاضطرار من دين أهل الملل المسلمين واليـهود والنصارى أن فرعون من أكفر الخلق بالله، بل لم يقص الله في القرآن قصة كافر باسمه .



الخاص أعظم من قصة فرعون، ولا ذكر عن أحد من الكفار من كفره وطغيانه وعلوه أعظم مما ذكره عن فرعون.

وأخبر عنه وعن قومه أنهم يدخلون أشد العذاب، فإن لفظ آل فرعون كلفظ آل إبراهيم وآل لوط وآل داود وآل أبي أوفى يدخل فيها المضاف باتفاق الناس، فإذا جاءوا إلى أعظم عدو لله من الإنس أو من هو أعظم أعدائه فجعلوه مصيبًا محقًا فيما كفره به الله علم أن ما قالوه أعظم من كفر اليهود والنصارى، فكيف بسائر مقالاتهم؟!

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الخالق (تعالى) بائن من مخلوقاته، ليس فى ذاته شئ من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شئ من ذاته.

والسلف والأئمة كفّروا الجهمية لما قالوا: إنه في كل مكان، وكان مما أنكروه عليهم: أنه كيف يكون في البطون والحشوش والأخلية؟.

تعالى الله عن ذلك، فكيف بمن يجعله نفس وجود البطون والحشوش والأخلية والنجاسات والأقذار؟

واتفق سلف الأمة وأئمتها أن الله ليس كمثله شيء، لا فى ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وقال من قال من الأئمة: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا.

وأين المشبهة المجسمة من هؤلاء؟، فإن هؤلاء غاية كفرهم أن يجعلوه مثل المخلوقات، لكن يقولون: هو قديم، وهي محدثة، وهؤلاء جعلوه عين المخلوقات، وجعلوه نفس الأجسام المصنوعات، ووصفوه

بجميع النقائص والآفات التي يوصف بهما كل كافر، وكل فاجر، وكل شيطان، وكل سبع، وكل حية من الحيات، فتعالى الله عن إفكهم وضلالهم، وسبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً.

والله (تعالى) ينتقم لنفسه، ولدينه، ولكتابه، ولرسوله، ولعباده المؤمنين منهم.

وهؤلاء يقولون: إن النصارى إنما كفروا لتخصيصهم، حيث قالوا: ﴿...إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ...﴾ [المائدة: ١٧ ، ٧٢]، فكلما قالته النصارى في المسيح يقولونه في الله، وكفر النصارى جزء من كفر هؤلاء.

ولما قرؤوا هذا الكتاب المذكور[١] على أفضل متأخريهم، قال له قائل: هذا الكتاب يخالف القرآن، فقال: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا هذا، يعني أن القرآن يفرق بين الرب والعبد، وحقيقة التوحيد عندهم أن الرب هو العبد، فقال له القائل: فأي فرق بين زوجتي وبنتي إذاً؟

قال: لا فرق، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم.

وهؤلاء إذا قيل في مقالتهم إنها كفر لم يفهم هذا اللفظ حالها، فإن الكفر جنس تحته أنواع متفاوتة، بل كفر كل كافر جزء من كفرهم، ولهذا قيل لرئيسهم: أنت نصيري، فقال: نصير جزء مني، وكان عبد الله بن المبارك يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وهؤلاء شر من أولئك الجهمية، فإن أولئك كان غايتهم القول بأن الله في كل مكان، وهؤلاء قولهم: إنه وجود كل مكان، ما

(١) يعني: فصوص ابن عربي.

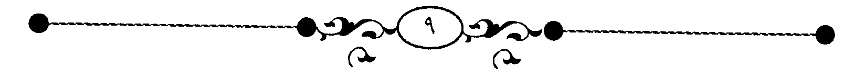


عندهم موجودان، أحدهما حال، والآخر محل.

ولهذا قالوا: إن آدم من الله بمنزلة إنسان العين من العين، وقد علم المسلمون واليهود والنصارى بالاضطرار من دين المرسلين أن من قال عن أحد من البشر: إنه جزء من الله فإنه كافر في جميع الملل، إذ النصارى لم تقل هذا (وإن كان قولها من أعظم الكفر) لم يقل أحد: إن عين المخلوقات هي جزء الخالق، ولا أن الخالق هو المخلوق، ولا الحق المنزه هو الخلق المشبه.

وكذلك قوله: إن المشركين لو تركوا عبادة الأصنام لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا منها هو من الكفر المعلوم بالاضطرار من جميع الملل، فإن أهل الملل متفقون على: أن الرسل جميعهم نهوا عن عبادة الأصنام، وكفَّروا من يفعل ذلك، وأن المؤمن لا يكون مؤمنًا حتى يتبرأ من عبادة الأصنام، وكل معبود سوى الله، كما قال الله (تعالى): ﴿**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ...**﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال الخليل: ﴿**...أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الشعراء: ٧٥ ، ٧٧]، وقال الخليل لأبيه وقومه: ﴿**...إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ**﴾ [الزخرف: ٢٦ ، ٢٧]، وقال الخليل ـ وهو إمام الحنفاء الذي جعل الله في ذريته النبوة والكتاب، واتفق أهل الملل على تعظيمه لقوله: ﴿**...يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ [الأنعام: ٧٨ ، ٧٩].

وهذا أكثر وأظهر عند أهل الملل من اليهود والنصارى ـ فضلاً عن المسلمين ـ من أن يحتاج أن يستشهد عليه بنص خاص، فمن قال: إن عباد



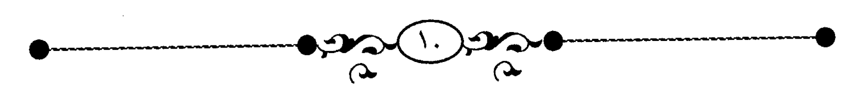
الأصنام لو تركوهم لجهلوا من الحق بقدر ما تركوا من هؤلاء، فهو أكفر من اليهود والنصارى، ومن لم يكفرهم فهو أكفر من اليهود والنصارى، فإن اليهود والنصارى يكفرون عباد الأصنام، فكيف من يجعل تارك عبادة الأصنام جاهلاً من الحق بقدر ما ترك منها؟ مع قوله: فإن العالم يعلم من عبد، وفي أي صورة ظهر حتى عبد، وأن التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة وكالقُوى المعنوية في الصورة الروحانية، فما عبد غير الله في كل معبود، بل هو أعظم من كفر عباد الأصنام، فإن أولئك اتخذوهم شفعاء ووسائط، كما قالوا: ﴿...مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ...﴾ [الزمر: ٣]، وقال الله (تعالى): ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَ لَوْ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣].

وكانوا مقرين بأن الله خالق السموات والأرض، وخالق الأصنام، كما قال (تعالى): ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال (تعالى): ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، قال ابن عباس: تسألهم: من خلق السموات والأرض؟

فيقولون: الله، ثم يعبدون غيره، وكانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا[1] هو لك، تملكه وما ملك، ولهذا قال (تعالى): ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلاً مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

وهؤلاء أعظم كفرًا من جهة أن هؤلاء جعلوا عابد الأصنام عابدًا

(١) في الفتاوى المطبوع: شريك، وهو خطأ، والحديث في صحيح مسلم (١١٨٥) على الصواب.



لله، لا عابدًا لغيره، وأن الأصنام من الله، بمنزلة أعضاء الإنسان من الإنسان، وبمنزلة قوى النفس من النفس، وعباد الأصنام اعترفوا بأنها غيره، وأنها مخلوقة، ومن جهة أن عباد الأصنام من العرب كانوا مقرين بأن للسماوات والأرض ربًا غيرهما خلقهما، وهؤلاء ليس عندهم للسموات والأرض وسائر المخلوقات رب مغاير للسموات والأرض وسائر المخلوقات بل المخلوق هو الخالق.

ولهذا جعل قوم عاد وغيرهم من الكفار على صراط مستقيم، وجعلهم في عين القرب، وجعل أهل النار يتمتعون في النار، كما يتمتع أهل الجنة في الجنة.

وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن قوم عاد وثمود وفرعون وقومه وسائر من قص الله قصته من الكفار أعداء الله، وأنهم معذبون في الآخرة، وأن الله لعنهم، وغضب عليهم، فمن أثنى عليهم، وجعلهم من المقربين ومن أهل النعيم فهو أكفر من اليهود والنصارى من هذا الوجه.

وهذه الفتوى لا تحتمل بسط كلام هؤلاء وبيان كفرهم وإلحادهم، فإنهم من جنس القرامطة الباطنية والإسماعيلية الذين كانوا أكفر من اليهود والنصارى وأن قولهم يتضمن الكفر بجميع الكتب والرسل، كما قال الشيخ إبراهيم الجعبري لما اجتمع بابن عربي - صاحب هذا الكتاب - فقال: رأيته شيخًا نجسًا، يكذِّب بكل كتاب أنزله الله وبكل نبي أرسله الله.

وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام - لما قدم القاهرة وسألوه عنه - قال:

هو شيخ سوء كذاب مقبوح، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجًا، فقوله: يقول بقدم العالم، لأن هذا قوله، وهذا كفر معروف، فكفره الفقيه أبو محمد بذلك، ولم يكن بعد ظهر من قوله: إن العالم هو الله، وإن

العالم صورة الله، وهوية الله، فإن هـٰذا أعظم من كـفر القائلين بقدم العالم الذين يثبتون واجب الوجود، ويقولون: إنه صدر عنه الوجود الممكن.

وقال عنه من عاينه من الشيوخ:

إنه كان كـذابًا مفتـريًا، وفي كتبه مـثل الفتوحـات المكية وأمثـالها من الأكاذيـب ما لا يخـفىٰ علىٰ لبيب، هـٰـذا وهو أقرب إلىٰ الإسـلام من ابن سبعين، ومـن القونوي، والتلمساني وأمـثاله من أتباعه ، فـإذا كان الأقرب بهـٰذا الكفـر الذي هو أعظم من كفـر اليهود والنصـارىٰ، فكيف بالذين هم أبعد عن الإسلام؟ ولم أصف عشر ما يذكرونه من الكفر.

ولكن هـٰؤلاء التبس أمرهم علىٰ من لا يعرف حـالهم، كما التبس أمر القرامطـة الباطنية لما ادعـوا أنهم فاطمـيون، وانتـسبوا إلىٰ التـشيع، فـصار المتبعون مائلين إليهم غير عالمين بباطن كفرهم.

ولهـٰذا كان من مال إليهم أحد رجلين: إمـا زنديقًا منافقًا، وإما جاهلاً ضالاً.

وهكذا هـٰؤلاء الاتحـادية، فرؤوسهم هـم أئمة كفـر يجب قتلهم، ولا تقبل توبة أحد منهم، إذا أخذ قبل التوبة فإنه أعظم من أعظم الزنادقة الذين يظهـرون الإسـلام، ويبطنون أعظم الكفـر، وهم الذين يـفهـمـون قـولهم ومخـالفتـهم لدين المسلمين، ويجب عقـوبة كل من انتسـب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنىٰ عليهم، أو عظم كتبهم أو عـرف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيـهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هـٰـذا الكلام لا يدري ما هو؟ أو من قال: إنه ما[1] صنف هـٰذا الكتاب؟ وأمثال هـٰـذه المعاذير التي لا يقولها

(١) كلمة ما ليست في الفتاوى المطبوع، والسياق يقتضيها.

إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كـل من عرف حالهم، ولم يعاون على القيـام عليهم، فإن القيـام على هـؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهـم أفسدوا العـقول والأديان على خـلق من المشايخ والعـلماء والملوك والأمـراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدون عن سبيل الله.

فضـررهم في الدين أعظم من ضرر من يفسـد على المسلمين دنياهم، ويترك دينهم كقطاع الطريق، وكالتتـار الذين يأخذون منهم الأموال، ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية.

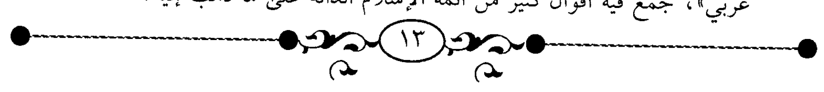
ولهـذا هم يريدون دولة التتار، ويختارون انتصارهم على المسلمين، إلا من كان عاميًّا من شيعهم وأتباعهم، فإنه لا يكون عارفًا بحقيقة أمرهم.

ولهـذا يقرون اليهـود والنصارى على مـاهم عليه، ويجـعلونهم على حق، كما يجعلون عباد الأصنام على حق، وكل واحدة من هـذه من أعظم الكفر.

ومن كـان محـسنًا للظن بهم - وادعى أنه لم يعـرف بحالهم - عُـرِّف حالهم، فإن لم يباينهم، ويظهر لهم الإنكار، وإلا ألحق بهم، وجعل منهم.

وأما من قال لكلامهم تأويل يوافق الشريعة فإنه من رؤوسهم وأئمتهم، فإنه إن كان ذكيًّا فإنه يعرف كذب نفـسه فيما قاله، وإن كان معـتقدًا لهـذا باطنًا وظاهرًا فـهو أكـفر من النصـارى، فمن لم يكفـر هـؤلاء، وجـعل[1] لكلامـهم تأويلاً كـان عن تكفيـر النصـارى بالتثـليث والاتحاد أبعـد، والله أعلم. اهـ

(١) وللعلامـة برهان الدين البقاعي المتـوفي سنة: ٨٨٥ كتاب: «تنبـيه الغبي إلى تكفـير ابن عربي»، جمع فيه أقوال كثير من أئمة الإسلام الدالة على ما ذهب إليه.



ومع وضوح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقوة حجته فقد أحسن الظن به الكثيرون، ومنهم من عرف بالعلم والمكانة كابن الزملكاني الشافعي الذي قال عنه الذهبي كما نقل عنه ابن حجر (رحمه الله) في «الدرر الكامنة» (٤/ ١٩٣): كان بصيرًا بالمذهب وأصوله، قوي العربية، ذكيًّا فطنًا، فقيه النفس، له اليد البيضاء في النظم والنثر، ، وكان يضرب بذكائه المثل، أفتى وله نيف وعشرون سنة، وتخرج عليه غالب علماء العصر. . . إلخ، فما أعظم الفتنة بهذا الرجل!

وقد شرح هذا الكتاب كثيرون، فمنهم مصطفى بن سليمان بالي زاده الحنفي المتوفى سنة ١٠٦٩، ونشرته دار الكتب العلمية، وقد وافق ابن عربي على كفره وإلحاده ففي ص (١٠٩) قال ابن عربي: فما في الوجود ضد، فإن الوجود حقيقة واحدة، والشيء لا يضاد نفسه، فقال الشارح: فإذا ارتفع الأضداد والأمثال بظهور وحدة الوجود: فلم يبق إلا الحق لم يبق كائن.

أي: عالم الأكوان لفنائها في الحق. اهـ.

ووافقه على أن عبادة ما سوى الله (عز وجل) من كمال المعرفة بالله (عز وجل) فقد قال ابن عربي كما في ص (٢٨٣): والعارف المكمل من رأى كل معبود مجلي للحق يعبد فيه، فقال الشارح: أي يعبد الحق في ذلك المجلي. اهـ، إلى غير ذلك من الكفر والإلحاد الواقعين من ابن عربي وشارح فصوصه، ومع ذلك يقول المعلق فادي أسعد نصيف: أيها القارئ العزيز ادعو لصاحب هذا الكتاب بالخير، واعذره فيما تراه مخالفًا للشرع، فلربما لم نفهم ما أراد من كلامه، فنكفره أو نفسقه فيما لم نفهم، ونقع في المحظور حيث قال (عليه الصلاة والسلام): «**من كفر مسلمًا فقد كفر**». اهـ

وأقول: لأي شيء ندعو لابن عربي بالخير ونعذره؟ فما أحوجنا لتذكر

قول الذهبي عن فصوص ابن عربي: «إن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر».

وما أحوج كل مسلم أن يعرف هذا الضلال والكفر البواح حتى يحذر منه ويحذر غيره، فهذا الكتاب ؛الذي أقدم له من الأهمية بمكان حيث قد قام مؤلفه العلامة نور الدين على بن سلطان القاري بالرد على ابن عربي وبيان ما في كتابه الفصوص من كفر وضلال، وقد رد المؤلف أيضًا على أحد شراح الفصوص، وهو إدريس بن علي البدليسي، ولم يسمه، وإنما سماه حاجي خليفة كما في كشف الظنون (٢/٢٤٦) حيث قال: وشرحه مولانا إدريس بن حسام الدين البدليسي ذكر فيه أنه ما رأى شرحًا وافيًا، فشرحه من غير مراجعة إلى شرح، وعليه وعلى الفصوص رد للشيخ على ابن سلطان القاري الهروي المتوفى سنة: ١٠١٦، ست عشرةَ وألف، أوله: الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرها وخيرها . . . إلخ[1]، وقال إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (١/ ١٦١) عن البدليسي: شرح فصوص الحكم للشيخ محي الدين، وقد بين العلامة القاري في رده هذا أن هذا الشارح في غالب أمره يتمحل في تأويل كلام ابن عربي، وكثيرًا ما يوافقه

(١) وهذا مما يوثق نسبة الكتاب لمؤلفه رحمه الله، وقد كتب عليه: «هذه رسالة في رد وحدة الوجود» للعلامة علي القاري (رحمه الله)، وقد سماها إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٦٠١) : «رد الفصوص»، وقد جمعت بين المسميين، فوسمتها بـ: «إبطال القول بوحدة الوجود، ونقض فصوص ابن عربي»، وبعد أن انتهيت من تحقيق الكتاب وجدته ضمن مجموعة كتب «العقائد والملل والنحل» في أسطوانة على الحاسوب «الحاسب الآلي **computer**» بتحقيق الأستاذ/ علي رضا، فبحثت عن الكتاب مدة؛ لأقف على تعليقات المحقق، فلم أظفر به، فقابلته على الذي بالحاسوب، ورمزت له بحرف «ع»، وقد استفدت من هذه النسخة كثيرًا، والحمد لله رب العالمين، وقد وضعت عناوين جانبية وفهرسًا للكتاب لتيسير الوقوف على ما فيه من معلومات، وبالله التوفيق.



على كفره وضلاله، فجزى الله العلامة القاري خيرًا.

وأسأل الله (عز وجل) أن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يغفر لنا، وأن يوفقنا لخدمة سنة رسول الله (ﷺ)، وأن يحسن خاتمتنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب

أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين



ترجمة المؤلف

قال المحبي في خلاصة الأثر (٣/ ١٨٥): علي بن محمد سلطان[1] الهروي المعروف بالقاري، الحنفي، نزيل مكة، وأحد صدور العلم، فرد عصره، الباهر السمت في التحقيق وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء في وصفه، ولد بهراة، ورحل إلى مكة، وتديرها[2]، وأخذ بها عن الأستاذ أبي الحسن البكري، والسيد زكريا الحسيني، والشهاب أحمد بن حجر الهيتمي، والشيخ أحمد المصري تلميذ القاضي زكريا، والشيخ عبد الله السندي، والعلامة قطب الدين المكي وغيرهم، واشتهر ذكره، وطار صيته، وألف التآليف الكثيرة اللطيفة التأدية، المحتوية على الفوائد الجليلة، منها: شرحه على المشكاة في مجلدات، وهو أكبرها، وأجلها، وشرح الشفاء، وشرح الشمائل، وشرح النخبة، وشرح الشاطبية، وشرح الجزرية، ولخص من القاموس مواد، وسماه الناموس، وله «الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» وشرح ثلاثيات البخاري، ونزهة الخاطر الفاتر في ترجمة الشيخ عبد القادر[3]، لكنه امتحن بالاعتراض على الأئمة، لاسيما الشافعي وأصحابه

(١) قال الزركلي في الأعلام (٥/ ١٣) عن الزبدة للمؤلف: نقل لي عن هامشه، بشأن الخلاف حول اسم أبيه، الحاشية الآتية: ودأب العجم أن يسموا أولادهم أسماء مزدوجة مثل: فاضل محمد، وصادق محمد، وأسد محمد، واسم أبيه سلطان محمد، ثم قال الزركلي: تبين من خطه أن صواب اسمه هو: علي بن سلطان محمد القاري، فتعين جعل ترجمته في: علي بن سلطان.

قلت: وكذا سمى نفسه في هذا الكتاب.

(٢) أي: صيرها دارًا له.

(٣) وقد عد له الأستاذ/ محمد بن لطفي الصباغ في مقدمته للأسرار المرفوعة (١٢٥) مصنفًا.



رحمهم الله (تعالى)، واعترض على الإمام مالك في إرسال اليد في الصلاة، وألف في ذلك رسالة، فانتدب لجوابه الشيخ محمد مكين، وألف رسالة جوابًا له في جميع ما قاله، ورد عليه اعتراضاته، وأعجب من ذلك ما نقله عنه السيد محمد بن عبد الرسول [1] البرزنجي الحسيني في كتابه سداد الدِّين وسداد الدَّينْ في إثبات النجاة في الدرجات للوالدين أنه شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله (تعالى)، وتعدى فيه طوره في الإساءة في حق الوالدين، ثم إنه ما كفاه ذلك حتى ألف فيه رسالة، وقال في شرحه للشفاء متبجحًا ومفتخرًا بذلك: إني ألفت في كفرهما رسالة، فليته إذ لم يراع حق الرسول (ﷺ) حيث آذاه بذلك كان استحيى من ذكر ذلك في «شرح الشفا الموضوع لبيان شرف المصطفى (ﷺ)»، وقد عاب الناس على صاحب الشفاء ذكره فيه عدم مفروضية الصلاة عليه (ﷺ) في الصلاة، وادعى تفرد الشافعي بذلك بأن هذه المسألة ليست من موضوع كتابه، وقد قيض الله (تعالى) الإمام عبد القادر الطبري للرد على القاري، فألف رسالة أغلظ فيها في الرد عليه، وبالجملة فقد صدر منه أمثال لما ذكر، كان غنيًّا عن أن تصدر منه، ولولاها لاشتهرت مؤلفاته بحيث ملأت الدنيا، لكثرة فائدتها وحسن انسجامها، وكانت وفاته بمكة في شوال سنة أربع عشرة وألف، ودفن بالمعلاة، ولما بلغ خبر وفاته علماء مصر صلوا عليه بجامع الأزهر صلاة الغيبة في مجمع حافل يجمع أربعة آلاف نسمة فأكثر. اهـ .

وأقول: بل المسيء من اعترض على القول بتكفير والدي النبي (ﷺ)، وأما العلامة القاري فقد أحسن حين قرر ذلك، لأنه متبع في ذلك رسول

(١) كان أولى بالمحبي (رحمه الله) أن يتعجب ممن تسمى بعبد الرسول، فإن ذلك تعبيد لغير الله (عز وجل)، وهذا لا يجوز باتفاق المسلمين، والله المستعان.

الله (ﷺ)، فقد روى مسلم في صحيحه (٩٧٦) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسـول الله (ﷺ): «**اسـتـأذنت ربي أن أسـتـغـفـر لأمـي فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها، فأذن لي**».

فهل يقول المحبي أوغيره : إن الله آذى نبيه (ﷺ) بذلك؟!

وروى مسلم في صحيحه (٢٠٣) عن أنس (رضي الله عنه):

أن رجلاً قال: يا رسول الله! أين أبي؟

قال: «**في النار**».

فلما قفى دعاه، فقال: «**إن أبي وأباك في النار**».

وأقول: إن العـلامة القـاري بار راشد حيـث اتبع رسول الله (ﷺ) ، وهو في ذلك أكثـر تعظيمًا لـرسول الله (ﷺ) ممن اعتـرض عليه، وتطاول عليه، فقد قال الله (عز وجل): ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [آل عمران: ٣١].

وأما اعتراضه على الأئمة كرده على مالك رحمه الله بإرسال اليدين في الصلاة فهو أيضًا في ذلك بار راشد حيث اتبع رسول الله (ﷺ)، فقد روى البخاري في صـحيحه (٧٤٠) عن سـهل بن سعد (رضي الله عنه) قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، قال أبو حازم (الراوي عن سهل): لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي (ﷺ)، وروى مسلم في صحيحه عن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي (ﷺ): ثم وضع يده اليمنى على اليسـرى، وغير ذلـك من الأحاديث الدالة على مشروعـية ذلك، بل وجوبه كما هو ظاهر حـديث سهل بن سعد (رضي الله عنه)، فما أحسن جواب الإمـام الشوكاني (رحمـه الله) عمن تكلم في القاري (رحـمه الله)،

فقال (رحمه الله): في «البدر الطالع» (١/ ٤٤٥): قال العصامي في وصفه: الجامع للعلوم النقلية والعقلية والمتضلع من السنة النبوية، أحد جماهير الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام، ثم قال: لكنه امتحن بالاعتراض على الأئمة، لا سيما الشافعي وأصحابه، واعترض على الإمام مالك في إرسال يديه، ولهذا تجد مؤلفاته ليس عليها نور العلم، ومن ثم نهى عن مطالعتها كثير من العلماء والأولياء. انتهى.

قال الشوكاني رحمه الله:

هذا دليل على علو منزلته، فإن المجتهد شأنه أن يبين ما يخالف الأدلة الصحيحة، ويعترضه سواء كان قائله عظيمًا أو حقيرًا، تلك شكاة ظاهر عنك عارها. اهـ

وأقول: لقد كانت أصول القاري رحمه الله سلفية، فقد قال فيما سيأتي عن طريقة الخلف: كلما ابتدع شخص بدعة سعوا في جوابها، واضطربوا في بيان خطئها وصوابها، فالعلم نقطة كثَّرها الجاهلون، ولذلك صار كلام الخلف كثيرًا، قليل البركة، بخلاف كلام السلف، فإنه كثير البركة والمنفعة والفضل للمتقدمين، لا ما يقوله جهلة المتكلمين: إن طريقة المتقدمين أسلم، وطريقنا أحكم وأعلم، وكما يقوله من لم يقدر قدرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرغوا للاستنباط، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره، والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه بما يتعلق هنالك، فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف وعن علومهم وقلة تكلفهم، فتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها ومعاهدتها وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية، والمراتب الغالية، فالمتأخرون في شأن، والقوم في



شأن، وهو (سبحانه وتعالى) كل يوم هو في شأن، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا . . . إلخ.

ومع سلفية أصوله رحمه الله، فقد أخطأ في مسائل من الاعتقاد حيث تبع الأشعرية، والظاهر من حاله أنه من فضلائهم كالباقلاني والبيهقي رحمهم الله، وقد نبهت على ما وقفت عليه مما يخالف العقيدة الصحيحة عقيدة السلف الصالح، والله يعفو عني وعنه.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرها وخيرها وعوّذني
أهل الحق بكون غيرها والصلاة والسلام على من بيّن
نفعها وضيرها وعلى آله وصحبه وأتباعه وأحزابه السائرين
في السلوك سيرها أما بعد فيقول الملتجي إلى الكريم
الباري علي بن سلطان محمد القاري [illegible] إنه ورد سؤال من
صاحب حال مضمونه أنه قال بعض جهلاء المتصوفة شيخ
عند تلقينه كلمة التوحيد اعتقد أن جميع الأشياء باعتبار
باطنها متحد مع الله تعالى وباعتبار ظاهرها مغاير له وسواه
فقلت هذا الكلام ظاهر الفساد ومآله إلى وحدة الوجود أو الاتحاد
كما هو مذهب أهل الإلحاد فالتمس مني بعض الإخوان أن
أوضح هذا الأمر وأحقق بالإمكان من البيان [illegible] وبالله
التوفيق وبيده أزمة التحقيق أن الله سبحانه وتعالى

الصفحة الأولى من المخطوط

نفي قدم غيره وقد صرح في عقائد أهل السنة وكفرانه بإجماع العلماء
خلافاً للفلاسفة وبعض الكفار ممن يقول بقدم العالم
ووجود بعض الأشياء وهو مردود لقوله تعالى الله خالق
كل شيء أي موجود ممكن في عالم الشهود ومن المحال أن يكون
الحادث بذاته متحداً بالقديم الموجد مع أنه مخالف لمذهب
الموحد فإن ذلك تثنية تخالف الوحدة الحقيقية قال الله
تعالى لا تتخذوا إلهين اثنين فكيف بالآلهة المتعددة ولذا
يقول من السادات الصوفية إنهم يقولون ينبغي للسالك
أن ينظر حال تكلم كلمة التوحيد عند لا إله النفي والفناء للسوى
وعند إلا الله الثبوت والبقاء للمولى وقد تقرر في علم
العقائد أن الله سبحانه وتعالى ليس محلاً للحوادث فإن
الحدوث عبارة عن وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع
القديم غير لائق ثم المقصود من كلمة التوحيد نفي كون الشيء
يستحق العبودية وإثبات الربوبية لمن له استحقاق الألو[هية]
وإلا فالكفار كانوا عارفين بوجود الله ومغايرته لما سواه

فيسأل [illegible]

ان وقف انتهى وقد ثبت عن ابي يوسف انه حكم بكفر

من قال لا احب الدبآء بعد ما قيل له ان النبي يحبه سيد

الانبيآء فكيف بمن طعن في جميع الانبيآء وادعى ان

خاتم الاوليآء افضل من سيد الاصفيآء فان كنت مؤمنا

حقا ومسلما صدقا فلا تشك في كفر جماعة ابن عربي و

لا تتوقف في ضلالة هذا القوم الغوي والجمع الغوي

فان قلت هل يجوز السلام عليهم ابتدآء قلت لا ولا رد

السلام عليهم بل لا يقال لهم عليكم ايضا فانهم شر من اليهود

والنصارى وان حكمهم حكم المرتدين عن الدين فعلى هذا

اذا عطس احد منهم فقال الحمد لله لا يقال له يرحمك

الله وهل يجاب بيهديك الله محل بحث وكذا اذا مات

احد منهم لا يجوز الصلوة عليه وان عباداتهم الست بعد

على اعتقاداتهم باطلة كلها فانهم الملاحدة في بقية اوقاتهم

فالواجب على الحكام في دار الاسلام ان يحرقوا من

في هذه المعتقدات الفاسدة والتأويلات الكاسدة
فإنهم أنجس وأنجس ممن ادعى أن عليا هو الله وقد أفتى
علي رضي الله عنه ويجب إحراق كتبهم المؤلفة ويتعين
على كل أحد أن يبين فسادها وشقاقهم وكساد نفاقهم فإن
سكوت العلماء واختلاف الآراء صار سببا لهذه
الفتنة وسائر أنواع البلاء فنسأل الله تعالى
حسن الخاتمة اللاحقة المطابقة للسعادة
السابقة على وفق متابعة أرباب
الرسالة وأصحاب النبوة
والجلالة
تمت

الصفحة الأخيرة من المخطوط



الحمـد لله الذي أوجد الأشيـاء شرها وخيـرها، وهو في عين أهل الحق يكون غيرهـا، والصلاة والسلام [1]على من بين نفعهـا وخيرها[2]، وعلىٰ آله وأصحابه وأتباعه وأحزابه السائرين في السلوك سيرها.

ذكر السؤال الذي كان سبب تصنيف هذه الرسالة

أما بعـد فيقول الملتـجئ إلىٰ حرم[3] ربه الباري علي بن سلطان مـحمد القاري: إنه ورد سـؤال من صاحب حـال مضـمونه أنه قال: بعـض جهلة المتصوفة للمريد عند تلقـينه كلمة التوحيد: أعتقد أن جميـع الأشياء باعتبار باطنها مـتحد مع الله (تعالىٰ)، وباعتـبار ظاهرها مغاير لـه وسواه، فقلت: هـٰـذا كلام ظاهر الفـساد، ومـائل إلىٰ وحدة الوجـود أو الاتحاد، كمـا هو مذهب أهل الإلحاد، فالتـمس مني بعض الإخوان أن أوضح هـٰذا الأمر وفق الإمكان من البيان، فقلت وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق:

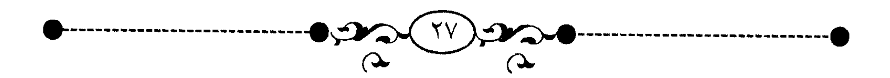
إن الله (سبـحانه وتعالىٰ) كـان ولم يكن قبله ولا مـعه شيء عند أهل السنة والجماعة بإجماع العلماء[4]، خلافًا للفلاسفة وبعض الحكماء ممن يقول

---

(١) (الصلاة والسلام) ليست موجودة في (ع). (٢) في (ع): «وضرها».

(٣) في الأصل: الحرم، وقد حذفت (ال) ليستقيم الكلام، وهي كذلك في (ع).

(٤) روىٰ البخـاري في صحيـحه (٣١٩١) عن عمـران بن حصين (رضي الله عنه) قال: دخلت على النبي (ﷺ)، وعقلت ناقتي بالبـاب، فأتاه ناس من بني تميم، فقال: **اقبلوا البشرى يا بني تميم**. قالوا: قد بشرتنا، فأعطنا (مرتين)، ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن، فقال: **اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إن لم يقبلها بنو تميم**. قالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: جئنا نسألك عن هـٰذا الأمر، قال: **كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض**. فنادىٰ مناد: ذهبت ناقتك يا ابن الحصين، فانطلقت، فإذا هي يقطع دونها السراب، فوالله لوددتُ أني كنت تركتها. ورواه البخاري (٣١٩٠) ومواضع أخرىٰ وغيره.



بقدم العالم ووجود بعض الأشياء، وهو مردود لقوله (تعالى): الله خالق كل شيء، أي موجود[1] مُمْكن في عالم مشهود، ومن المحال أن يكون الحادث بباطنه متحدًا بالقديم[2] المُوجِد مع أنه مخالف لمذهب الموحد.

فإن الاثنينية تخالف الوحدة اليقينية، قال الله (تعالى): ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، فكيف بالآلهة المتعددة؟.

والذي يُعْرف[3] من السادات الصوفية أنهم يقولون: ينبغي للسالك أن ينظر حال تكلمه كلمة التوحيد عند (لا إله) النفي[4] والفناء إلى السوى[5]، وعند (إلا الله) الثبوت والبقاء إلى المولى، وقد تقرر في علم العقائد أن الله سبحانه و(تعالى) ليس محلاً للحوادث[6] ، فإن الحدوث، عبارة عن وجود لاحق وعدم سابق[7]، فيكون مع القديم غير لائق، ثم المقصود من كلمة التوحيد نفي كون الشيء يستحق العبودية وإثبات الربوبية لمن له استحقاق الألوهية، وإلا فالكفار كانوا عارفين بوجود الله وبمغايرته[8] لما سواه، كما أخبر به (سبحانه وتعالى) عنهم بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي أوجد العلويات والسفليات من حيز العدم

(١) في الأصل: مُوجَد، وقد أثبت ما في «ع».
(٢) لو قال: الأول كان أولى، لأن القديم ليس من أسمائه (تعالى).
(٣) في الأصل: يفرق، والتصويب من «ع».
(٤) في «ع» : بنظر النفي.
(٥) وهذا تحريف للكلم عن مواضعه، فإن النفي في (لا إله) نفي الإلهية الحقة عمن سوى الله، وليس نفي وجود شيء سواه سبحانه، وهذا ما سيبينه الشيخ رحمه الله.
(٦) معنى الحوادث التي ننفي حلولها بذاته (تعالى) هي المخلوقات، ولا يدخل فيها أفعال الله (عز وجل) كنزوله ومجيئه واستوائه (سبحانه).
(٧) في «ع» : لعدم سابق.
(٨) في «ع» : للوجود ومغايرته.



إلىٰ صفحة الوجود ـ ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾، أي: الواجب[١] الوجود المستحق لصفات الجلال والكمال من الكرم والجود، ثم اعلم أن حقائق الأشياء ثابتة، كما قال أهل الحق، لأن في نفيها ثبوتها حاصلة خلافا للسوفسطائية[٢]، حيث حملوها على الأمور الخيالية، ويلحق بهم الطائفة الوجودية حيث رتبوها مما عدا خالقها على الفضوليات[٣] الاعتبارية، نظرًا إلى جهاتها الباطنية والظاهرية فتبعوا طائفة من السوفسطائية حيث يزعمون أن حقائق الأشياء تابعة لاعتقاد المعتقدين في القضية، فهم بحكم هذه المسائل خرجوا عن الطريق[٤] الإسلامية، حيث أنكروا الأمور الحسية والأدلة الشرعية الإنسية[٥]، ثم الإجماع على حدوث العالم وهو ما سوى[٦] ذاتًا وصفةً، فإن الصفات لا عين الذات ولا غيرها عند أهل السنة، وقد نفت المعتزلة أصل الصفات والأسماء تحرزًا من تعدد القدماء[٧]، فتبين أن مقال هذا الجاهل مع أنه ليس تحته طائل مخالف لإجماع أهل الإيمان، إذ يلزم من قوله قدم باطن الأشياء، وهو واضح البطلان.

وكلامه هذا قول بعض الفلاسفة: إن الأشياء قديمة بذواتها، محدثة بصفاتها، شبيه بشبهة الدهرية المدفوعة بلزوم دوام الممكنات بدوام بارئ المخلوقات، ووجوب أن لا يحصل شيء في العالم من التغيرات، فسبحان

(١) في «ع»: أي الذات الواجب المستجمع.
(٢) **السوفسطائية**: وهم الذين ينكرون الحقائق.
(٣) في «ع»: الفضولات.
(٤) في «ع»: الطوائف.
(٥) لم يظهر لي وجه وصفه للأدلة الشرعية بالإنسية.
(٦) كذا بالأصل، والظاهر عدم وجود لفظ الجلالة، أي ما سوى الله.
(٧) وذلك لكونهم ادعوا أن الصفات غير الله (عز وجل)، وهو باطل، كما أخبر الشيخ (رحمه الله).



من يغير ولا يتغير لا في الذات ولا في الصفات[1].

ثم التوحـيد في اللغة نفي كل مـا يتصور في الأفـهام[2]، ويخيل في الأذهان والأوهام، وهـذا معنى قول عليّ (كـرم الله وجهـه)، لما سئل عن التوحيد: مـا معناه؟ فقال: التوحيد أن تعلم أن مـا خطر ببالك، أو توهمته في خـيـالك، أو تصـورته في حـال من أحـوالك فـالله (تـعـالى) وراء ذلك[3]، ويرجع إليه قول الجنيد قدس الله سره:

تعريف المؤلف للتوحيد

التوحيد: إفراد القدم من الحدوث إذ لا يخطر ببالك إلا حادث، فإفراد القدم أن لا يحكـم على الله بمشابهة شيء مـن الموجودات لا في الذات ولا في الصفات، فإن ذاته لا تشبه الذوات، ولا صفاته الصفات، قال (تعالى): ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، ولذا قيل[4]: ومعنى كون الله واحـدًا نفي الانقسـام في ذاته[5] ونفي التشـبيـه والشريك عن ذاته وصفاته.

وأما ما نقل عن بعض العارفين من أن التوحيـد إسقاط الإضافات فهو

---

(١) يعني أن الله (عـز وجل) لا يتصف بصفـة لم يكن متـصفًـا بها، ولا تزول عنه صـفاته (سبحانه)؛ لأنها صفات كمال، والله عز وجل لا يخلو من الكمال في أي وقت، ولا متعلق لأحد في هـذا في نفي صفات فعله (عز وجل) المتـعلقة بمشيئته مثل صفة الخلق فإنه (عز وجل) لا يزال يخلق متى شاء.

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: الحكم أو العلم بأن الشيء واحـد، وفي الاصطلاح: هو تجريد الذات الإلـهية عن كل ما يتصور في الأفهام.

(٣) وهـذا معنى قوله (عز وجل): **ليس كمثله شيء**.

(٤) في الأصل: ولهـذا، والتصويب من (ع).

(٥) نفي الانقسـام عن ذاته لم يرد في كتـاب ولا سنة، وهو من الألفاظ المجـملة التي يجب التوقف عن إطلاقها في حقه (تعالى)، لأنه ربما قصد بها بعضهم نفي الصفات الخبرية عن الله (عز وجل) كاليدين، والوجه، والعـينين، وغير ذلك، والله أعلم. راجع بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص (٤٧ ـ ١٥٣).

بيان توحيد الأفعال، حيث يتعين فيه أن يسقط عن نظره ملاحظة الأسباب والآلات ليتضح له أن الخلق جميعًا لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعًا، ولا يملكون موتًا ولا حياة ولا نشورًا، ثم اعلم أن مذهب أهل الإسلام أن معرفة الله (تعالى) واجبة على جميع الأنام، لكن اختلفوا في طريقها، فمذهب الصوفية أن طريقها الرياضة والتخلية والتحلية وتصفية الطوية، لقبول التحلية، وليستفيد الواردات وشواهد تكثيرها التي عجز العقل عن تفسيرها، وذهب جمهور المتكلمين [1] إلى أن طريقها إنما هو النظر والاستدلال بالأدلة النقلية من الكتاب والسنة المطابقة للأدلة العقلية، وقال بعضهم: يعرف بالعقل المجرد الباقي على الفطرة الأصلية، وقال بعضهم: يعرف الله بالله لا بغيره، وهذا أشبه بمذهب الصوفية، وعن هذا قالوا: إن أحدًا لا يعرف الله حق معرفته وإن كان نبيًّا مرسلاً أو ملكًا مقربًا لقوله (تعالى): ﴿**وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [الإسراء: ٨٥] وكقوله (سبحانه وتعالى): ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾ [طه: ١١٠] وقوله: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ومن هنا قال (ﷺ) [2] «**لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»[3]

(١) استعمل الشيخ رحمه الله لفظ المتكلمين على اصطلاح المتأخرين الذي يعنون به: علماء التوحيد، وهو خلاف ما عليه السلف من استعماله في الخائضين في علم الكلام، المعروف بالفلسفة، وقد ذمه السلف، وحذروا منه كما هو مشهور عنهم.

(٢) ليست في «ع».

(٣) رواه مسلم (٤٨٦)، والنسائي (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، وابن ماجة (٣٨٤١)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٩)، وأبو عوانة (٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠)، (٢/ ١٨٨)، وابن خزيمة (٦٥٥)، (٦٧١)، وابن حبان كما في الإحسان (١٩٣٢)، والدارقطني في سننه (١/ ١٤٣)، والبيهقي في سننه (١/ ١٢٧)، والدعوات (١٨٨) كلهم من طريق حماد بن أسامة عن عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة أن النبي (ﷺ) كان يقوله في سجوده ليلاً، ورواه أبو داود (٨٧٩)، والنسائي (٢/ ٢١٠) عن عبده بن سليمان عن عبيد الله بن عمر به، ورواه أحمد (٦/ ٥٨) =

وقال: «**لا تتفكروا في ذات الله**»،[1] وقال: «**كل الناس في ذات الله حمقى**»[2]، ومن ثم قال الصديق الأكبر: العجز عن درك الإدراك إدراك، وورد: عليكم بدين العجائز[3]، فسبحان من لا يعرفه إلا هو، وهذا لا ينافي قول أبي حنيفة: نعرف الله حق معرفته، لأنه أراد به ما أوجب عليه من معرفة ذاته وصفاته، لا كُنه معرفته وإحاطة كمالاته. وأما قوله: ولا نعبده حق عبادته، أي لا يمكننا أن نعبد حق طاعته، لأنا ضعفاء عاجزون عن كمال هذه الحالة، ولو بالإرادة حيث لا ننفك عن التقصير وإيقاع الخلل في العبادة، ثم اعلم أن الواحد والأحد من أسماء الله الحسنى، وفرق بينهما بأن

=عن ابن نمير عن عبيد الله عن محمد بن يحيى عن الأعرج عن عائشة، بدون ذكر أبي هريرة، وقال الدارقطني بعد ذكره طريق حماد: تابعه عبده بن سليمان عن عبيد الله، وخالفهم وهيب ومعتمر وابن نمير، فرووه عن عبيد الله. وقالوا: عن الأعرج عن عائشة، ولم يذكروا أبا هريرة، وقال نحوه البيهقي، ولعل الحديث محفوظ على الوجهين، والله أعلم، وله طرق أخرى عن عائشة، ورواه أبو داود (١٤٢٧)، والنسائي (٣/ ٢٤٨ - ٢٤٩)، والترمذي(٣٥٦٦)، وابن ماجه (١١٧٩) وغيرهم من حديث علي في دعاء الوتر، وإسناده صحيح.

(١) رواه أبو الشيخ في العظمة (٢١)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٦٦ - ٦٧) من حديث عبد الله بن سلام، وفي إسناده شهر بن حوشب، وفيه ضعف، وله شاهد موقوف من حديث ابن عباس أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش رقم (١٦)، وفيه عطاء بن السائب، وهو مختلط، والراوي عنه خالد الطحان لم يذكر فيمن روي عنه قبل الاختلاط، وجود إسناده الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٨٣).
وله طرق أخرى ضعيفة، قال السخاوي في «المقاصد الحسنة»: اجتماعها يكتسب قوة، والمعنى صحيح، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعًا: **لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله، فمن وجد من ذلك شيئًا فليقل: آمنت بالله**. وحكاه العجلوني (١/ ٣١١)، وأقره، وحسنه شيخنا الألباني في الصحيحة (١٧٨٨).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٣) يعنون بذلك الفطرة.



الأحد في الذات، والواحد في الصفات، فعن الزهري أنه لا يوصف شيء بالأحدية غير الله، ويؤيده قوله: قل هو الله أحد بالعبارة الحصرية، فالأحدية تخالف ما قاله الوجودية من تصور الكثرة الباطنية والظاهرية، مع أن العارفين بالله يبطلون الاثنينية بالكلية، ويقولون في التوحيد الصرف كما ورد عن بعض الأحرار: ليس في الدار غيره ديار، وجاء عن أرباب الشهود: سوى الله والله ما في الوجود[1]، كما ورد في حزب بعض مشايخنا من قوله: أستغفر الله مما سوى الله، وهذا المعنى وأمثاله مستفاد من قوله (تعالى): ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، أي الأول الأزلي، والآخر الأبدي، الظاهر بصفاته الباطن في ذاته[2]، ومستنبط من حديث: أصدق كلمة قالها شاعر: كلمة لبيد: «**ألا كل شيء خلا الله باطل**»[3]، ومأخوذ من قول علي كرم الله وجهه: هو مع كل شيء لا بمقارنة، وغير كل شيء لا بمزايلة[4]، مشيرًا إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ

مباينة الله (عز وجل) للمخلوقات

(١) وإن كان قائل هذا القول يعني به معنى صحيحًا كما بينه المؤلف رحمه الله، إلا أنه لا يجوز استعماله إلا مقيدًا حتى لا يفهم منه القول بوحدة الوجود، فيقال: ليس يوجد فاعل على الحقيقة ولا موجود على الحقيقة إلا الله، لأن من سواه إنما تصدر أفعاله تبعًا لأفعاله (جل وعلا)، وكذلك وجوده مستمد من وجوده (جل وعلا)، والله أعلم.

(٢) الله (عز وجل) ظاهر بذاته وصفاته، كما قال النبي (ﷺ): **أنت الظاهر فليس فوقك شيء**. وليس ظاهرًا بصفاته فقط كما قال الشيخ، وهو باطن فهو (سبحانه) أحاط بكل شيء علمًا وقدرة.

(٣) رواه البخاري (٣٨٤١) ومسلم (٢٢٥٦) وغيرهما من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه).

(٤) أي معه بعلمه وإحاطته، وليس داخلا بذاته فيه.



حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وأما أرباب الكمال للتجلي[١] عليهم بنعت الجلال، ووصف الجمال، فهم جامعون بين الأحوال، لا يحجبهم الكثرة عن الوحدة، والوحدة عن الكثرة، وهذا معنى قوله (ﷺ): «**المؤمن مرآة المؤمن**»[٢]، فإن هذه الطائفة يرون الخلق مرآة الحق، أو الحق مرآة الخلق، والأول أظهر، لأن الخلق هو المظهر[٣]، فإنه قال: **كنت كنزاً مخفيًّا**[٤]،

(١) في «ع»: المتجلي.

(٢) **حديث حسن.**

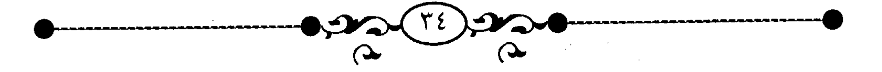
أخرجه ابن وهب في الجامع (٢٣٧)، ومن طريقه أبو داود (٤٩١٨) عن سليمان بن بلال، والبخاري في الأدب المفرد (٢٣٩) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٥) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، وسفيان بن حمزة، والطبراني في مكارم الأخلاق (٩٢) من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم (سليمان بن بلال، وعبد العزيز بن أبي حازم، والدراوردي، وسفيان بن حمزة) أربعتهم.

عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**المؤمن مرآة أخيه، والمؤمن أخو المؤمن، يكف عليه ضعته، ويحوطه من ورائه**»، **وإسناده حسن**. ورواه ابن وهب (٢٠٢) عن سليمان وجرير معضلا، والظاهر أنه سقط منه الإسناد، فإن الذي فيه جرير بن حازم، وصوابه جرير بن أبي حازم، وإلا فالمتصل أرجح.

ورواه الترمذي (١٩٢٩) وغيره بإسناد آخر عن أبي هريرة، وفيه يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب وهو متروك، ورواه البخاري في الأدب المفرد (٢٣٨) وغيره موقوفًا على أبي هريرة، وله شاهد من حديث أنس، أخرجه البزار كما في كشف الأستار (٣٢٩٧)، والطبراني في الأوسط (٢١١٤)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٢٤) كلهم من طريق عباس الدوري عن عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة عن محمد بن عمار ابن سعد المؤذن عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بنحوه، وعثمان قال عبد الحق: الغالب على حديثه الوهم، وتابعه محمد بن الحسن بن زبالة عند ابن عدي (٦/ ٢٣١)، ومحمد تالف.

(٣) بل كلاهما باطل، فإنه (سبحانه) ليس كمثله شيء، والمرآة تظهر صورة المرئي المطابقة لحقيقته، والله (عز وجل) لا يحيط أحد به علمًا.

(٤) ذكره المؤلف رحمه الله في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بالموضوعات الكبرى ص (٢٦٩) رقم (٣٥٣)، وقال: =



فتدبر، ويشير إلى الجمع بين المرتبتين، قوله (سبحانه وتعالى): ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإن العبادة إشارة إلى التفرقة كما أن الاستعانة عبارة عن الجمعية، وكذا قوله: لا إله تفرقة، وإلا الله جمعية، لأن في الأول ملاحظة الكثرة، وفي الثاني مشاهدة الوحدة، وقد قالت الصوفية: الجمعية بدون التفرقة زندقة، والتفرقة بدون الجمعية كفر ومفسقة.

بيان كفر القائلين بوحدة الوجود

وقالوا: إن المريد في مقام المريد(١) ينبغي أن يقول في باطنه عند كلمة التوحيد أولاً: لا معبود إلا الله، وهذه شريعة، ثم يقول: لا موجود إلا الله(٢)، وهذه طريقة، ثم يقول: لا مشهود إلا الله، وهذه حقيقته، ولا

= **قال ابن تيمية:** ليس من كلام النبي عليه الصلاة والسلام، ولا يعرف له سند صحيح، ولا ضعيف، وتبعه الزركشي والعسقلاني. ثم قال المؤلف: لكن معناه صحيح مستفاد من قوله (تعالى): ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أي: ليعرفون، كما فسره ابن عباس (رضي الله عنهما).

وحكاه العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٣٢)، ثم قال: والمشهور على الألسنة: **كنت كنزًا مخفيًا، فأحببت أن أعرف، فخلقت خلقًا فبي عرفوني.** قال: وهو واقع كثيرًا في كلام الصوفية، واعتمدوه، وبنوا عليه أصولاً لهم اهـ.

قال الأستاذ محمد بن لطفي الصباغ المعلق على الأسرار المرفوعة: ولماذا يحاول المؤلف (رحمه الله) تصحيح معنى هذا التأويل؟ إن هذا الحديث يتعارض مع ما نقرأ من صفات الله (تعالى) التي وردت في القرآن كيف لا يعرف جل جلاله؟ وكيف يكون كنزًا مجهولاً؟ تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، ولابد من التثبت من صحة نسبة هذا القول إلى ابن عباس. قلت: لم يذكره الطبري عن ابن عباس، بل ذكر عنه قوله: إلا ليقروا بالعبادة طوعًا وكرهًا، ولئن ثبت عنه فليس فيه ما يدل على ما ذهب إليه المؤلف (رحمه الله) من صحة معنى هذا الحديث الذي لا أصل له.

(١) كذا بالأصل و«ع»، ولعلها: المزيد بالزاي.

(٢) هذا قول الحلولية الضلال، وما بعده أشد ضلالاً منه، وقد أوضح الشيخ أن قائل هذا يكفر. **قال ابن القيم (رحمه الله) في نونيته (١/ ١٩٥):**

وسل المعطل عن مسائل خمسة ... تردي قواعده من الأركان
قل للمعطل: هل تقول إلهنا الـ ... ـمعبود حقًا خارج الأذهان
فإذا نفى هذا فذاك معطل ... للرب حقًا بالغ الكفران
وإذا أقر به فسله ثانيًا: ... أتراه غير جميع ذي الأكوان =



يلزم منه الاستهلاك من عين الأحدية ما توهمه الوجودية من[1] عكس القضية.

فإذا عرفت ذلك عرفت ما يعتد الوجودية على ما هنالك من نسبة القول الباطل الذي صدر من القلب الغبي إلى الشيخ ابن العربي الله أعلم بصحة النسبة في الرواية، ليحكم بكفر قائله بناءً على ما تقتضيه الدراية، وهي قوله: سبحان من أظهر الأشياء، وهو عينها، وهذا كما ترى مخالف لجميع أرباب النحل والملل الإسلامية وموافقًا لما عليه الطبيعية والدهرية، ولذا كتب العارف الرباني الشيخ علاء الدولة السمناني في حاشية هذه العبارة الدنية: أيها الشيخ لو سمعت من أحد أنه يقول: فضلة[2] الشيخ عينه. لا تسامحه، بل تغضب عليه، فكيف يسوغ لعاقل أن ينسب إلى الله (تعالى) هذا[3] الهذيان؟ تب إلى الله توبة نصوحًا، لتنجو من هذه الورطة[4] التي يستنكف منها الدهريون والطبيعيون واليونانيون، والشكمانيون[5].

= فإذا نفى هذا وقال بأنه ... هو عينها ما ها هنا غيران
فقد ارتدى بالاتحاد مصرحًا ... بالكفر جاحد ربه الرحمن
حاشا النصارى أن يكونوا مثله ... وهم الحمير وعابدو الصلبان
هم خصصوه بالمسيح وأمه ... وأولاء ما صانوه عن حيوان

(١) كلمة «من» ليست بالأصل، وهي من «ع».

(٢) فضلة: يعني بذلك برازه.

(٣) في الأصل: هذه، وما أثبت هو الأنسب للسياق، وهو موافق لـ «ع».

(٤) في «ع»: الوعرة.

(٥) قال الشهرستاني (رحمه الله) في «الملل والنحل» (٢/ ٣):
أهل الأهواء والنحل من الصابئة والفلاسفة وآراء العرب في الجاهلية، وآراء الهند، وهؤلاء يقابلون أرباب الديانات تقابل التضاد كما ذكرنا، واعتمادهم على الفطر السليمة والعقل الكامل والذهن الصافي، فمن معطل بطال، لا يرد عليه فكره براد، ولا يهديه عقله ونظره إلى اعتقاد، ولا يرشده فكره وذهنه إلى معاد، قد ألف المحسوس وركن=

ثم قال: ولم[1] يؤمن بوجوب وجوده فهو كافر حقيقي، ومن لم يؤمن بوحدانيته فهو مشرك حقيقي، ومن لم يؤمن بنزاهته من جميع ما يختص بالممكن فهو ظالم حقيقي، لأنه ينسب إليه مالا يليق بكمال قدسه.

والظلم وضع الشيء في غير موضعه، ولذلك قال (تعالى) في محكم كتابه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وسبحانه وتعالى عن وصف الجاهلين، ثم نقل عن بداية أمره في مقام التوحيد إلى الفرق حيث كان يظهر أن الحلول كفر، والاتحاد توحيد[2] أنه أنشد:

لا أناديه ولا أذكره ... إن ذكري وثنائي يا أنا[3]

= إليه، وظن أنه لا عالم سوى ما هو فيه من مطعم شهي ومنظر بهي، ولا عالم وراء هذا المحسوس، وهؤلاء هم الطبيعيون الدهريون لا يثبتون معقولا.
ومن محصل نوع تحصيل قد ترقى عن المحسوس، وأثبت المعقول، لكنه لا يقول بحدود وأحكام وشريعة وإسلام، ويظن أنه إذا حصل المعقول، وأثبت للعالم مبدأ ومعاداً وصل إلى الكمال المطلوب من جنسه، فتكون سعادته على قدر إحاطته وعلمه وشقاوته بقدر سفاهته وجهله، وعقله هو المستبد بتحصيل هذه السعادة، ووضعه هو المستعد لقبول تلك الشقاوة، وهؤلاء هم الفلاسفة الإلهيون.ا هـ.
واليونانيون هم الفلاسفة.
وأما الشكمانيون فلم أقف على ذكر لهم فيما لدي من المراجع، والسياق يدل على أنهم أشباه هؤلاء الملاحدة، والله أعلم.

(١) كذا بالأصل، والظاهر أنها: (ومن لم يؤمن) لتناسب السياق.

(٢) يعني أنه كان يفرق بين الحلول والاتحاد، فكان يعتقد الحلول كفرًا، والاتحاد التوحيد، والفرق بين الحلول والاتحاد أن الاتحاد هو: اعتقاد الخالق والمخلوق شيء واحد، وأما الحلول فيعتقد أنهما اثنان قد حل أحدهما في الآخر، وربما في بعضه، وكل ذلك كفر وضلال، وقد تبين للسمناني فساده، والحمد لله.

(٣) في «ع»: أنه أنشد يعني على وجه التضمين:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا ... ليس في المرآة شيء غيرنا
قدسها المنشد إذا أنشده ... نحن روحان حللنا بدنا
أثبت الشركة شركًا واضحًا ... كل من فرق فرقًا بيننا
لا أناديه ولا أذكره ... إن ذكري وندائي يا أنا



ثم قال: فلما وصلت إلى نهاية مقام التوحيد ظهر أنه غلط محض، فرجعت إلى الحق، انتهى كما نقله مولانا عبد الرحمن الجامي[١] في كتابه النفحات، وهو في نقله من جملة الثقات، . والحاصل أنه مقام ناقص ابتلى به المنصور [٢]حيث قال: أنا الحق، ولعل البسطامي[٣] في هذا الحال قال: ليس في جبتي سواي[٤] نعم فرق بين قول المنصور وقول فرعون أن المنصور غلب عليه مشاهدة الحق حتى باين عن ملاحظة الخلق، فقال ما قال، وأما فرعون فقوله نشأ من غلبة رؤية نفسه وجسمه ومطالعة كثرة حشمه وخدمه، وذهل عن مشاهدة خالقه، ومنعمه وكبريائه وعظمته وبهائه، ولهذا اختلف العلماء في حق المنصور، واتفقوا على كفر فرعون المهجور، هذا وقد قال الإمام الرازي: إن المجسم ما عبد الله قط، لأنه يعبد ما تصوره في وهمه من الصورة، والله[٥] (تعالى) منزه عن ذلك[٦]. قلت: فالوجودي يعبد كذلك.

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي كان من الصوفية، وله شرح على فصوص الحكم لابن عربي - راجع الأعلام (٣/ ٢٩٦).

(٢) لعله سقط منه كلمة (ابن)، فإن هذا ثابت عن الحلاج، واسمه الحسين بن منصور، وترجمته في السير (١٤/ ٣١٣).

(٣) هو أبو يزيد البسطامي، واسمه طيفور بن عيسى ترجمته في السير (١٣/ ٨٦).

(٤) في الأصل: سوى، والسياق يقتضي ما أثبت، ثم وجدته في «ع»: سوى الله، وقوله ظاهر الكفر، واعتذار المؤلف عنه غير سائغ، وقد اعتذر عنه غيره كالذهبي (رحمه الله)، وسيأتي إن شاء الله (تعالى).

(٥) سقط من «ع» لفظ الجلالة.

(٦) لم يحسن المؤلف رحمه الله حين نقل هذا عن الرازي، فإن الرازي من المعطلة الذين يصفون أهل الإثبات المتمسكين بعقيدة السلف بالتجسيم، وأيضًا فإن التجسيم من الأوصاف المجملة التي لا يجوز وصف الله (عز وجل) بها أو نفيها عنه حتى يعلم مراد الناطق بها، والأولى التمسك بالألفاظ الشرعية التي وردت في الكتاب والسنة، وإثبات الصورة لله (عز وجل) ثابت في الأحاديث الصحيحة، والصواب أن يقال: إن الذي يمثل الله (عز وجل) بخلقه لم يعبده.

الرد على المؤلف في إنكاره السؤال عن الله (عز وجل) بـ: «أين»

فإنه[1] تصوره على وجه تنزه (سبحانه) عما هنالك، ومما يدل على بطلان مذهبه أنه سئل أبو حنيفة: عما لو قيل: أين الله (تعالى)؟ فقال له: كان الله قبل أن يخلق الخلق، ويقال: كان الله ولم يكن أين[2] ولا شيء، وهو خالق كل شيء، وأما حكم النبي (ﷺ) عند إشارة الأمة إلى السماء بكونها مؤمنة[3] باعتبار أنها يظن أنها من عبدة الأوثان، فبإشارتها إلى السماء علم أن معبودها ليس من الأصنام.

وأما قوله (تعالى): ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: معبود فيهما ومتصرف في نفسهما وأهلهما.

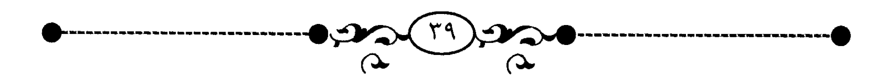
وأما ما نقل عن بعض العارفين: كان الله ولم يكن معه شيء، والآن على ما كان عليه[4]، فمحمول على مشاهدة حقيقة التوحيد وملاحظة

(١) كذا بالأصل، وفي «ع»: فإن.

(٢) في «ع»: ولا خلق ولا شيء.

(٣) الحديث رواه مسلم رحمه الله (٥٣٧)، والإجابة المنسوبة لأبي حنيفة تدل على أنه يرى أن السؤال عن الله (عز وجل) بـ: «أين» غير متجه حيث قال: (كان الله ولم يكن أين ولا شيء) فهذا يدل على أن الـ (أين) لا يرد على الله (عز وجل)، فكيف يسأل النبي (ﷺ) الجارية بـ «**أين الله**»؟ وهو يدل على تناقض المؤلف في تحريفه لحديث مسلم السابق لينفي عن الله (عز وجل) صفة علوه بذاته سبحانه، وكذلك الباطل ينقض بعضه بعضًا، ولو كان وصفه (تعالى) بأنه في السماء لا يليق به، ولا يجوز عليه (سبحانه) فكيف يُظن أن النبي (ﷺ) يقر باطلاً في صفاته (تعالى)؟ إن هذا لشيء عجاب، والأدلة على إثبات فوقيته (تعالى) من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة أكثر من أن تحصر، ومن أراد الوقوف عليها فليرجع لكتاب «مختصر العلو للعلي الغفار» لشيخنا الألباني رحمه الله.

(٤) هذا القول يتكلم به من يريد نفي علوه (جل وعلا)، ومن ساقه يريد به ذلك فقوله باطل مناقض للمعقول والمنقول، فحين خلق الله الخلق، لا يخلو من أن يكون خلقهم في ذاته أو خارجًا عنها، والأول باطل، فإنه عقيدة الحلولية الكفار، وإن قال: خلقهم خارجًا عن ذاته، فلا يخلو إما أن يكون خلقهم فوق أو تحته، والأول باطل بإجماع=



حالة[1] التفريد، إذ ليس شيء مستقل في وجوده، ومقام شهوده في نظر العرفاء كالهباء وكالسراب في الصحراء، فتبين الفرق بين الوجودية الملحدين[2] حيث قال[3] الأولون: الوجود المطلق هو الحق، نظرًا إلىٰ[4] أنه الفرد الكامل، وقال الآخرون: الوجود المطلق، لتضمنه الخلق الشامل كما يشير إليه قول بعضهم: الله هو الكل، وأنت الجزء، فإذا وصلت إلىٰ مقام الحضور ونفي الشعور صرت الكل في عالم الظهور.

وقد تقرر في علم العقائد من المواقف والمقاصد أنه (سبحانه وتعالىٰ) منزه من أن يكون كلاً أو كليًا في المشاهد[5].

ثم اعلم أن من روي عن أبي حنيفة رحمه الله أن الله (تعالىٰ) ماهية لا يعرفها إلا هو، فقد افتري عليه، لأن الشيخ أبا منصور الماتريدي مع كونه أعرف الناس بمذهبه لم ينسب هذا القول إليه، ونفى القول بالماهية كذا في شرح القونوي[6] لعمدة النسفي[7]، ولا يبعد أن يراد بالماهية الحقيقة الذاتية[8]،

= الخلق، فتعين الثاني، وهو أن الله (عز وجل) فوق خلقه، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة.

(١) كذا بالأصل، وفي «ع»: حال.

(٢) في «ع»: الموجودين وبين الوجودية الملحدين.

(٣) في الأصل: قالوا.

(٤) كلمة «إلىٰ» ليست في «ع».

(٥) يعني أن الخلق لا يكونون داخلين في ذاته (سبحانه) بحيث يكونون بعضه، (تعالىٰ) الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

(٦) هو محمود بن أحمد بن مسعود من فقهاء الحنفية، وكتابه: «الزبدة شرح العمدة»، مات سنة ٧٧٧ - الأعلام (٧/ ١٦٢).

(٧) هو ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول أبو المعين النسفي الحنفي من المتكلمين مات عام ٥٠٨ هـ، وكتابه «العمدة في أصول الدين».

(٨) وإذا قصد بها الحقيقة الذاتية فلا يجوز لأحد أن ينسب الماهية إلىٰ ذاته (جل وعلا)، =

بيان أن صفات الله (عز وجل) ليست إياه ولا غيره

فإنها لا يعرفها إلا هو، فمن ادعاها[1] حكم على جهله بها، ثم في كتب العقائد أنه لا يقال: صفاته تحل ذاته، أو تحل ذاته صفاته، أو صفاته معه أو فيه أو مجاورة له، لأن هذه الألفاظ تستعمل في المغايرات، ولا تغاير هنا، بل يقال: صفاته قائمة بذاته، وصفاته لا هو ولا غيره، أما الأول فظاهر[2]، وأما الثاني فلأنه لو كانت[3] غيره لوجب أن يكون معه في الأزل غير الله (تعالى)، وهو كفر. ولا يجوز أن يكون بعضه، لأن التبعيض من[4] علامات الحدوث[5]، ولا يجوز أن تكون هذه الصفات حادثة، لأن القول بحدوثها يؤدي إلى أن الله (تعالى) [لا يكون موصوفًا بها قبل الحدوث، وإذا لم يكن موصوفًا بهذه الصفات][6] يكون موصوفًا بأضدادها، فالله (تعالى) منزه عن ذلك. فكيف هذا الجاهل يقول: إن الأشياء بباطنها متحد مع الله، فنقول له: قال الله (تعالى): ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، أي كتابه وسنة رسوله[7]، فبيننا الكتاب والسنة.

وقال: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٨ ، ٤٩] ، فهم[8] فيما ورد

= وليس لنا أن نصف الله إلا بما وصف به نفسه.

(١) في الأصل غير واضحة، وقد أثبت ما في «ع».

(٢) غير واضحة بالأصل، وقد أثبت ما يناسب السياق، ثم وجدته كذلك في «ع».

(٣) في الأصل «كان» وقد أثبت ما في «ع».

(٤) في الأصل «البعض» وقد أثبت ما في «ع».

(٥) لا يوصف الله (عز وجل) بالبعضية نفيًا ولا إثباتًا؛ لأن هذا لم يرد في كتاب ولا سنة.

(٦) ما بين المعكوفتين ليس في «ع».

(٧) كلمة (سنة) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٨) في الأصل: (فيهم)، والصواب ما أثبت، ثم وجدتها كذلك في «ع».



فيهما من مقتضى أهوائهم معتقدون، وفي مخالف آرائهم معرضون وقد قال (تعالى): ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] ، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت أي: الشيطان وأتباعه، ويزعمون أنهم أرادوا إحسانًا وتوفيقًا في اتباعه، كما يقول كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نحس[1] الأشياء بتحقيقها، أي: ندركها، ونعرفها بماهيتها وكميتها وكيفيتها ولم يعرفوا أن من الأشياء ما لا يدرك كنهه وحقيقته كما قال الله (تعالى): ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. ولذا لما قال فرعون: وما رب العالمين؟ قال موسى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [مريم: ٦٥]. فسئل عن الذات، وأخبر عن الصفات لتعذر معرفته، كما أشار إليه (ﷺ) بقوله: «**لا أحصي ثناءً عليك،**[2] **ولا تفكروا في ذات الله وتفكروا في آلائه**[3]**، وعَدَّ العجز عن درك الإدراك إدراكًا**» وهنا حديث (لا أدري) نصف العلم[4]، وقول الملائكة: ﴿لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، وقول الأنبياء: لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب، ثم هؤلاء[5] الجهلة بعقولهم الكاسدة وآرائهم الفاسدة يزعمون أنهم يريدون التوفيق بين الدلائل التي عندهم مما

النهي عن التفكر في ذات الله (عز وجل)

---

(١) في الأصل «نحسس»، وقد أثبت ما في «ع».

(٢) سبق تخريجه، وهو **حديث صحيح**.

(٣) سبق تخريجه، وهو **حديث صحيح**.

(٤) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ص (٤٥٣): أخرجه الدارمي عن الشعبي من قوله، وكذا أخرجه البيهقي في المدخل.
والعجب من المؤلف (رحمه الله) كيف جعله هنا حديثًا، مع أنه نقل هذا عن السخاوي في الأسرار المرفوعة ص (٣٦٤)، وأقره.

(٥) في الأصل: هذه، وقد أثبت ما يناسب السياق، وقد وجدته كذلك في «ع».



يسمونهـا العقليات وهي في الحقـيقة محض الجهليـات وبين الدلائل النقلية المنقولة من[1] الكتاب والسنة، وقد يتفوهون[2] أنهم يريدون التحقيق والتدقيق بالتوفـيق بين الشريعة والفلسفـة، كما يقوله كـثير من المبتـدعة من المتنسكة والجهلة من المتـصوفة حـيث يقولون: إنما نريد الإحسـان بالجمع بين الإيمان والإتقان[3]، والتوفيق بين الشريعـة والحقيقة، ويدسون فيهـا دسائس مذاهبهم الباطلة ومشـاربهم العاطلة من الاتحاد والحلول والإلحـاد والاتصال، ودعوى الوجود المطلق[4]، وأن الموجـودات عين الحق، ويتـوهمون أنهـم في مقـام الجمعية، والحال أنهم في عين التفرقـة والزندقة، وكما يقول كثير من الملوك والحكام والأمراء إذا خالفوا في بعض أحـكام الإسلام: إنما نريد الإحسانات بالسياسة الحسنة والتوفيق بينهـا وبين الشريعة المستحسنة، فكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير مـا هو ظاهر الشرع [فيما هنالك][5] المبين فله نصيب من ذلك، وهو هالك[6]، واعلم أن نبينا عليه الصلاة والسلام قد أوتي فـواتح الكلم وخواتمه وجـوامعـه ولوامعـه، فـبعث بالعلوم الكليـة، والمعارف الأوليـة والآخرية على أتم الوجوه، فـيما يحتاج إليـه السالك في الأمور الدينية والدنيوية والأخروية، ولكن كلمـا ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جـوابها، واضطربوا في بيـان خطئـها وصـوابها، فـالعلم نقطة كثَّـرها الجاهلون، ولذلك صـار كلام الخلف[7] كثـيرًا قليل البركة، بخـلاف كلام

(١) كذا بالأصل، وهو الأقرب، وفي «ع»: عن.

(٢) مطموسة بالأصل، وقد أثبت ما في «ع».

(٣) في الأصل: وإتقان، وما في «ع» كما أثبت.

(٤) في «ع»: والمطلق، وما أثبت كما في الأصل هو الصواب.

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في «ع».

(٦) في «ع»: وهو هالك فيما هنالك.

(٧) في الأصل: الخلق، والذي أثبت هو الأنسب للسياق، وقد وجدته كذلك في «ع».

فضل كلام السلف على كلام الخلف

السلف، فإنه (قليل)[1] كثير البركة والمنفعة، فالفضل للمتقدمين، لا ما يقوله جهلة المتكلمين: إن طريقة المتقدمين أسلم، وطريقتنا أحكم وأعلم، وكما يقوله من لم يقدرهم قدرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرغوا لاستنباط وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره، والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه بما يتعلق هنالك[2]، فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف وعن علومهم وقلة تكلفهم، فتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، ومعاهدتها[3] وضبط قواعدها، وشد معاقدها وهممهم مشمرة [4] إلى المطالب العالية والمراتب الغالية، فالمتأخرون في شأن، والقوم في الشأن وهو (سبحانه وتعالى) كل يوم هو في شأن، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا. ومن هنا قال الغزالي: ضيعت قطعة من العمر العزيز في تصنيف البسيط والوسيط والوجيز، ولهذا لا تجد عند جهلة الصوفية من المعرفة واليقين في جميع أمور الدين ما يوجد عند عوام المؤمنين، فضلاً عن علمائهم الموقنين، وذلك لأن اشتمال مقدماتهم على الحق والباطل أوجب المراء والجدال، وانتشر كثرة القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال[5]، واتسع كلامهم في أمور المحال، إذا عرفت ذلك، وتبين لك ما هنالك من المهالك الواقعة للسالك[6] في ضيق المسالك.

---

(١) كلمة «قليل» من «ع».

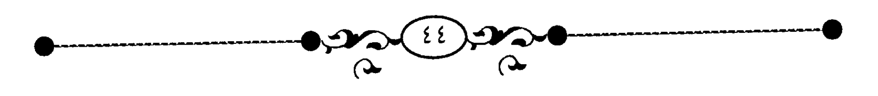
(٢) كذا بالأصل: ولعلّها: بذلك.

(٣) في الأصل: معاهدها، وقد أثبت ما يناسب السياق.

(٤) في الأصل: هممهم مثمرة، وقد أثبت ما يناسب السياق، وكذلك هو في «ع».

(٥) في الأصل: الحال، وثد أثبت ما في «ع».

(٦) في الأصل: للسالكين، وقد أثبت ما في «ع».



فاعلم[1] أن أول ما يؤمر به العبد علم التوحيد الذي هو عبارة عن الإيمان، والتصديق، والإقرار على وجه التحقيق، إما حقيقة أو حكمًا، فإن من صلى ولم يتكلم بالشهادتين اختلف [2] فيه العلماء الأعلام، والصحيح عندنا أنه يصير مسلمًا بكل ما هو من خصائص الإسلام، ولو لم يتكلم بهما لتحقيق المرام على ما ذكره العلامة علي ابن أبي العز الحنفي في شرح عقيدة الطحاوي[3]، فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام وآخر ما يخرج به من الدنيا على وفق النظام، كما قال (ﷺ) : «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»[4].

(١) في الأصل: واعلم، وقد أثبت ما في «ع».

(٢) في الأصل: اختلفوا، وقد أثبت ما في «ع».

(٣) **قال ابن أبي العز رحمه الله:** أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميز عند من يرى ذلك، ولم يوجب أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجبًا باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك. وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلمًا أم لا؟

والصحيح: أنه يصير مسلمًا بكل ما هو من خصائص الإسلام . انتهى.

قلت: ويعني (رحمه الله) بالحكم له بالإسلام مع عدم التكلم بالشهادتين أنه لا يتوقف في الحكم له بالإسلام حتى تسمع منه الشهادتان، وإلا فمن امتنع عن النطق بهما مع القدرة فليس بمسلم باتفاق المسلمين كما أشار إليه أولاً.

(٤) **حديث صحيح بمجموع طرقه:**

رواه أبو داود (٣١١٦) وأحمد (٥/٢٣٣، ٢٤٧)، والحاكم (١/٣٥١، ٥٠٠)، وفي معرفة علوم الحديث ص (٧٦)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ٣٤٥ - ٣٤٦)، والبزار كما في البحر الزخار (٢٦٢٥)، (٢٦٢٦)، والهيثم بن كليب في مسنده (١٣٧٢)، (١٣٧٣)، والفسوي في المعرفة (٢/٣١٢)، والطبراني في الكبير ج ٢٠ رقم (٢٢١) ، وفي الدعاء (١٤٧١)، والبيهقي في الاعتقاد ص (٣٠)، =



والعبرة بالخاتمة اللاحقة، لأنها مظهر القائمة السابقة، والتوحيد إما في الذات بمعنى أنه يُعبد وحده لا شريك له، وإما [1] في الصفات، فإنه لا شبيه له في صفاته الذاتية.

وأما في الأفعال فإنه الفعال لما يريد، ويفعل الله ما يشاء، وهو خالق كل شيء، فاعبدوه. وأما الجهم بن صفوان ومن وافقه من نفاة الصفات حيث أدخلوا نفي الصفات في مسمى توحيد الذات، لئلا يلزم تعدد الواجب من القدماء، فمعلوم الفساد بالضرورة عند العلماء، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات التي لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يتصور المحال، ويتخيله، وهذا غاية التعطيل[2].

المذهب الحق في صفات الله (عز وجل)

والمذهب الحق هو الوسط بين التشبيه المحقق والتنزيه المطلق.

قال شارح عقيدة الطحاوي: وهذا القول الذي هو ظاهر الفساد قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى في الاعتقاد، فإن النصارى خصوه بالمسيح من الكائنات، وهؤلاء عموا جميع الكائنات.

= والأسماء والصفات (١٧٦)، وفي «الشعب» (٩٤)، وابن منده في «التوحيد» (١٨٧)، والخطيب في «التاريخ» (١٠/ ٣٣٥) كلهم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل مرفوعًا به، ورجاله ثقات غير عبد الحميد بن جعفر، فهو صدوق ربما وهم، وصالح بن أبي عريب، روي عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، فهو حسن الحديث، فالإسناد حسن، ورواه أحمد (٥/ ٢٣٠) بإسناد صحيح عن أنس عن معاذ بمعناه، وله طرق أخرى عن معاذ، وله شاهد عند مسلم (١/ ٩٥) عن أبي ذر قال: أتيت النبي (ﷺ) وهو نائم عليه ثوب أبيض، ثم أتيته فإذا هو نائم، ثم أتيته وقد استيقظ، فجلست إليه، فقال: «**ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة** ...» الحديث.

(١) في الأصل: فإما، وقد أثبت ما في «ع».

(٢) كذا في الأصل، وهو الصواب، وفي «ع»: التعطل.



ومن فروع هذا التوحيد أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله (تعالىٰ) علىٰ التحقيق والإيمان، ومن فروعه أنه [لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم، والأخت، والأجنبية][1]، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح، فكل من عين واحدة، بل هو العين الواحدة، ومن فروعه أن الأنبياء ضيقوا علىٰ الناس، (تعالىٰ) الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا[2]. انتهىٰ.

وكأنه أشار إلىٰ أقوال نسبت إلىٰ الشيخ ابن عربي من أنه قال في الفصوص: من ادعىٰ الألوهية فهو صادق في دعواه، ومن أنه أباح المكث للجنب والحائض في المسجد، وأنه لا يحرم فرجًا وأنه يقول بقدم العالم، ومن أنه قال: ضيق ابن أبي كبشة[3] أمر الدنيا علىٰ الموحدين، وأن فرعون

(١) ما بين المعكوفتين ليس في «ع».

(٢) العقيدة الطحاوية ص (٢٥).

(٣) لقد نسب أبو سفيان النبي (ﷺ) بذلك حين كان كافرًا، وأراد به تنقصه، فإن عادة العرب إذا انتقصت نسبت إلىٰ جد غامض، فإن أبا كبشة أحد أجداده (ﷺ).
قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٤٠)، وهذا الكلام كفر، لأنه اتهام لدين الله (عز وجل) ولرسول الله (ﷺ) بشيء فيه نقص، ولكنني لم أقف عليه في الفصوص، وأما عبادة غير الله، فقد قال ص (٢٨٣) من شرح الفصوص لمصطفىٰ بن سليمان زاده،ـ طبعة دار الكتب العلمية:
والعارف المكمل من رأىٰ كل معبود مجلي للحق يعبد فيه، ولذلك سموه كلهم إلهًا مع اسمه الخاص بحجر أو شجر أو حيوان أو إنسان أو كوكب أو ملك هذا اسم الشخصية فيه ... إلىٰ أن قال: وأما العارفون بالأمر علىٰ ما هو عليه، فيظاهرون بصورة الإنكار لما عبد من الصور، لأن مرتبتهم في العلم تعطيهم أن يكونوا بحكم الوقت لحكم الرسول الذي آمنوا به عليهم الذي به سموا مؤمنين، فهم عباد الوقت، مع علمهم بأنهم عبدوا من تلك الصور أعيانها، وإنما عبدوا الله فيها، فقال الشارح: أي في أعيان الأصنام، فجعل عبادة الأصنام عبادة لله، فهل هناك كفر أعظم من هذا؟!.
وأما دعواه أن فرعون مات طاهرًا مطهرًا فذلك في فصوصه ص (٢٩١)، وقد اعتذر عنه الشارح بعذر أقبح من ذنب. والله المستعان.



خرج من الدنيا طاهرًا مطهرًا وقد ذكرت بطلان هذا القول في رسالة مستقلة، وقعت شرحًا وطرحًا لرسالة جعلها الجلال الدواني[1]، تبعًا له في هذه المراتب الأداني.

ومن نظر إلى كتاب الفتوحات رأى فيها عجائب المخلوقات، وقد صرح في الفصوص بأن الرياضة إذا كملت اختلط ناسوت صاحبها بلاهوت الله انتهى. وهذا عين مذهب النصارى حيث قالوا: امتزجت الكلمة بعيسى امتزاج الماء باللبن[2]، فاختلط ناسوته بلاهوت الله (سبحانه)، حتى ادعوا أنه ابن الله، (تعالى شأنه، وتعاظم سلطانه).


وقال الشيخ العلامة شرف الدين ابن المقرئ[3]:

ولهذا طائفة من العوام وقعوا في الفتنة من هذا الكلام، وقالوا: هذا الكلام باطن، لا يعرفه إلا أهل الإلهام، ولبسوا على الناس حتى أصغى الجاهل إلى أقوالهم من أن كل شيء هو الله، وأن الخالق هو المخلوق، وأن المخلوق هو الخالق، وأن الألوهية بالجعل، فمن جعلته إلهك فقد عرفته وما[4] عرفك، وأن[5] المنفي في لا إله إلا الله هو المثبت، فجعلوا كلمة الشهادة ما لا معنى له ولا فائدة تحته، وأشباه هذا من كلامهم ما لا يحصى

(١) هو محمد بن أسعد الصديقي الدواني جلال الدين مات سنة ٩١٨ هـ، وترجمته في «الأعلام» (٦/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) في الأصل: بالابن، وقد أثبت ما في «ع».

(٣) هو إسماعيل بن أبي بكر الشافعي، قاضي اليمن، ترجمته في الأعلام (١/ ٣١٠ - ٣١١)، وقد ذكر له المصنف قصيدة طويلة في الرد على ابن عربي وطائفته، وبيان قبائحهم في آخر الكتاب.

(٤) في الأصل: وإما، وقد أثبت ما في «ع».

(٥) في الأصل: وأما، وقد أثبت ما في «ع».

كثرة، وهو في كتابه يأمر بعبادة الأوثان والتنقل في الأديان، بقوله: إياك أن تقتصر على معتقد واحد، فيفوتك خير كثير، فاجعل نفسك هيولي لسائر المعتقدات، فما كتبه إلا كسم دس في الإسلام، ومصيبة أصيب بها كثير من الأنام(١).

كلام بعض أهل العلم في حكم القراءة في كتب ابن عربي

وقال شيخ مشايخنا العلامة الجزري(٢):

يحرم مطالعة كتبه والنظر فيها والاشتغال بها، ولا يلتفت إلى قول من قال: إن هذا الكلام المخالف لظاهر المرام ينبغي أن يؤول بما يوافق أحكام الإسلام، فإنه غلط من قائله، وكيف يؤول قوله: الرب حق، والعبد حق، وقوله(٣): ما عرف الله إلا المعطلة والمجسمة، وقد قال الله (تعالى): ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]، فهذا دليل المعطلة، وهو السميع البصير دليل المجسمة، وقوله: ما عبد من عبد إلا الله، لأن الله يقول: ﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾، وأحسن ما عندي في أمر هذا الرجل أنه لما ارتاض غلبت عليه السوداء، فقال ما قال، فلهذا اختلف كلامه اختلافًا كثيرًا، وتناقض تناقضًا ظاهرًا، فيقول اليوم شيئًا، وغدًا بخلافه.

قلت: ويؤيده ما نقل عنه أنه قال: من لم يقل بكفره فهو كافر، قال: والظانون به خيرًا أحد رجلين: إما أن يكون سليم الباطن، لا يتحقق معنى كلامه، ويراه صوفيًّا، ويبلغه اجتهاده، وكثرة علمه، فيظن به الخير، وإما أن يكون زنديقًا إباحيًّا حلوليًّا، يعتقد وحدة الوجود، ويأخذ ما يعطيه كلامه

---

(١) سيأتي بيان موضعه من الفصوص.

(٢) هو الإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف شيخ القراء في زمانه، المتوفي سنة ٨٣٣، ترجمته في الأعلام (٧/ ٤٥).

(٣) الواو ليست بالأصل، والسياق يقتضيها، وهي في «ع».

من ذلك مسلمًا، ويظهر الإسلام واتبـاع الشرع الشريف في الأحكام، ولقد جرىٰ بيني وبين كثـير من علمائهم بحث أفضىٰ إلىٰ أن قلت: اجـمعوا بين قولكم وبين التكليف، وأنا أكون أول تابع لكم.

ولقد نقل الإمام عـماد الدين ابن كثير عن العـلامة تقي الدين السبكي عن شيخ الإسلام ابن دقيق العيد القائل في آخر عمره: لي أربعون سنة، ما تكلمت كلمة إلا وأعددت لها جوابًا بين يدي الله (تعالىٰ).

وقد سألت شيـخنا سلطان العلماء عبد العزيز بن عـبد السلام عن ابن عربي، فقال: شيخ سوء كذاب، يقول بقدم العالم، ولا يحرم فرجًا.

وقال الجزري:

وبالجملة فـالذي أقوله، وأعـتقده، وسـمعت من أثق به من شـيوخي الذين هم حجـة بيني وبين الله (تعالىٰ): أن هـذا الـرجل إن صح عنه هـذا الكلام الذي في كتبه مما يخالف الشرع المطهر، ،وقاله وهو في عقله، ومات وهو معتقـد ظاهره فهو أنجس من اليهود والنصارىٰ، فـإنهم لا يستحلون أن يقـولوا ذلك، ثم إنما يؤول كلام المعـصـوم، ولو فتح باب تأويل كل كـلام ظاهره الكفـر لم يكـن في الأرض كـافـر، مع أن هـذا الرجل يقـول في فتوحاته: وهـذا كلام علىٰ ظاهره لا يجوز تأويله انتهىٰ.

وقد صنف العلامة ابن نور الدين مجلدًا كاملاً في الرد علىٰ ابن عربي سماه: «**كشف الظلمـة عن هـذه الأمة**»[1]، أقول: والعاقل تكفيه الإشارة، ولا يحتاج إلىٰ تطويل العبارة، وأما ما ذكره صاحب القاموس في فتواه عند مدح ابن عربي بأن دعوته تخرق السبع الطبـاق، وبركته تملأ جميع الآفاق،

(١) لم أقف علىٰ من أشار إليه.



وأنه أفضل الخلائق على الإطلاق[1]، وأن تصانيفه العلية من أعلى العلوم النافعة الشرعية، فبناء على حسن ظنه به، لعدم الاطلاع على كلامه وفهم مرامه، أو لموافقة مشربه ومطابقة مذهبه، وأما قوله: إن إنكار جماعة من فقهاء الظاهر العاجزين عن فهم شيء من معاني كلام الشيخ وحقائقه، فإنهم متى سمعوا كلامه أنكروا، وبدّعوا، وشنّعوا، لعدم فهم مرامه، أليس حافظ الأمة أبو هريرة (رضي الله عنه) يقول: حفظت من رسول الله (ﷺ) وعاءين من العلم، فبثثت أحدهما فيكم، وأما الآخر فلو بثثته[2] لقطع مني هذا البلعوم، كذا في صحيح البخاري[3]، أراد به علوم الحقيقة التي ليست من شأن أهل الظاهر؛ لأن ذلك خاص بما خصه الله (تعالى) من الصديقين والأدباء المقربين، فهو خطأ ظاهر وغلط باهر من وجهين:

أحدهما: أن المشائخ المعتبرين قد أنكروا عليه كما ثبت، واشتهر من إنكار الشيخ الرباني علاء الدولة السمناني.

والثاني: استدلاله بالحديث المذكور، فإنه لا شك في صحة مبناه، وإنما أخطأ فيما ذكره من بيانه معناه، لأنه يلزم منه أنه (ﷺ) خصه بعلم لا يجوز إفشاؤه، لكونه مخالفًا لظاهر الشريعة.

وقد أجمع الفقهاء والصوفية والعرفاء أن كل حقيقة تخالف ظاهر الشريعة فهي زندقة، مع أن أبا هريرة غير[4] مشهور بهذا العلم، ولا أحد أخذ عنه من طرق المشائخ، ورجال أسانيدهم.

(١) هذا القول يعتبر كفراً، لأنه يعني أن ابن عربي مع كفره وإلحاده أفضل من الملائكة والنبيين، نعوذ بالله من الخذلان.

(٢) في الأصل: بثه، والتصويب من البخاري.

(٣) رواه البخاري (١٢٠).

(٤) في الأصل (غيره)، والهاء زائدة لا تناسب السياق، وهي ليست في «ع».

وإنما المشهور من[١] الصحابة في هذا الفن باعتبار الحال الصديق الأكبر[٢]، وباعتبار المقال علي المرتضى، وقد انتهى إليهما طرق الصوفية المرضية، والصواب في معنى الحديث المسطور هو أنه سمع منه (ﷺ) بعض أحاديث في ذمه[٣] بني أمية[٤] وكان يخاف على نفسه من يزيد، وزيادة بعض أذيته، فما أظهر شيئًا من ذلك لعذره هنالك[٥]، وذكره لبعض الخواص من أصحابه لئلا يدخل تحت قوله (ﷺ): «**من كتم علمًا أُلجم بلجام من نار**»[٦].

(١) كذا في الأصل، و«ع» ولعلها: «عن» ، فهي الأنسب.

(٢) يعني أبا بكر الصديق (رضي الله عنه)، وليس من الصوفية في صدر ولا ورد، فهو تابع لرسول الله (ﷺ) في أقواله وأفعاله، وكذا علي (رضي الله عنه) ولا صلة للتصوف المحدث برسول الله (ﷺ).

(٢) في «ع»: في مذمة بني أمية.

(٣) الصواب أن يقال: بعض بني أمية؛ لأنهم ليسوا كلهم مذمومين، فمنهم عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وهو من هو.

(٤) كذا في «ع»، وفي الأصل: من ذلك الغدر.

(٥) رواه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦١)، وأحمد (٢/ ٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣، ٤٩٥) وغيرهم من طريق علي بن الحكم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعًا بنحوه، وعلي بن الحكم ثقة إلا أن الحاكم قد أعله في المستدرك (١/ ١٠١) بوجود واسطة بين علي و عطاء، وقد توبع عليّ، تابعه الحجاج بن أرطأة عند أحمد (٢/ ٢٩٦، ٤٩٩، ٥٠٨)، وحجاج فيه ضعف، ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٣٣١) عن ليث بن أبي سليم عن عطاء فأوقفه على أبي هريرة، وليث ضعيف، وقد رواه ابن ماجه (٢٦٦) عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا به، وفي إسناده إسماعيل بن إبراهيم ذكر العقيلي حديثه في الضعفاء (١/ ٧٤)، وقال: ليس لحديثه أصل مسند، إنما هو موقوف من حديث ابن عون، وهذا الحديث رواه عمار بن زاذان الصيدلاني عن علي بن الحكم عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ) نحوه بإسناد صالح.

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو أخرجه ابن حبان كما في الإحسان (٩٦)، والحاكم (١/ ١٠٢)، والبيهقي في المدخل (٥٧٥)، والخطيب في تاريخه (٥/ ٣٨ ـ ٣٩)، وفي إسناده عبد الله بن عياش القتباني فيه لين، وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه أبو يعلى (٢٥٨٥)، وفي اسناده عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ضعفه أكثر الأئمة، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم، وصحح إسناده في المطالب العالية=



وقد بينت فيما بسطت الكلام بذكر فتاوى العلماء الأعلام في رسالتي المسماة «فر العون ممن يدعي إيمان فرعون»، وذكرت هنا [1] خلاصته أن الأحوط في أمر الدين هو السكوت عن نفس ابن عربي حيث اختلف العلماء في أنه صديق أو زنديق، وعلى الثاني لعله مات تائبًا، وتحرم مطالعة كتبه، لأنها مشحونة بما يخالف عقائد المسلمين في مقام الإيمان والتصديق، والله ولي التوفيق، ثم اعلم أن القول بالحلول والاتحاد الموجب لحصول الفساد والإلحاد شر من المجوس والثنوية والمانوية القائلين بالأصلين النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما، وهم متفقون على أن النورخير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة هل هي قديمة أو محدثة فلم يثبتوا ربَّيْن متماثلين، وقد قال (تعالى) ردًّا عليهم: ﴿**لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ**﴾ [النحل: ٥١] وقال: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾ [الأنعام: ١]، [وقد ورد أن الله خلق الخلق في ظلمة، ثم رش عليهم من نوره][2]، فمن أصابه من ذلك النور فقد اهتدى، ومن أخطأه فقد ضل واعتدى، وكذا شر من النصارى القائلين بالتثليث، فإنهم متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون باسم الأب والابن وروح القدس، إله واحد، فقولهم في التثليث متناقض[3] في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه بحسب أصله.

= (٣٣٤٨)، فلعله لطرقه، وللحديث طرق أخرى أوردها ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٩٦ ـ ١٠٧)، وضعفه، وقد وهم في الحكم على بعضها، فالصواب أن الحديث صحيح بمجموع طرقه، والله أعلم.

(١) كذا بالأصل، وفي «ع»: وذكرت هناك الخلاصة.

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في «ع».

(٣) في الأصل: مناقض.

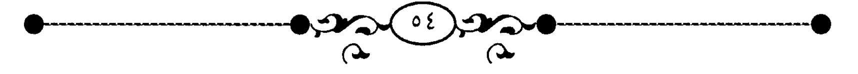
وأما ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله الأنصاري[1] في محض التوحيد وصرف التفريد في كتابه منازل السائرين حيث قال:

ما وحد الواحد من واحد ... إذ كل من وحده جاحد
توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحد

فليس فيه إلا أنه لا يعرف الله ما سواه، وحاشاه أن يريد به الاتحاد، ليتشبث[2] به الاتحادي، ويقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، وهذا دأب أهل الباطل، أنهم يروجون مذهبهم بانتسابه إلى بعض أهل الحق عند الجهال ممن

الرد على من تشبث بكلام لأبي إسماعيل الأنصاري في القول بوحدة الوجود

(١) هو أبو اسماعيل عبد الله بن محمد بن علي ترجمته في السير (١٨/ ٥١٠) وغيرها.
وقد قال الذهبي: قد انتفع به خلق، وجهل آخرون، فإن طائفة من صوفة الفلسفة والاتحاد يخضعون لكلامه في« منازل السائرين»، وينتحلونه، ويزعمون أنه موافقهم، كلا، بل هو رجل أثري، لهج بإثبات نصوص الصفات، منافر للكلام وأهله جداً، وفي منازله إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوى، ولم يرد محو السوى في الخارج، ويا ليته لا صنف ذلك، فما أحلى تصوف الصحابة والتابعين، ما خاضوا في هذه الخطرات والوساوس، بل عبدوا الله وذلوا له، وتوكلوا عليه، وهم من خشيته مشفقون، ولأعدائه مجاهدون، وفي الطاعة مسارعون، وعن اللغو معرضون، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، اهـ.
قلت: يعني الذهبي بتصوف الصحابة والتابعين زهدهم، وكان الأولى أن يصفهم بذلك، فإن التصوف لا أصل له في كتاب ولا سنة، والله المستعان.
وقد قال الإمام ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية ص (٥٦) عن هذه الأبيات: لم يرد الاتحاد ، لكن ذكر لفظًا مجملاً محتملاً، جذبه به الاتحادي إليه وأقسم بالله جهد أيمانه إنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التي لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذي حام حوله لو كان مطلوبًا منا لنبه الشارع عليه، ودعا الناس إليه، وبينه، فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة؟ أو ما يقرب من هذا المعنى؟ أو أشار إليه؟. اهـ.
(٢) في الأصل: ليثبت، وقد أثبت ما في «ع».



لا تمييز له بين الأقوال، كالشيعة ينتسبون إلى الإمام جعفر الصادق، وهو بريء منهم، ومنزه عنهم عند من يعرف مقامه، ويتبين له مرامه حين يسمع كلامه ، وكالملحدين يتعلقون بأشعار العطار، والحافظ، ومير قاسم الأنوار[١] وأمثالهم من أرباب الأسرار، وكما أن المبتدعة كلهم يستدلون على مدعاهم[٢] بالآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية، والحاصل أن القرآن وكلام أهل العرفان كبحر النيل ماء للمحبوبين، ودماء للمحجوبين، وقد قال (تعالى): ﴿**يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً**﴾ [البقرة: ٢٦]،﴿**وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَاراً**﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ**﴾ [آل عمران: ٧]، فيفيد أنه لا يجوز تأويله إلا بما وافق تنزيله، ولقوله (ﷺ): «**نحن نحكم بالظواهر والله أعلم بالسرائر**»[٣] .

أما إذا طابق التأويل التنزيل فهو نور على نور، وسرور على سرور، هذا، وقد ثبت بضرورة العقل وأدلة النقل وجود موجودين: أحدهما واجب، والآخر ممكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير إلى الله، أحدهما خالق، والآخر مخلوق، وهما متفقان في كون كل منهما شيئًا موجودًا ثابتًا، إلا أن من المعلوم أن أحدهما ليس

---

(١) لم أقف على ترجمة لهؤلاء المذكورين.

(٢) في الأصل و «ع»: مدعائهم، وما أثبت هو الأنسب.

(٣) قال الشوكاني رحمه الله في الفوائد المجموعة ص (٢٠٠): يحتج به أهل الأصول، ولا أصل له، وفي معناه قوله (ﷺ) للعباس يوم بدر: «**كان ظاهرك علينا**».
قلت: وهذا رواه ابن إسحاق كما في البداية والنهاية (٣/ ٢٨٧):
عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس، وقد عنعن ابن إسحاق مع تدليسه، وأولى منه قول النبي (ﷺ) لأسامة: «**هلا شققت عن قلبه**» ، فهو في الصحيح.



الاشتراك بين الخالق والمخلوق في بعض الصفات لا يستلزم المماثلة

مماثلا[1] للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب، ويجوز، ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه، وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجوز قدمه، ولا هو موجود إلا بغيره، فلو تماثلا، لزم أن يكون كل منهما واجب القدم، ليس واجب القدم، موجودًا بنفسه، غير موجود بنفسه[2]، خالقًا ليس بخالق، غنيًا غير غني، فيلزم اجتماع الضدين، على تقدير تماثلهما، فعلم أن تماثلهما منتف بصريح العقل، كما هو منتف بنصوص النقل، فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً، قائلاً بالباطل[3]، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهًا قائلاً بالباطل، وأما من جعلهما متحدين فكفر صريح ليس تحته طائل.

وتحقيق ذلك أنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه فالله (تعالى) مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يشاركه في شيء من ذلك، والعبد أيضًا مختص بوجوده وعلمه وقدرته، والله (تعالى) منزه عن مشاركة العبد في خصائصه.

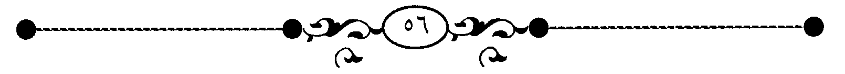
وإذا اتفقنا في مسمى الوجود والعلم والقدرة فهذا المشترك مطلق كلي يوجد[4] في الأذهان لا في الأعيان، والوجود في الأعيان لا اشتراك فيه، وهذا موضع اضطرب فيه كثير من الحكماء حيث توهموا أن الاتفاق في

(١) في الأصل: مماثل، والصواب ما أثبت، وهو كذلك في «ع».

(٢) قوله (غير موجود بنفسه) ليس في الأصل، وإنما هو في «ع».

(٣) يعني بذلك الاشتراك بين الخالق جل وعلا والمخلوق في كثير من الصفات كالحياة والعلم والسمع والبصر والكلام والإرادة والوجه واليدين وغيرها، ومع ذلك فالاشتراك لا يوجب مماثلة بين الصفة في حق الخالق وبينها في حق المخلوق، فهي في حق المخلوق بما يناسبه، وفي حقه (تعالى) بما يليق بجلاله، وله الكمال المطلق (سبحانه وتعالى)، وسيأتي بيان الشيخ رحمه الله لمراده في الكلام الذي بعد هذا.

(٤) في الأصل: بوجود، وقد أثبت ما في «ع».



مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، وطائفة ظنت [أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي، وكابروا عقولهم، فإن هذه][1] الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الوجود ينقسم إلى واجب، وممكن، وقديم، وحادث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، وأما اللفظ المشترك كلفظ المشتري الواقع على آخذ المتاع والكوكب، فلا ينقسم معناه، ولكن يقال لفظ المشترى يطلق على كذا وكذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في مواضعها الأليق بها، فأصل الخطأ والغلط توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتًا في هذا المعين، وهذا المعين ليس كذلك، فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقًا كليًّا، بل لا يوجد إلا متعينًا مختصًا[2]، وهذه الأسماء إذا سمى الله بها كان مسماها مختصًا به، فوجود الله وحياته [3] لا يشركه فيهما[4] غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه[5] غيره، فكيف بوجود الخالق؟ ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك؟ فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين، ثم اعلم أنه سبحانه، كما أن ليس له مثل في الذات ليس له مثل في الصفات، وهذا بطريق الإجمال مستفاد من قوله (تعالى): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي ذاتًا وصفةً وفعلاً، وأما بطريق التفصيل فكل نفي يأتي في صفات الله إنما هو لكمال ثبوت ضده، كقوله (تعالى): ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]،

(١) ما بين المعكوفتين ليس في «ع».
(٢) كذا في «ع»، وفي الأصل: متعينًا يختص.
(٣) في الأصل: وحيوته، والصواب ما أثبت.
(٤) كذا في «ع»، وفي الأصل: لا يشترك فيها.
(٥) كذا في «ع»، وفي الأصل: لا يشترك فيه.

بيان أن صفات الله (عز وجل) السلبية تأتي مجملة، والثبوتية تأتي مفصلة

أي لكمال عدله، وقوله: ﴿لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، أي: لكمال علمه، وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، أي: لكمال قدرته، وقوله: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أي: لكمال حياته وقيوميته، وقوله: ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، أي: لكمال جلاله وعظمته وكبريائه ومهابته، وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، أي ليس بحادث. ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] أي: ليس محلاً للحوادث[1]. ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] أي: شبيهًا له في ذاته وصفاته، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، فنبه سبحانه في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، وذلك لأن النفي الصرف لا مدح فيه، وعكس المتكلمون، وتركوا الطريق الأمثل حيث أتوا بالإثبات المجمل، والنفي المفصل، وقالوا: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون، ولا طعم، ولا رائحة، ولا مَجَسَّة[2]، ولا بذي حرارة، ولا برودة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول، ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع ، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض، وأجزاء، وجوارح، وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين، ولا شمال، وأمام، وخلف، وفوق، وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسة، ولا العزلة، ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف

(١) يجب حمل الحادث هنا على المخلوق، ولا يجوز أن يعتقد نفي صفات الفعل عن الله (عز وجل).

(٢) يعني: يحس بالأعضاء.



بمساحة، ولا ذهاب في الجـهات، وليس بمحدود، ولا والد[1]، ولا مولود، ولا تحـيط به الأقدار، ولا تحـجبـه الأستـار، إلى آخـر ما نقله أبو الحـسن الأشعري رحمه الله عن المعتزلة. وفي هـذا النفي المجرد مع كونه أنه وصف بالمعدوم، لا مدح فـيه، بل فيه إسـاءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال، ولا كـسـاح ، ولا حـجـام، ولا حـائك لأدبـك على هـذا الوصف.

وإن كنت صادقًـا، وإنما تكون مادحًا إذا أجـملت النفي، فقلت: أنت لست مثـل أحد من رعيـتك، أنت أعلى منهم، وأكـمل وأشرف، وأجل، فالصوب هو التعـبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهـية، كما هو[2] سبـيل أهل السنة والجمـاعة وطريق السادة الصـوفية السـنية، لا ما ابتـدعه المعطلة والمعتزلة، ولا ما اخترعوه من المبـاني والمعاني اللغوية والعرفية، قال القونوي: بعدمـا بحث مع المعتزلة أنه كيف يصح كونه مـتكلمًا بكلام يقوم بغيـره؟ إذ لو صح ذلك للزم أن يكون ما أحـدثه في الجمادات والحـيوانات كلامه[3] فيلزم أن يـكون متكلمًا بكـل كلام خلقه في غـيره زورًا وكـفرًا، (تعالى) شأنه، وعظم برهانه.

وقد طرد[4] الاتحادية، فقال ابن عربي شعرًا:

وكل كـلام في الوجود كـلامه — سواء علينا نثـره ونظامه

انتهى.

---

(١) في الأصل: ولد، والتصويب من شرح الطحاوية.

(٢) ليست بالأصل كلمة (هو) ، وقـد أثبتها لحاجـة السياق إليها، والكلام السـابق قد أخذه الشيخ من شرح الطحاوية لابن أبي العز. ص (٦٨ - ٧٠) بتصرف.

(٣) في الأصل: كلامًا، وقد أثبت ما يناسب السياق.

(٤) في الأصل: الطرد.

وقد بلغني أن واحدًا منهم سمع نباح كلب، فقال: لبيك، وسجد له، فهل هٰذا إلا كفر صريح، ليس له تأويل صحيح، مع مناقضته لقوله (ﷺ): «**وإن أحدكم إذا سمع نباح كلب أو نهيق حمار فليتعوذ، فإنه رأىٰ شيطانًا**»[1].

فهٰؤلاء أضل من كل من تكلم في الكلام، وهم أصناف تسعة كما بينت كلامهم في شرح الفقة الأكبر للإمام[2]، وأيضًا قد قالت النصارىٰ: إن عيسىٰ نفس كلمة الله، واتحد اللاهوت بالناسوت، أي شيء من الإله بشيء من الناس، فضلوا وأضلوا مع أنهم صوروه، وحصروه في مظهر العجائب ومظهر الغرائب[3]، فكيف القول بعموم الكلام وشمول المرام واستواء الخاص والعام، وما أحسن المثل المضروب لمثبت الصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه، فالمعطل يعبد عدمًا، والمشبه يعبد صنمًا[4]، ولا شك أن تعطيل الصفات شر

---

(١) **حديث حسن**.

رواه أبو داود (٥١٠٣)، وأحمد (٣/٣٠٦)، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٣٤)، وعبد بن حميد (١١٥٥)، وابن أبي شيبة (١٠/١٧٦ - ١٧٧)، وابن خزيمة (٢٥٥٩) مختصرًا، وابن حبان كما في الإحسان (٥٥١٧)، وأبو يعلى (٢٢٢١)، والحاكم (٤/ ٢٨٣ - ٢٨٤)، والطبراني في الدعاء (٢٠٠٨)، وابن عبد البر في التمهيد (١٢/١٨٧) ،والبغوي في شرح السنة (٢٩٥٤)، وصححه كلهم من حديث جابر بن عبد الله، وفي إسناده محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عنعن، وقد صرح بالسماع عند أبي يعلى (٢٣٢٦) ، ومن طريقه ابن حبان (٥٥١٨) ، فالإسناد حسن، وللحديث طرق أخرىٰ لا تخلو من مقال، وروي البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩) وغيرهما من حديث أبي هريرة بذكر نهيق الحمار فقط.

(٣) في الأصل: فقه الأكبر، والصواب ما أثبت، وهو الفقه الأكبر لأبي حنيفة رحمه الله، وما أشار إليه المصنف في شرحه للفقه الأكبر ص (٥٨ - ٥٩).

(٣) يعني: عيسىٰ (عليه السلام).   (٤) شرح الطحاوية ص (٢٠٧)



ذم تحريف نصوص الكتاب والسنة

من تشبيهها، ثم اعلم أن من أبى إلا تحريف الكتاب والسنة وتأويلهما بما يخالف صريح كلام الأئمة فلا يشاء مبطل أن يتأول[1] النصوص، ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك سبيلاً، وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة [2] والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا أن يسلكوا سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية، فهل قتل عثمان إلا بالتأويل الفاسد، وكذا ما جرى يوم الجمل وصفين ومقتل الحسين والحرة، وهل خرجت الخوارج ، ورفضت الروافض، واعتزلت المعتزلة، وافترقت الأمة على فرق جمة إلا بالتأويل الفاسد على وفق متابعة العقل الكاسد، ثم كيف يفسر كتاب الله بغير ما فسر به رسول الله (ﷺ) الذي قال في حقه: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: ٤٤].

وقد قال (ﷺ) : «**من قال في القرآن برأيه فقد كفر**»[3]، فكيف بمن[4] تكلم في ذات الله وصفاته بالأهواء الردية والآراء البدعية؟، ولا عبرة بقول من يقول: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل، والعقل أصل النقل، فإذا عارضه قدمنا العقل، بل إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل، لأن

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: يتناول.

(٢) في الأصل: التورية، والصواب ما أثبت، وكذا هو في «ع».

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وروى النسائي في الكبرى (٨٠٨٤) ، (٨٠٨٥)، والترمذي (٢٩٥٠)، وأحمد (١/ ٢٣٣)، والطبري في تفسيره (٧٣) - (٧٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ١٦٧ - ١٦٨)، والطبراني في الكبير (١٢٣٩٢)، والبغوي في شرح السنة (١١٧) ـ (١١٩) كلهم عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: **من قال في القرآن برأيه ـ وبعضهم قال: بغير علم ـ فليتبوأ مقعده من النار**.

وفي إسناده عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وهو ضعيف، وقد روى موقوفًا.

(٤) في الأصل و «ع» : من ، وقد أثبت ما يناسب السياق.



النقل في نفس الأمر لا يكون مطابقًا للعقل، فإن العقول مختلفة، ولذا ترىٰ أصحابهـا متفرقـة، ولذا قيل في المثل: العقل مع النقل كـالعامي المقلد مع العالـم المجتهد.

وقد قال الداراني:

وجوب تقديم ما في الكتاب والسنة على قول كل احد

كل خاطر خطر واستقر بالبال، فاعرضه[1] علىٰ ميزان الكتاب والسنة، فما وافقهما قبلته، وما خالفهما تركته، فالواجب كمال التسليم له (ﷺ) في التحكيم، فلا يحـاكم إلىٰ غيره، ولا يوقف تنفيذ أمره وتصـديق خبره علىٰ عرضــه علىٰ قول إمام مذهبـه، وشيخ مشـربه، وأهل زمانه ومكانه، بل إذا بلغه الحـديث الصحـيح يعد نفسـه كأنه سـمعه من رسـول الله (ﷺ)، فلا يرضىٰ بعد تحـقيق أمره إلىٰ تقليد غـيره، كما قـال إمامنا الأعظم: لا يحل لأحد أن يقـول بقولنا ما لم يعرف من أيـن قلنا؟ أو هـٰذا معناه، وكمـا قال الإمام الشـافعي: إذا ثبت الحـديث فاضربوا قـولي على الحائط، فـإذا كان هـٰؤلاء المجتـهدون في الدين الكاملون في مقام اليقين في هـٰذه المـرتبة، فما بال من يقلد ابن عربي وغـيره في كلام[2] هل صدر عنه أم لا؟ مما يخالف صريح الكتاب والسنة، ويوجب الكفر أو البدعة، ويترك متابعة سائر المشايخ والأئمة، فإن كنت أيها الأخ من المجتهدين فاعمل بما في الكتاب والسنة من أمر الديـن، وإن كنت من المقلدين فتـقلد قول العلمـاء العاملين، والمـشايخ الكاملين المجمع علىٰ ديـانتهم، وتحقيق أمـانتهم، وتصديق إمـامتهم عـملا

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: فاعرض.
(٢) لعله سقط من هنا كلمة: (لا يدري).



بقوله (ﷺ): «**عليكم بالسواد الأعظم**»[1]، والحاصل أنه لا يثبت قدم الإسلام إلا على ظهر الاستسلام لكتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، فقد روى البخاري عن الزهري أنه قال: من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم.

وهذا كلام جامع نافع[2]، وعن جميع البدع مانع، فمن رام علم ما حظر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه حجبه مرامه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح التفريد[3]، ولم يترق إلى مقام التحقيق، بل تنزل إلى حضيض التقليد.

قال (تعالى): ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ**﴾ [القصص: ٥٠].

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٨٠): ثنا المسيب بن واضح ثنا المعتمر بن سليمان عن سليمان وهو ابن سفيان مولى آل طلحة المدني عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: قال رسول الله (ﷺ): «**ما كان الله ليجمع هذه الأمة على الضلالة أبداً، ويد الله على الجماعة هكذا، فعليكم بسواد الأعظم، فإنه من شذ شذ في النار**».
وسليمان بن سفيان ضعيف كما في التقريب، ورواه الحاكم (١/ ١١٥ - ١١٦) من أوجه كثيرة وكلها ترجع إلى هذا، ورواه الترمذي (٢١٦٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٧٠١)، والحاكم من طرق بدون ذكر كلمة السواد الأعظم، والحديث ضعيف لكونه يدور على سليمان بن سفيان. ورواه ابن أبي عاصم (٨٤) من حديث أنس، وفيه راو متهم بالكذب. وأما قوله (ﷺ): «**ما كان الله ليجمع هذه الأمة على الضلالة**» فقد حسنه شيخنا الألباني بمجموع طرقه كما في الصحيحة (١٣٣١).

(٢) هذا كلام الطحاوي والشارح ص (٢٣١).

(٣) كذا بالأصل، وبالطحاوية ص (٢٣٣): وصحيح الإيمان.



وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال ابن المبارك:

رأيت الذنوب تميت القلوب ... وقد يورث الذل إدمانها
وترك الذنوب حياة القلوب ... وخير لنفسك إحسانها[1]
وهل أفسد الدين إلا الملوك ... وأحبار سوء ورهبانها

فالملوك الجبابرة[2] يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها، ويقدمونها على حكم الله ورسوله، وأحبار السوء ـ وهم العلماء الخارجون عن الشريعة ـ بآرائهم وأقيستهم[3] الفاسدة المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه ونحو ذلك.

والرهبان وهم جهلة المتصوفة المعترضون على حقائق الإيمان والإسلام ودقائق الشريعة والأحكام بالأذواق والمواجيد الخيالية النفسانية والكشوفات الباطلة الشيطانية المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرع[4] على لسان نبيه والتعوض[5] عن حقائق الإيمان بخطوط النفس وخدع الشيطان، فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة حفظًا للرياسة، وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل، لأن العقل يثبت النقل، وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الكشف وظاهر الشرع

---

(١) كذا بالأصل، وفي شرح الطحاوية ص (٢٣٥): عصيانها.
(٢) كذا بالأصل، وفي شرح الطحاوية: الجائرة
(٣) بالأصل: أقسيتم، والتصويب من شرح الطحاوية ص (٢٣٥)
(٤) كذا بالأصل، والذي في شرح الطحاوية: شرعه.
(٥) بالأصل: التعرض، والتصويب من شرح الطحاوية، وفي «ع»: والإعراض.

قدمنا الكشف، لأن الخبر ليس كالمعاينة .

ولم يدروا أن أخبار الله ورسوله فوق مرتبة عيان الخلق فكيف بالكشف الذي هو محل اللبس، ولذا ترى الكشوف مختلفة، وآثارها غير مؤتلفة، فكل من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته مع وجود النص أو عارض النص بالمعقول فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [ص: ٧٦] وقد قال الله (تعالى): ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وقال: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فالدائر الحائر بين المنقول والمعقول يتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار موسوسًا تائهًا، شاكًّا زائغًا، لا مؤمنًا مصدقًا ولا جاحدًا مكذبًا كما قال الطحاوي[١]، فإن قيل: كيف يتأتى الندامة والتوبة والملامة مع شهود الحكمة في التقدير مع شهود القيومية والمشيئة النافذة: قيل هذا هو الذي أوقع من عميت بصيرته في شهود الأمر على ما هو عليه، فرأى تلك الأفعال طاعات لموافقته فيها القدر والمشيئة، وقال: إن عصيت أمره فقد أطعت إرادته، كما قال قائلهم شعرًا :


أصبحت منفعلاً لما تختاره[٢] ... مني ففعلي كله طاعات

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر، وأجهلهم بالله وأحكامه الدنيوية والكونية، فإن الطاعة هي موافقة الأمر الشرعي[٣]، لا موافقة القدر والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعة لكان إبليس من أعظم المطيعين.

(١) الطحاوية ص (٢٤٢).

(٢) في «ع» : يختاره.

(٣) في «ع»: الديني الشرعي.

والحاصل: أن هـذا ليس بطاعة صدرت عنه إطاعـة، بل انقياد للعبودية واسـتسـلام تحت أحكام الربوبيـة، كـما قـال (تعـالىٰ): ﴿**وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ**﴾ [آل عمران: ٨٣].

وجوب الاكتفاء بالعلم الذي جاءنا برسول الله (ﷺ) دون غيره

وزبدة الكلام في هـٰذا المقام أن العبد إذا شهد عجز نفسه ونفوذ الأقدار به وكمال فقـره إلىٰ ربه وعدم استغنائه عن عصمتـه وحفظه طرفة عين كان بالله في هـٰـذا الحال، لا بـنفسـه في الأفـعال، فـوقوع الذنـب منه حينئـذ كالمحـال، فإن عليه حـصنًا حصينًا من مـقام بي يسمع، وبي يبـصر، وبي يبطش، وبي يمشي، فإذا حجب عن هـٰذا المشهد، وبقي بنفسه استولىٰ عليه حكم نفـسـه، فـهناك نصـبت عليـه الشبـاك والأشـراك، وأرسلت عليـه الصيـادون، فإذا انقشع عنه ضبـاب ذلك الوجود الطبيـعي، وانفتح له باب الشـهود الشـرعي بحضـرة الندامـة والتوبة والملامـة والإنابة، فإنه كـان في المعصيـة محجوبًا بنفـسه عن ربه، فلما فارق ذلك الوجـود صار في وجود آخر، فـبقي بربه لا بنفـسه[1]، وإليه الإشـارة في حديث: «**لا يزني الزاني وهو مؤمن**»، وسر الـقدر مخـفي[2] عن البـشر، ففي الإنجـيل: يا بني إسرائيل لا تقولوا لم أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بم أمر ربنا، لأن الله (سبحانه) لا يُسئل عمـا يفعل لكمال عدله وحكمـته، لا لمجرد قهره وقـدرته، خلافًا لجهم وشيعته.

وقد قـال الطحاوي: إن العلم علمان: علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وترك طلب العلم المفقود[3]. انتهىٰ.

---

(١) شرح الطحاوية (٣٣٤ ـ ٣٣٥). (٢) في «ع»: يخفى.
(٣) الطحاوية ص (٣٣٤)

يعني بالعلم المفقود علم القدر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه[1]، ويعني بالعلم الموجود علم الشريعة: أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئًا مما جاء به الرسول كان من الكافرين، وكذا من ادعى علم الغيب، ولا يلزم [2]من خفاء حكمة الله علينا عدمها في نفس الأمر، فمن الحكم المجهولة عندنا خَلْق المؤذي من الأشياء، وإيلام الأطفال والأنبياء، ثم من علامة مرض القلب عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة له إلى الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع إلى دوائه الضار، كما عليه أكثر الفجار، حيث يميلون عن العلوم الشرعية الإلهية[3] إلى العلوم الطبيعية النفسية، وقد قال (ﷺ): إن من العلم جهلاً [4]، وقال: «**أعوذ بالله من علم لا ينفع، وقلب لا يخشع**»[5]، ثم أنفع الأغذية غذاء[6] الإيمان، وأنفع الأدوية دواء القرآن، فمن طلب الشفاء من غير الكتاب والسنة فهو من أجهل الجاهلين، وأضل الضالين، ثم من المعتقد المعتمد كونه (تعالى) لا داخل العالم، ولا خارجه كما كان قبل خلق الموجودات وظهور الكائنات[7].

---

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: مرامهم.

(٢) الواو ليست بالأصل، وقد أثبتها لحاجة السياق إليها، ثم وجدتها في «ع».

(٣) في الأصل: الهية، وقد أثبت ما يناسب السياق، ثم وجدتها في «ع».

(٤) **حديث ضعيف**. رواه أبو داود (٥٠١٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١٨٠ ـ ١٨١)، وابن أبي الدنيا في الصمت (١٥١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ٨٢، ٨٣) كلهم من طريق سعيد بن محمد الجرمي حدثنا أبو تميلة قال حدثنا أبو جعفر النحوي عبد الله ابن ثابت حدثني صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده مرفوعًا به، وقد سقط من الإسناد في الصمت ما بعد أبي جعفر، وصخر لم يرو عنه غير أبي جعفر، ولم يوثقه غير ابن حبان، وأبو جعفر مجهول، ورواه ابن عساكر فجعله من حديث علي.

والصواب أنه من حديث بريدة، ففي سنده يحيى بن السكن ضعفه صالح جزرة.

(٥) رواه مسلم (٢٧٢٢) وغيره من حديث زيد بن أرقم.

(٦) ليست في الأصل، وهي في «ع».

(٧) ما ادعاه المؤلف من اعتماد كون الله (عز وجل) ليس داخل العالم ولا خارجه باطل، فإن الموصوف بذلك هو العدم المحض (تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا)، بل الله (عز وجل) خارج العالم وفوقه، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

وأما القول بأنه متصل بالعالم وغير منفصل عنه فغير مقبول، فكيف بالاتصال من وجه وبالانفصال من وجه مع أنه يلزم منه أن يكون باريء النسمات محلاً للخسائس والقاذورات؟ فكما أنه (تعالىٰ) منزه عن أن يكون له مكان[1]، فمنزه عن أن يكون مكانًا لغيره، وإنما مال هذا القائل بالإلحاد الباطل إلىٰ مذهب الفلاسفة المسمون عند من يعظمهم بالحكماء، وهم أسفه السفهاء، حيث ذهبوا إلىٰ أن الله (سبحانه) وجود مجرد، لا ماهية له، ولا حقيقة له، فلا يعلم الجزئيات بأعيانها.

وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنما العالم عندهم لازم له أزلاً، وإن سموه مفعولاً له فمصانعة ومصالحة للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعول، ولا مخلوق ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته[2]، فهذا إيمانهم بالله سبحانه.

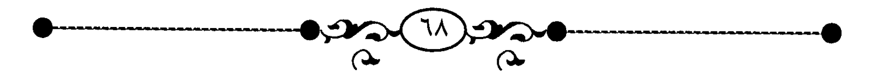
وعن أبي حنيفة (رحمه الله) أنه قال:

لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصف به نفسه، ثم الحذر الحذر من أن يتوهم أن من أخطأ في عقيدته يكون معذورًا، بل باتفاق المسلمين يكون موزورًا [3]، ثم تأويلها باطلة علىٰ وجه يوافق قول

(١) لم يرد نفي المكان عن الله (عز وجل) في كتابه، ولا في سنة نبيه (ﷺ)، فلا يجوز نفيه ولا إثباته، فإن أريد بنفي المكان عنه (تعالىٰ) نفي المكان المخلوق كان حقًا، وإن أريد به نفي علوه (جل وعلا) علىٰ خلقه كان باطلاً.

(٢) في الأصل: صفته، والمناسب للسياق ما أثبت، وكذا هو في «ع».

(٣) يعني بذلك من أقدم علىٰ القول في العقيدة دون أن يكون أهلاً للاجتهاد، وإلا فإن من كان من أهل الاجتهاد، ثم اجتهد، فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، فقد روي البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) وغيرهما عن عمرو بن العاص (رضي الله عنه) أنه سمع رسول الله (ﷺ) يقول: «**إذا حكم الحاكم، فاجتهد، ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ فله أجر**»، والأدلة علىٰ ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد تكلمت علىٰ المسألة في كتابي «**إعلان النكير علىٰ غلاة التكفير**».



أهل الحق هل يفيده أم لا؟ ففيه خلاف مشهور، فإن طوائف من أهل الكلام والفقه والحديث يقولون بكفره وإن كان متأولاً في نفسه.

بطلان قول من قال: إن الإيمان هو: المعرفة بالقلب

وقال شارح عقيدة الطحاوي: إن مذهب الجهم بن صفوان أن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، فلازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين عنده، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وكذا أهل الكتاب كانوا يعرفون النبي (ﷺ) كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين، بل كافرين معاندين، وكذا أبو طالب، فإنه قال شعرًا:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينًا

لولا الملامة أو حذار مسبة لوجدتني بذاك سمحًا مبينًا[1]



بل يكون إبليس مؤمنًا عند الجهم، فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به، قال: ﴿رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص: ٧٩].

﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩].

﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، والكفر عند الجهم هو: الجهل بالرب (تعالى)، ولا أحد أجهل منه بربه، فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر[2] من هذا، فيكون كافرًا بشهادته على نفسه[3]، وكان الجهم بخراسان، وأظهر مقالته هناك، وتبعه عليها جمع

(١) في الأصل: متينًا، والتصويب من شرح الطحاوية. والمعروف في البيت:
لوجدتني سمحًا بذاك مبينًا.

(٢) في الأصل: أكثر، والتصويب من شرح الطحاوية.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص (٤٦٠ ـ ٤٦١).

بعد أن ترك الصلاة أربعين يومًا شكًّا في ربه، وكان ذلك لمناظرته قومًا من المشركين، يقال لهم: السمنية فلاسفة الهند الذين ينكرون من العلوم ما سوى الحسيات، قالوا: له: هذا ربك الذي تعبده، هل يرى؟ أو يشم؟ أو يذاق؟ أو يلمس؟ فقال: لا ، فقالوا: هو معدوم، فبقي أربعين يومًا لا يعبد شيئًا، ثم لما خلا قلبه من معبود يألهه[1] نقش الشيطان اعتقادًا تحت فكره، فقال: إنه الوجود المطلق، ونفى جميع الصفات، وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ثم اعلم أن المعتقد الحق أن الجنة والنار لا تفنيان، وأدلتهما مملوء منها[2] الكتاب والسنة، وقيل تبقى الجنة، وتفنى[3] النار.

بقاء الجنة والنار وعدم فنائهما

قال شارح عقيدة الطحاوي:

وهو قول جماعة من السلف والخلف مذكور في كثير من كتب التفسير وغيرها[4]. انتهى.

وهذا غير مشهور ولا مذكور ، كما لا يخفى، وعلى تقدير ثبوته يكون محمولاً على طبقة مختصة بعصاة المؤمنين دون الكافرين.

ومما يدل على هذا التأويل إطلاق نقله عن ابن عمر، وابن مسعود ، وأبي هريرة، وأبي سعيد[5] وغيرهم، ثم قال: وقد روى عبد بن حميد[6] في

(١) في الأصل: تألهه، وقد أثبت ما يناسب السياق.

(٢) في الأصل: مملو، وقد أثبت ما في «ع». .

(٣) في الأصل: وتنفي، وقد أثبت ما يناسب السياق، وهي كذلك في «ع».

(٤) شرح الطحاوية (٦٢١).

(٥) في الأصل: أبي سعد، والتصويب من تفسير الطبري وشرح الطحاوية، ثم وجدته كذلك في «ع».

(٦) في الأصل: عبد الرحمن بن حميد، والصواب ما أثبت، وهو كذلك في شرح الطحاوية، ثم وجدته كذلك في «ع».



تفسيره المشهور بسنده إلى عمر (ﷺ) أنه قال: «**لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج لكان لهم على ذلك وقت يخرجون**»، وقيل: بفناء الجنة والنار وقائله الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفروه به، وأبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة وافقه على هذا، ثم قال الشارح: فللناس في أبدية النار ودوامها أقوال:

منها أن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم يخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون[1]، وهذا القول حكاه اليهود للنبي (ﷺ)، وأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله بقوله: ﴿**وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً**﴾ [البقرة: ٨٠] ... الآية، ومنها أن أهلها يخرجون منها، وتبقى على حالها ليس فيها أحد، ومنها أنها تفنى بنفسها لأنها حادثة، وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه، وهذا قول الجهم وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار كما تقدم، والجواب عن شبهته أن بقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله (تعالى) لهما، ومنها أنها تفني حركات أهلها، ويصيرون جمادًا لا يحسون بألم، وهذا قول أبي الهذيل ممن وافق الجهم في أصله، وخالفه في فروعه، ومنها: أن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم، وتبقى طبيعة[2] نارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم، وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائي انتهى[3].

وهذه الأقوال ظاهرة البطلان مخالفة للكتاب[4] والسنة ومذهب أهل السنة والجماعة، ومما يدل على بطلان القول الأخير قوله (تعالى): ﴿**كُلَّمَا**

(١) في الأصل: قومًا آخرين، والتصويب من شرح الطحاوية، ثم وجدته كذلك في «ع».
(٢) في الأصل: تبيعه، والتصويب من شرح الطحاوية، ثم وجدته كذلك في «ع».
(٣) شرح الطحاوية (٦٢٤ ـ ٦٢٥)
(٤) في الأصل: ظاهر البطلان مخالف للكتاب، والصواب ما أثبت، وهي كذلك في «ع».

نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، وقوله (تعالى): ﴿فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلاَّ عَذَابًا﴾ [النبأ: ٣٠]، وقوله: ﴿وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦] ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٨] وقوله: ﴿لا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]، أي: حائرون آيسون، ثم اعلم أن الجهم هذا هو ابن صفوان الترمذي رئيس الجبرية القائلين بأن التدبير في أفعال الخلق كلها لله (تعالى)، وهي كلها اضطرارية كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز، وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله، وقابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية مع جميع الحيوان بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله (تعالى)، واختلفوا فيما بينهم أن الله (تعالى) يقدر على أفعال العباد أم لا؟ وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله (تعالى)، والحق (سبحانه) منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه.

بطلان قول القدرية والجبرية

فالجبرية غلوا في إثبات القدر، فنفوا صنع العبد أصلاً، كما غلت المشبهة[1] في إثبات الصفات، فشبهوا، والقدرية نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله (تعالى)، ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أردى من المجوس من حيث إن المجوس أثبتوا خَالِقَيْنِ، وهم أثبتوا خَالِقِين، وهدى الله أهل السنة، لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، وليست[2] هذه الرسالة موضع بسط الأدلة.

(١) في الأصل: المشبة، والصواب ما أثبت، وهو كذلك في «ع».
(٢) في الأصل: ليس، والصواب ما أثبت.

وأما ما استدل به الجبرية من قوله (تعالى): ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فهو دليل عليهم؛ لأنه (سبحانه) أثبت لرسوله رميًا بقوله: إذ رميت، فعلم أن المثبت غير المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رميًا، أو يقال: المعنى: وما رميت خلقًا إذ رميت كسبًا، ولكن الله رمى حيث خلقك، وخلق أسباب الرمي لك وقوة الكسب فيك، وهذا هو عين معنى جمع الجمع الذي عليه السادة الصوفية الرضية السَنِّيَّة السُنِّيَّة(١).

وفي العقيدة الطحاوية: إن نبيًّا واحدًا أفضل من جميع الأولياء، قال شارحها يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة الصوفية(٢) ممن يظن أنه يصل برياضته(٣) واجتهاده في عبادته وتصفية نفسه، إلى ما وصلت إليه الأنبياء، ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، ويدعي لنفسه أنه خاتم الأولياء، ويكون ذلك العلم حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الموجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول هو الله، وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون في الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مثبتًا للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الموجود المخلوق هو الموجود الخالق كابن عربي وأمثاله، وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره، قال: النبوة ختمت، لكن الولاية لم تختم، وادعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة، وما يكون للأنبياء والمرسلين، والأنبياء (٤) يستفيدون منها، كما قال شعرًا:

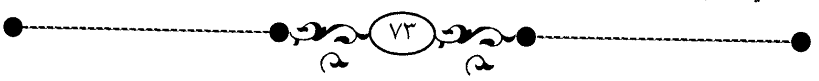
---

(١) السنية بفتح السين يعني الشريفة، وبضمها يعني المتبعة للسنة.

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: المتصوفة.

(٣) في شرح الطحاوية: برياسته، وما في الأصل أليق.

(٤) في شرح الطحاوية: وأن الأنبياء.



مــقـــام النبــوة في برزخ   فوق الرسـول ودون الولي[1]

وهـٰذا قلب الشريعـة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين، كمـا قال (تعالىٰ): ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢ ، ٦٣].

والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة.

وقال ابن عربي أيضًا في فصوصه: ولما مثل النبي (ﷺ) النبوة بالحائط من اللبن، فرآها قد كملت إلا موضع اللبنة وكان[2] هو (ﷺ) موضع اللبنة.

وأما خاتم الأوليـاء فلا بد له من هـٰذه الرؤية، فيرىٰ مـا مثله به النبي (ﷺ)، ويرىٰ نفسه في الحائط مـوضع لبنتين، ويرىٰ نفسه تنطبع في موضع لبنتين[3]، فيكمل الحائط. والسـبب الموجب لكونه يراها لبنتين أن الحائط لبنة

---

(١) الذي في الفتوحات (٢/ ٢٥٢)

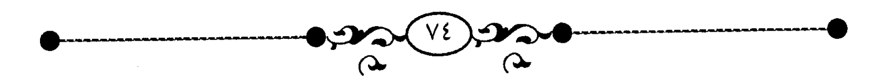
بين الولاية والرسالة برزخ   فيه النبوة حكمها لا يجهل

ثم قال: ويقـال في الولي وارث، والوراثة نعت إلهي، فإنه قـال عن نفسه : إنه خـير الوارثين، فالولي لا يأخذ الـنبوة من النبي إلا بعد أن يرثها الحق منهم، ثم يلقـيها إلىٰ الولي ليكون ذلك أتم في حـقه حـتىٰ ينتسب في ذلك إلىٰ الله لا إلىٰ غيـره، وبعض الأولياء يأخذونها وراثة عن النبي (ﷺ) ، وهـم الصحابة الذين شاهدوه أو من رآه في النوم، ثم علماء الرسوم يأخذونها خلفًا عن سلف إلىٰ يوم القيامة، فيبعد النسب، وأما الأولياء فيأخـذونها عن الله (تعالىٰ) من كونه ورثها، وجاد بهـا علىٰ هؤلاء، فهم أتباع الرسل بمثل هذا السند العالي المحـفوظ الذي لا يأتيه البـاطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميـد، قال أبو يزيد : أخذتم علمكم ميتًـا عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت .ا هـ.

قلت: وفي هذا هدم للسنن ورد لها ، وهو كفر باتفاق.

(٢) كذا بالأصل ، وفي شرح الطحاوية: فكان.

(٣) في الشرح :تينك اللبنتين.



من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هي ظاهره، وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو آخذ عن الله (تعالىٰ) في السر ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه، لأنه يرىٰ الأمر علىٰ ما هو عليه ، فلا بد أن يراه هكذا ، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوصي به[1] إلىٰ الرسول، قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع. قال الشارح: فمن ضرب[2] لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسول بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلىٰ وأفضل من الرسول (ﷺ) تلك أمانيهم، إن في صدورهم إلا كبر ما هم ببالغيه، وكيف يخفىٰ كفر من هذا كلامه وله من الكلام أمثال هذا ، وفيه ما يخفىٰ منه الكفر فلهذا يحتاج إلىٰ نقد[3] جيد ليظهر زيفه، فإن من الزغل ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير، وكفر ابن عربي وأمثاله فوق كفر القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة اتحادية في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يعاملون [4] معاملة المسلمين، لإظهارهم للإسلام كما كان يظهر المنافقون الإسلام في حياة النبي (ﷺ) ، ويبطنون الكفر ، وهو يعاملهم معاملة المسلمين، لما يظهر منهم [5] فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر لأجري عليهم حكم المرتد، والله المستعان[6].

(١) في شرح الطحاوية: إليه.
(٢) كذا بالأصل: وفي شرح الطحاوية: فمن أكفر ممن ضرب ...
(٣) في الشرح : ناقد.
(٤) في الأصل: يعلمون، والتصويب من شرح الطحاوية.
(٥) في الأصل: منه ، والتصويب من الشرح.
(٦) شرح العقيدة الطحاوية ص (٧٤٣ ـ ٧٤٥).



وأما قول بعض الجهلة: إن الفقراء يسلم إليهم حالهم فكلام باطل، بل الواجب عرض أحوالهم وأفعالهم على الشريعة المحمدية وعلى الكتاب والسنة النبوية فما وافقها قبل، وما خالفها رد، كما ورد: «**من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد**»،[1] فلا طريقة إلا طريقة الرسول (ﷺ)، ولا شريعة إلا شريعته، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعده إلى الحق[2] ولا إلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعة رسوله ظاهرًا وباطنًا، ومن لم يكن له مصدقًا فيما أخبر، ملتزمًا لطاعته فيما أمر من الأمور الباطنة التي في القلوب والأعمال الظاهرة التي على الأبدان لم يكن مؤمنًا، فضلاً عن أن يكون وليًّا، ولو طار في الهواء، وسار في الماء[3]، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الجيب[4]، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسى أن يحصل؟

فإنه لا يكون مع تركه الفعل المأمور وترك[5] المحظور إلا من أهل الأحوال الشيطانية المبعدة لصاحبها عن الله (تعالى) وبابه[6]، المقربة إلى سخطه وعقابه[7]، وأما من اعتقد في[8] بعض البله والمولهين مع تركه لمتابعة

(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨) وغيرهما من حديث عائشة (رضي الله عنها) عن النبي (ﷺ).

(٢) كذا بالأصل، وفي الشرح: إلى الله.

(٣) كذا بالأصل، وفي الشرح: ومشى على الماء.

(٤) في الأصل: من الغيب، وقد أثبت ما في الشرح لمناسبته للسياق.

(٥) في الشرح: وعزل.

(٦) كلمة (بابه ليست في الشرح المطبوع.)

(٧) في الأصل: سخته، والتصويب من الشرح.

(٨) في الأصل: من، والتصويب من الشرح، وفي الشرح: في بعض البله أو المولعين، وما في الأصل أنسب، فإن الموله من فقد عقله.



من جوّز لأحد الخروج على شريعة محمد (ﷺ) كما خرج الخضر عن شريعة موسى فهو زنديق

الرسول (ﷺ) في أقواله وأفعاله وأحواله أنه من أوليـاء الله فهو ضال مبتدع مخطئ في اعتقاده، فـإن ذلك الأبله إما أن يكون شيطانًا زنديقًا[1] أو مزورًا كاذبًا متخيلاً أو مجنونًا معذورًا[2]، ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعًا في الباطن وإن كان تاركًا للاتبـاع في الظاهر، فإن هذا خطأ أيضًا، بل الواجب متابعة الرسول (ﷺ) ظاهرًا وباطنًا، والطائفة الملامية وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء أعمالهم[3] ضالون مبتـدعون مخطئون في فعلهم مـا يلامون عليه وهم عكس المرائين، ردوا[4] باطلهم ببـاطل آخر، والصراط المستقيم بين ذلـك، وكذلك الذين يصعـقون عند سمـاع الأنغام الحسنة مبـتدعون ضـالون، وليس للإنسان أن يستـدعي ما يكون سبب زوال عـقله، ولم يكن في الصحـابة والتابعين من يفعل ذلك، ولو عند سـماع القرآن، بل كانوا كمـا وصفهم الله: ﴿**إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾[الأنفال: ٢] وما يـحصل لبـعضهم عـند سماع الأنـغام المطربة من الهذيان وتكلم[5] ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه فذلك شيطان يتكلم على لسـانه، كما يتكلم على لسـان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية. وأما من يتعلق بقصـة موسى مع الخضر عليهما السلام، في تجويز الاسـتغناء عن الوحي بالعـلم اللدُني الذي يدعيـه بعض من عدم التوفيق فهـوملحد زنديق، فإن موسى (عليه السلام) لم يكن مبعـوثًا إلى الخضر، ولـم يكن الخضر مأمورًا بمتابعته، ولهذاقال له: أنت موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم[6]، ومحمـد (ﷺ) مبعوث إلى جميع الثـقلين، (بل إلى جميع

(١) في «ع»: زنديقيًا.

(٢) في «ع»: مبذورًا، وما في الأصل أنسب.

(٣) في الشرح المطبوع: إخفاء المرائين، وما في الأصل أنسب.

(٤) في الأصل: زودوا، والتصويب من الشرح وكذا في «ع». (٥) في الشرح: والتكلم.

(٦) رواه البخاري (٧٤)، وهذا اللفظ في (١٢٢)، ومسلم (٢٣٨٠) وغـيرهما من حديث ابن عباس عن النبي (ﷺ) به.

الكونين)[١]، ولو كان موسى حيًا لما وسعه إلا اتباعه، وإذا نزل عيسى إلى الأرض إنما يحكم بشريعة محمد (ﷺ) ، فمن ادعى أنه مع محمد كالخضر مع موسى أو جوّز ذلك لأحد من الأمة فليجدد إسلامه، وأما الذين [٢] يتعبدون[٣] بالرياضات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات فهم من الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

من خرج عن الكتاب والسنة فهو مغضوب عليه أو ضال

وكل من عدل عن[٤] اتباع الكتاب والسنة إن كان عالمًا [٥] فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال، ولهذا شرع الله لنا أن نسأله في كل صلاةأن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم [٦] عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليهم ولا الضالين[٧].

وقد ثبت عن النبي (ﷺ) أنه قال: «**اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون**»[٨]، وقال طائفة من السلف : من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى ، ولهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود، حتى إن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم،

(١) ما بين القوسين ليس في الشرح المطبوع.
(٢) هذا في الشرح المطبوع سابق لما قبله.
(٣) كذا بالأصل، وفي «ع»: يعبدون.
(٤) في الأصل: من، والتصويب من الشرح.
(٥) في الشرح: عالمًا بها، وفي الأصل: وهو، والتصويب من الشرح.
(٦) في الأصل: أنعمت، وقد أثبت ما في الشرح لأنه أنسب.
(٧) شرح الطحاوية ص (٧٦٧ ـ ٧٧٤) بتصرف.
(٨) **حديث صحيح**. رواه الترمذي (٢٩٥٤) وغيره من حديث عدي بن حاتم ، وفي إسناده عباد ابن حبيش قال في التقريب: مقبول، يعني إن توبع، وإلا فلين، وتابعه الشعبي عند الطبري في تفسيره (١٩٣)، (٢٠٧)، وشيخ الطبري لم أقف على من وثقه ، وله شاهد بإسناد صحيح، أخرجه أحمد (٥/ ٣٢ ـ ٣٣، ٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٣٣٦) من حديث رجل سمع النبي (ﷺ) ، وجهالة الصحابي لا تضر.



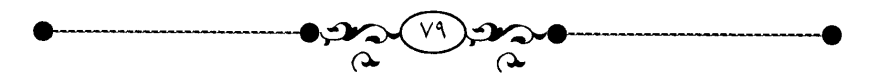
وكذا شيوخ العباد ونحوهم فيه شبه من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد وسائر أنواع الفساد في الاعتقاد، والله رؤوف بالعباد. وقد ذكر ابن المقري صاحب الإرشاد في متن الروض[1]: إن من شك في تكفير اليهود والنصارى وطائفة ابن عربي كفر، قال شارحه الشيخ زكريا: أي الذين ظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد وغيره، وهو بحسب ما فهمه، كبعضهم من ظاهر كلامهم، والحق أنهم مسلمون أخيار، وكلامهم جارٍ على اصطلاحهم، كسائر الصوفية، وهو حقيقة عندهم في مرادهم، وإنْ افتقر عند غيرهم ممن لو اعتقد ظاهره كفر إلى تأويل، لأن اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجاز في غيره، فالمعتقد منهم لمعناه[2] معتقد لمعنى صحيح. انتهى.

لا يغني عن ابن عربي شيئًا ثناء بعض الناس عليه

ولا يخفى أن اصطلاحهم على تقدير الوجود لهم مخالف لمصطلح الصوفية، فإن منهم من كفره كما قدمناه عن الشيخ علاء الدين السمناني[3] وغيره من الأكابر، مع أن ابن عربي صرح بنفسه أن كلامه هذا ليس فيه تأويل، ثم هل يجوز لمسلم أن يجعل مصطلحًا مخالفًا للقواعد العربية التي نزل بها القرآن، ووقع بها السنة، فتنقلب الحقيقة اللغوية المطابقة للقواعد الشرعية معاني مجازية، والاصطلاحات المحدثة حقيقة عرفية، وهل لمسلم أن يقول صدق فرعون في قوله: أنا ربكم الأعلى، فإن المراد بالرب هنا الملك، وهو كان سلطان سلاطينهم، وكذا قوله: رسل الله: الله أعلم، مبتدأ وخبر، مع أن هذا الكلام ليس على مقتضى اصطلاح لهم في هذا المقام، بل إلحاد وزندقة فيما قصده من المرام، ثم قوله: وقد نص على ولاية ابن

(١) في «ع»: الروضة. (٢) ليست في «ع».

(٣) كذا بالأصل، وقد مضى في (ص٣٦ ، ٥١)، وتسميته: علاء الدولة ولا أدري هل أحدهما تصحيف أم أنه يطلق عليه هذا وهذا فإنني لم أقف له على ترجمة ، والله أعلم، ثم ظهر لي أنه يقال له: علاء الدين وعلاء الدولة؛ لأن ترجمته في «الدرر الكامنة» (١/ ٢٦٦)، وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد، وقد قال المعلق: إنه في بعض النسخ علاء الدين، وبعضها: علاء الدولة، وقال الحافظ ابن حجر عنه: قال الذهبي: كان إمامًا جامعًا.



عربي جماعة عارفون بالله منهم: ابن عطاء الله، والشيخ اليافعي[1] مدفوع بإنكار شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام[2] وغيره من العلماء والمشايخ الفخام وتصريحهم بأنه زنديق، فالجمع بينهما أن الأولين ما تأملوا كلامه، ولا عرفوا مقامه، ولا حققوا مرامه.

وعلى تقدير التنزل في الأمر بأن التعارض موجب للتساقط[3] المقتضي لعدم الكفر، فنحن نحكم بالظاهر، والله أعلم بالسرائر، فقول الشارح[4] (الحق)[5] باطل بلا مرية فيه، إذ ليس بعد الحق إلا الضلال، وهو يوجب تضليل أرباب الكمال، والله أعلم بالأحوال، ومن اطلع على مباحثه في الفصوص والفتوحات المكية جزم أنه لم يتكلم على مصطلحات الصوفية، بل أوردها على قواعد العربية، وأما قول الشيخ: إنه ربما وقع منه[6] كلمات في حال السكر والمحو فمردود بأن تلك الكلمات لم تؤلف إلا في وقت الشعور والصحو، على أن هذا الشرح والجواب ليس مطابقًا لما في الكتاب، إذ لم يتعرض الماتن إلى نفس ابن عربي لاحتمال موته على دين النبي (ﷺ)، وإنما قال: وطائفته ممن مشى على طريقته المنافية لدين الله وشريعته، كما سيظهر من كلماته الصريحة في الارتداد، واتفاق أتباعهم على ظاهر كلامه من الفساد على وجه الاعتماد وطريق الاعتقاد بحيث كل من له أدنى

---

(١) هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم، قال الزركلي في «الأعلام» (١/ ٢٢٢): متصوف شاذلي، من العلماء، كان من أشد خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية.

وأما اليافعي فهو عبد الله بن أسعد بن علي، قال الزركلي في «الأعلام» (٤/ ٧٢): مؤرخ، باحث، متصوف من شافعية اليمن.

(٢) كلمة (بن) ليست بالأصل. (٣) كذا في «ع»، وهو الصواب، وفي الأصل: للساقط.

(٤) كذا في «ع»، وفي الأصل: الشيخ.

(٥) يعني، والله أعلم، قول الشيخ زكريا: والحق أنهم مسلمون أخيار.

(٦) في الأصل: عنه، وقد أثبت ما يناسب السياق، وكذا هو في «ع».

عقل أو عنده شمة من نقل علم أن ضرر كفرهم على المسلمين أقوى من كفر اليهـود والنصارى وضلال المبـتدعة أجمـعين، فكلام الماتن هو الحق، والحق بأن يتبع أحق، فانظر إلى مـا قال، ولا تنظر إلى من قال: إن كنت من أهل العلم والحال فإن بعضًا من الطائفـة الوجودية ذكر الاعتراضات الواردة على الكلمات الرديئة[1] المنسوبة إلى ابن عربي وأتباعه الدنية، ونسب إنكارها إلى العلمـاء القشيـرية والمشائخ القـشيرية، ثم أجـاب عنها بأجـوبة واهية غـير مرضية، فها أنا أوردها مع أجوبتها على وجه يظهر بطلانها وحقيقتها: اعلم أن الاعتراضـات على نوعين: نوع لا يتعلق بوحدة الوجـود، وهي ثمانية، ونوع يتعلق بها، وهي ثمانية عشر، فالمجموع ستة وعشرون اعتراضًا.

الأول: قوله في فص آدم (عليه السلام): إنه للحق (سـبحـانه) بمنزلة إنسـان العين للعين[2]، ومحظوره ظاهر، ومحذوره باهر، لأنه (سبحانه) قبل إنشاء آدم، بل قبل إبداء العالم كان بصيرا، وكـان في عالم القدم يرى الأشياءقبل ظهـورها من الوجود إلى العـدم، ثم تعليله بقـوله: فـإنه به نظر الحق إلى خلقه، فرحـمهم ليس بصحيح على إطلاقه إذ خلـق الملائكة والشياطين من قبل إيجاده فـلا يكون سبب[3] الرحمـة على عباده، وأمـا تأويله بأنه جعل الإنسان علـة غائية في خلق هـذه الدار، . لما ورد: **لولاك لولاك لما خلقت الأفلاك ولا الجنة والنار**[4]، فغير صحيح، لأن أفعـاله (سبحانه) غير معللة،

---

(١) في «ع»: الردية.

(٢) الفصوص ص (٢٦).

(٣) في «ع» : بسبب.

(٢) قال العجلوني في كـشف الخفا (٢١٢٣): قال الصنعانى: موضـوع ، وأقول: لكن معناه صحـيح، وإن لم يكن حديثًا. وقـال المصنف في الموضوعات الكبـرى (٣٨٥): معناه صحيح، فقـد روى الديلمي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) مرفوعًا : **أتاني جبريـل ، فقال: يا محمد لولاك ما خلقت الجنة، ولولاك ما خلقت النار**، وفي رواية ابن عساكر: =



وإن كانت صادرة عن حكم مبينة أو مجملة، ومع هذا فالحكمة التي بمنزلة العلة الغائية في الجملة، هي المعرفة الإلهية، كما قال (تعالى): ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] أي: ليعرفون كما فسر به ابن عباس وغيره، كما ورد: **كنت كنزًا مخفيًا فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لأن أعرف**[(١)]، وإنما خص الجن والإنس بها لأنهما مظهرا صفات الكمال من صفتي الجمال والجلال، إذ الملائكة مختصون بمظهرية اللطف والجمال، كما أن الشياطين محصورون في مظهرية القهر والجلال، بخلاف الإنسان فإن له قابلية كل من المظهرين في عظمة الشأن، ومن ثم قال (تعالى): ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]. وهذا معنى قوله (ﷺ): إن الله (تعالى): خلق آدم على صورته[(٢)]، أي: على صورة جميع أسمائه وصفاته، وبسط هذا الكلام يخرجنا عن المرام، ثم لما كان نبينا (ﷺ) أكمل بني آدم، بل وأفضل

= لولاك ما خلقت الدنيا. اهـ.

فقال شيخنا الألباني في الضعيفة (٢٨٢): الجزم بصحة معناه لا يليق إلا بعد ثبوت ما نقله عن الديلمي.

ثم قال: ثم تأكدت من ضعفه، بل وهائه حين وقفت على إسناده في مسنده (١/ ٢/٤١) من طريق عبيد الله بن موسى القرشي حدثنا الفضيل بن جعفر عن عبد الصمد ابن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس به.

ثم قال: وآفته عبد الصمد هذا، قال: العقيلي: حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به، ومن دونهما لم أعرفهما.

(١) قد سبق أنه لا أصل له، وأن المصنف أورده في موضوعاته برقم(٣٥٣).

(٢) رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) وغيرهما من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه)، وكلام الشيخ حول معنى الصورة طيب حيث مال فيه إلى الإثبات بخلاف من نفي إثبات الصورة لله (عز وجل).



أفراد العالم ورد في حقه، لولاك لما خلقت الأفلاك [1]، فهو إنسان العين وعين الإنسان. وأما الله (سبحانه) فهو عليّ الشأن جلي البرهان، فلا يجوز تشبيه ذاته ولا صفاته بشيء من مخلوقاته. وقد نهى الله (سبحانه) عن مثل ذلك في آياته حيث قال: ﴿ **فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [النحل: ٧٤] ولله المثل الأعلى.

الثاني: قوله في فص آدم (عليه السلام) أيضًا: إن الإنسان هو الحادث الأزلي والنشأ[2] الدائم الأبدي. انتهى.

والقول بقدم العالم هو[3] كفر بإجماع العلماء، خلافًا للفلاسفة من الحكماء مع التناقض الظاهر والتعارض الباهر في كلامه، حيث جمع في مرامه بين الصفة الحدوثية والنعت الأزلية، والله (سبحانه) هو الأول، وهو خالق كل شيء، فتأمل فإنه موضع ذلك ومحل خلل، وأما من أوّل قوله بقوله: إن الإنسان حادث بالوجود الخارجي وأزلي بالوجود العلمي الإلهي، فهو غير صالح أن يكون تأويلاً لقوله الأول على تخصيص المعلوم الإلهي بالإنسان، ليس له وجه يكون المعول، فتأمل، لأنه قال بنفسه في فص موسى عند قوله (تعالى): ﴿ **لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ** ﴾ [يونس: ٦٤]: ليست كلمات الله سوى أعيان الموجودات، فينسب إليه القدم من حيث ثبوتها العلمي، وينسب إليها الحدوث من حيث وجودها الخارجي[4]. انتهى.

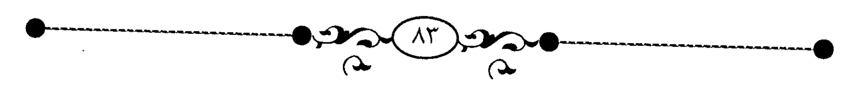
وهو كلام لا غبار عليه، كما لا يخفى، إلا أنه لا يطابق قوله المشهور

(١) قد سبق أنه لا يثبت عن النبي (ﷺ).

(٢) في الأصل و «ع»: النشأة، والتصويب من شرح الفصوص ص (٢٧).

(٣) في الأصل و «ع»: فهو، وقد أثبت ما يناسب السياق.

(٤) شرح الفصوص ص (٣٠٦)

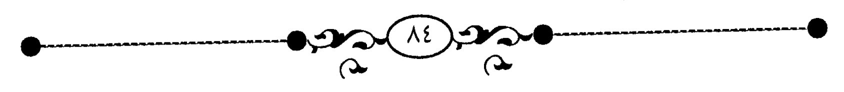


من أنه (سبحانه) أوجد الأشياء، وهو عينها لأن[1]، المرتبة العلمية لا تقتضى[2] المنزلة العينية، مع أن كلامه هذا مناقض أيضًا لما قال في الفتوحات أيضًا في الباب التاسع والستين من أنه (سبحانه) لم يوجد الأشياء في الأزل لكونه محالاً من وجهين:

الأول: أنه لا يوجد الموجود فإنه تحصيل الحاصل في معرض الشهود.

والثاني: أنه (سبحانه) مختص بوصف الأزلية فكون [3] العالم أزليًّا يناقض أوليته[4]، وبهذا تبين كلام الشيخ الجزري أن ابن عربي كان غلب عليه السوداء، فليس كلامه على أساس البناء، وأما الشارح القيصري للفصوص فقد صرح بقدم الأرواح، إلا أنه فرق بين أزلية الأعيان الثابتة والأرواح المجردة، وبين أزلية الحق (سبحانه) بأن الأرواح وإن كانت أزلية إلا أن عدمها مقدم على وجودها بالتقدم الذاتي، لأن وجودها ليس منها، وأما أزلية الحق فهي عبارة عن نفي الأولوية الحقيقية، فإن وجوده من ذاته، وأغرب الملاجامي[5] وقال بقدم أرواح الكاملين، وبحدوث أرواح الناقصين، ونسب هذا المذهب إلى الشيخ صدر الدين القونوي[6]، إلا أنه لم يعين محل نقله، والأول الذي طالع كتب ابن عربي من الفصوص والفتوحات مدة ثلاثين سنة من الأوقات صرح بأنه ما وجد في كلامه ما يدل على قدم الأرواح والأشباح. انتهى.

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: «الآن، و».
(٢) في الأصل: المرتبة العلمية لا يقتضي، وقد أثبت ما يناسب السياق
(٣) في الأصل: فيكون، وما أثبت هو المناسب للسياق، وهو كذلك في «ع».
(٤) الفتوحات المكية (١/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩) بتصرف.
(٥) هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي ـ «الأعلام» (٣/ ٢٩٦).
(٦) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف بن علي القونوي تلميذ ابن عربي «الأعلام» (٦/ ٣٠).



ولا يخفى أنه منقوض بقوله: أوجد الأشياء، وهو عينها، ومندفع بما سبق من نسبته إلى قدم العالم في نقل أكابر العلماء، مع أن هذه العبارة بعينها متناقضة الطرفين، لأنه يلزم من إيجاد الأشياء حدوثها، ومن قوله: وهو عينها قدمها بأسرها أو قدم أرواحها.

والحاصل أن طوائف الإسلام من العلماء والحكماء وغيرهم من أهل السنة والجماعة والمعتزلة وسائر أرباب البدعة أجمعوا على حدوث الأرواح، على خلاف في أن خلقها قبل الأشباح بسبعين ألف سنة أو بسبعمائة ألف سنة.

وإنما قال بقدم العالم جمع من السفهاء الفلسفية، وهم كفرة بإجماع علماء الأمة الحنيفية[1].

وقوله (تعالى): ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]. يشمل الأرواح والأشباح.

وحديث: «أول ما خلق الله (تعالى) روحي»[2] نص في هذا المعنى إن صح المبنى. وقد ورد في صحيح البخاري عن عائشة، وفي مسند أحمد، ومسلم، وأبي داود عن أبي هريرة مرفوعًا: **«الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف»**[3].

---

(١) في الأصل: الحنفية، والصواب ما أثبت.

(٢) أورده العجلوني في «كشف الخفاء» (٨٢٧)، وعزاه لعبد الرزاق، ولا أظنه فيه، فقد بحثت عنه فلم أجده، ولا عزاه غيره له، والعجلوني صوفي، ولم يتكلم عليه، فلا يعتمد على نقله، وقد أورد شيخنا العلامة الألباني حديث: «**خلقت الملائكة من نور، وخلق إبليس من نار السموم، وخلق آدم (عليه السلام) مما قد وصف لكم**» ثم قال: وفيه إشارة إلى بطلان الحديث المشهور على ألسنة الناس: «**أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر**».

(٣) رواه البخاري (٣٣٣٦) من حديث عائشة، ومسلم (٢٦٣٨)، وأبو داود (٤٨٣٤)،=

وقد قال (تعالى): ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفتح: ٤] أي: ملكًا وخلقًا[١].

هذا وقال المؤول[٢]: إن الشيخ ذهب إلى حدوث العالم من الأرواح والأشباح، وإنما وقع غلط كلي من الشراح، قلت: فثبت حرمة مطالعة كتبه، لأن دسائس كلامه وهو أحسن[٣] مرامه إذا خفيت على مثل القيصري والجامي فكيف بالنسبة إلى غيرهما ممن يطالعها وهو في مرتبة العامي؟ على أن الظاهر أنهما ما ذكرا هذا القول من عندهما ولا معتقدهما، بل لما فهما من كلامه على ما فهما، ولا عبرة بنقل المؤول عن شيخه والطعن فيهما، لأنه على تقدير صحة نقله عن شيخه فله أقوال متعارضة وأحوال متناقضة، كما تفوه مرة بإيمان فرعون ولزوم أنه في الجنة مع الأبرار ، وصرح مرة بأنه من جبابرة الكفار، وأنه في قعر النار، وأمثال ذلك كثير في كلامه، حيث كان مترددًا في مرامه، ومتذبذبًا في مقامه.

الثالث: قوله: في فص آدم أيضًا إنا ما وصفنا الحق بوصف من الأوصاف إلا كنا عين ذلك الوصف، وقد وصف الحق نفسه لنا، فمتى شاهدناه؛ شاهدنا أنفسنا، ومتى شاهدنا؛ شاهد نفسه[٤] انتهى.

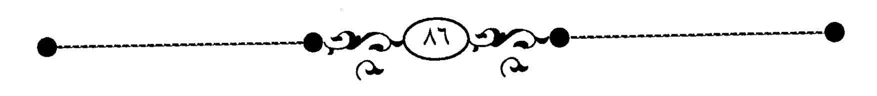
وهذا كفر صريح لا يخفى، لأن ذات الإنسان وصفته لا تكون عين وصف الله ونفسه إلا في مذهب الحلول والاتحاد ومشرب الوجودي

= وأحمد (٢/ ٢٩٥، ٥٢٧، ٥٣٩) كلهم من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه).

(١) في «ع»: ملكًا، وخلقًا، وملكًا. (٢) في الأصل : المأول، والصواب ما أثبت.

(٣) في «ع»: أجرأ.

(٤) في الفصوص كما في الشرح ص (٣٢) - (٣٣): فإذا شاهدناه شهدنا فيه نفوسنا، وإذا شهدنا الحق شهد فينا نفسه.



والإباحي وأهل الإلحاد، وهـذا الفساد في الاعـتقاد أضر بالعـباد[1]، وأضل العباد، حيث يزعمون أن الشيخ محل الاعتماد.

وأما قـول المؤول: إن هـذا مبني على قـاعـدة من قواعـد أهل السنة والجمـاعة أن الصـفات الذاتيـة من الحيـاة والعلم والقدرة والإرادة والسـمع والبصر والكلام في الأفراد الإنسانية ليست عين ذواتهم، بل زائدة عليها.

وكذا قـالوا في حق البـاري قيـاسًا للغـائب على الشاهد، فـيلزم من مشـاهدتنا صفاتنا مـشاهدة صفاته، ومـشاهدته (سبـحانه) صفاته مـشاهدة صفـاتنا، فصدق عـليه أن كل وصف وصف به (سبـحانه) هو صـفتنا، بل نحن عين ذلك الوصف انتهى.

ولا يخفى أن مآل هـذا التأويل شر من ذلك القيل.

فإن صـفات الحق أزلية ثـابتة له بنعت القدم، وصـفات الخلق ناقـصة حادثة من العدم، فأي مناسبة بين الـصفتين؟ ثم أي ملازمة بين المشاهدتين؟ وكيف يكون صـفة الحادث عين صفـة القديم؟ فهل رجع كـلام هـذا المؤول إلى قول شيخه الأول سبحان من أوجد الأشياء وهو عينها؟!

مع أن مذهب أهل السنة هو أن صفات الله لا عينه ولا غيره، بخلاف صفات المخلوق، فإنها غيرهم.

وقد صرح العلماء العظام والمشائخ الكرام أن إطلاق لفظ الحياة والعلم وغيرهما من الصـفات الثبوتية على الحق والخلق ليس بمعنى واحـد حقيقي، بل اشتـراك اسمي بمجـرد إطلاق لفظي[2]، لأن صفـاته (سبـحانه) ليـست

---

(١) كذا بالأصل، وهو الصواب، وفي «ع»: أخرب.

(٢) لا يقال: إن الاشتراك في الصفة بين الخالق والمخلوق اشتراك لفظي فقط، فإن هـذا لم يرد لا في كتـاب ولا سنة، بل يقال: إن للخـالق (جل وعلا) صفـاته كما يـليق بجلاله، وللمخلوق صفاته بما يناسبه.



حادثـة، ولا أعراضًا، ولا متناهية الأثـر، بخلاف صـفات الإنسان، فـإنه حادث، وعارض، ومتناهي الأثر، فشتان بين القطن والكتان، ولذا قيل: ما للتراب ورب الأرباب؟

ونظير هذا ما روي عن ابن عباس (رضي الله عنه) أن أسماء الفواكه وغيرها مما يكون في دار الدنيـا ودار العقـبى إنما هو[1] بمجـرد المشابهـة الاسمـية، لا المشاركة الحقيقية، لاختلافهما في الماهية، والكمية، والكيفية، وقد كابر هذا المؤول في رد كلام الأكـابر بأنه يلزم من هـذا الكلام جهلنا بصـفات الملك العلام[2]، وبأن مفـهوم العلم والقـدرة في الواجب والممكن واحد بديهـية، وأنت تعلم أن أهل الحق معـترفون بقـصور إدراكهم عن كنه ذاته وصـفاته، حيث لا مشـابهة بينه وبين مخلوقاته، وقـد قال (تعالى): ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٨٥].

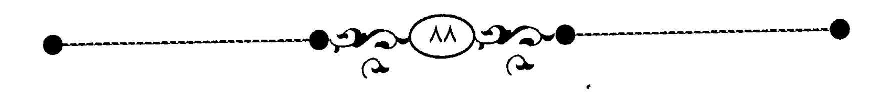
وقد صح قوله (ﷺ): «**لا أحصي ثناء عليك، أنت كمـا أثنيت على نفسك**»[3]. وقال الصديق الأكـبر: العجز عن درك الإدراك إدراك، فـحاشا مقامـهم أن يقيسوا الغـائب على الشاهد فيمـا يقتضي مرامهـم، وكأن هذا المؤول الجاهل الغافل ما فرق بـين صفاته وصفات الحق، ولا بين ذاته وذات الحق، فكلامـه عين كلام شيـخه سبحـان من أوجد الأشـياء وهو عيـنها، فمشربهما من عين واحدة، فهمـا في دعوى معرفة الحق جاحد ولاحد، بل أكفر من نفـاة الصفات كالجهمـية، والمعتزلة، والفلاسفـة من الحكماء حيث أرادوا بنفيها احترازًا من تعدد القدماء.

---

(١) كذا بالأصل ، وفي «ع»: هي.

(٢) كذا بالأصل ، وهو الصواب، وفي «ع»: العالم.

(٣) رواه مسلم (٤٨٦) وغيره عن عائشة (رضي الله عنها).



الرابع: قوله في فص شيث (عليه السلام) بعد بيان بعض العلوم:

إنه ليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، ولم ير أحد هذا العلم من الأنبياء والرسل، إلا من مشكاة خاتم الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، ولم ير أحد من الأولياء إلا من مشكاة خاتم الأولياء، حتى خاتم الرسل لم ير هذا العلم متى ما [1] يراه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فالرسل من حيث ولايتهم لا يرون ما ذكر إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فخاتم الرسل من حيث ولايته بالنسبة إلى خاتم الأولياء كنسبة الرسل والأنبياء إلى خاتم الرسل[2].

وقوله أيضًا في الفص المذكور: لما شبه النبي (صلى الله عليه وسلم) جدار النبوة المبني باللبن[3]، وقد قال: قد تم ذلك الجدار إلا موضع لبنة، وعنى به نفسه، فكملت النبوة بوجوده في عالم شهوده، فلا بد لخاتم الأولياء من رؤية ذلك الجدار مبنيًّا من الذهب والفضة المركبتين في الدار، وأنه يكون ناقصًا مكان لبنتين أحدهما من ذهب، والأخرى من فضة للاعتبار[4]، وأنه يرى خاتم الأولياء نفسه منطبعًا مكان تينك اللبنتين، فيكمل به البناء، وسبب رؤيته[5] ذلك أنه تابع شرع خاتم الرسل في الظاهر، وهو موضع لبنة الفضة، ولكونه يأخذ شرع خاتم الرسل من الحق بطريق الإلهام، كجبريل (عليه السلام) يكون هو موضع لبنة الذهب أيضًا[6].

وقوله في ذلك الفص أيضًا: حيث كان خاتم الأنبياء وآدم بين الماء والطين، وكذلك خاتم الأولياء كان وآدم بين الماء والطين[7]، وقد صرح في الفتوحات أنه المراد بخاتم الأولياء. انتهى.

---

(١) كلمة «ما» ليست في الأصل، وهي مثبتة من «ع».
(٢) شرح الفصوص ص (٤٨) بتصرف. (٣) في شرح الفصوص: بالحائط من اللبن.
(٤) كذا بالأصل، وهو الأنسب، وفي «ع»: لاعتبار.
(٥) كذا بالأصل، وفي «ع»: رؤية.
(٦) شرح الفصوص ص (٤٨ ـ ٥١) بتصرف. (٧) شرح الفصوص ص (٥٢).

ولا يخفى ما فيه من أنواع[1] الكفر الظاهر المفهوم عند العاقل[2] الحاذق الباهر، حيث ادعى علم الغيب أولاً في دعوى هذه المراتب ، ثم تقديم نفسه على أرباب المناقب، وقد أجمعوا على أن الأولياء بأجمعهم لم يصلوا إلى مرتبة نبي واحد، فهو في دعوته الكاسدة[3] ومدعاه الفاسد لظاهر الشريعة ناقد[4]، ولباطنها جاحد، حيث يزعم أنه يأخذ الشرع المجدد في بعض الأحكام عن الحق بواسطة الإلهام، وأنه مستغن في سير باطنه عن النبي (ﷺ) ، وأن الرسل وخاتمهم يحتاجون إليه، ويأخذون الفيض الإلهي النازل لديه، وأن الأولياء الآتين[5] كعيسى (ﷺ) والمهدي وغيرهما من أتباعه في مرتبة الولاية المختومة عليه، وحيث شبه النبي (ﷺ) باللبنة من المدر[6] في جدار الشريعة الشريفة، ومثل نفسه بلبنتين من الفضة والذهب المركبتين في جدار [7] الكعبة المنيفة بمقتضى رؤيا رآها، وأن المراد باللبنة من الفضة متابعته لظاهر الشريعة المحمدية، وباللبنة من الذهب أخذه الفيض الباطني من الحضرة الأحدية[8]، وأمثال ذلك من الكلمات الكفرية حيث لا يشك أحد من اليهود والنصارى والصابئين والحكماء الإشراقيين، والشكمانيين[9]،

(١) في الأصل: ولا يخفى فيه أنواع الكفر.
(٢) في الأصل: العقلي، وقد أثبت ما يناسب السياق.
(٣) في الأصل: الكاسد ، والصواب ما أثبت.
(٤) في الأصل: نافد، بالفاء.
(٥) في الأصل: الآتي، وقد أثبت ما يناسب السياق.
(٦) يعني: الطين.
(٧) في الأصل: من جدار ، وقد أثبت ما يناسب السياق.
(٨) يعني من الله (عز وجل).
(٩) في الأصل: الشكمائيين.



والدهريين، والطبيعيين، فضلاً عن طوائف المسلمين من أهل السنة والجماعة وغيرهم من المعتزلة، والخوارج، والشيعة وسائر أهل البدعة، ثم حصل كلام المؤول الجاهل بعدما طال الكلام فيما لا تعلق بالمقام من تعريف الولي، والنبي ، والرسول، وتقسيم خاتم الأنبياء والأولياء إلى الصغير، والكبير، والأكبر.

وأمثال هذا المرام المعلوم عند الخواص والعوام هو أن أنوار الأنبياء وأرواحهم فاضت من النور المحمدي والروح الأحمدي الذي هو العقل الأول، والقلم الأكمل، وولايته[1] مشتملة على ولاية سائر الأولياء، فعلى هذا مشكاة خاتم الأنبياء مفاضة مشكاة خاتم الأولياء، ولو أخذ خاتم الرسل من مشكاة خاتم الأولياء شيئًا من الأشياء لا يكون سببًا لتفضيل خاتم الأولياء على خاتم الرسل والأنبياء . انتهى.

ولا يخفى أن هذا مصادرة، وفي مقام الجواب مكابرة، على أن الشيخ بنفسه ذكر في الفتوحات أن خاتم الأولياء حسنة من حسنات خاتم الأنبياء، مقدم الجماعة، وسيد ولد آدم يوم القيامة في فتح باب الشفاعة ، ثم نسب المؤول إلى شيخه ما هو أكبر قبحًا في حقه، وأظهر كفرًا في نفسه، حيث قال: إن الشيخ ذكر في فص شيث(عليه السلام) أن خاتم الرسل والأنبياء وسائر الرسل والأصفياء يأخذون العلم الخاص المختص بالخواص من حيثية أنهم أولياء أيضًا يأخذون من مشكاة خاتم الأولياء، فانظر إلى الكفر[2] الصريح إن كان لك الإيمان الصحيح، ثم ذكر المؤول قوله في الفص المذكور أنه لم ير أحد من الأنبياء والرسل هذا العلم إلا من مشكاة خاتم الرسل، ولم يره أيضًا أحد من الأولياء إلا من مشكاة خاتم الأولياء انتهى.

---

(١) كذا في الأصل، وفي «ع»: وولاية.

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: إلى هذا الكفر الصريح.



ومناقضته لكلامه الأول ظاهرة كما لا يخفى، إلا أن يقال: إنه أراد بالأولياء الولاية العامة الشاملة للأنبياء والأصفياء، فيصح الحصران في كلامه، ويكون على وفق ما سبق من مرامه، لكن ذكر المؤول أن شيخه الملا نور الدين عبد الرحمن الجامي قال في شرح الفصوص: إن مشكاة خاتم الأولياء هو [1]مشكاة خاتم الرسل، وإلا فلا يصح الحصران، ثم أطال المؤول بما لا طائل تحته، ومن جملته قوله في فص شيث: إن خاتم الأولياء من وجه أنزل وأدنى، كما أنه من وجه أفضل وأعلى، ثم مثله المؤول بموافقات عمر (رضي الله عنه) في بدر وغيره، فيلزم منه أن عمر أفضل من النبي (ﷺ) من وجه.

وهذا قول لم يتفوه به مؤمن، فتدبر، ففي المضمرات ما قالت الروافض: إن عليًّا كان أعلم من محمد (ﷺ)، فهذا منهم كفر، ومثله أيضًا بقوله (ﷺ) في قضية تأبير النخل: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**»[2].

فأقول للمؤول أيها الجاهل الغافل: فتكون عامة الناس أفضل من النبي (ﷺ) من وجه، لكونهم أعلم بالتجارة، وأقوى على حمل الحجارة، وأتقن في فن الصباغة[3]، والحياكة، والزراعة، وأصناف حرف الشناعة، وأن المنطقيين والفلاسفة من الحكماء أفضل من سيد الأنبياء، وسيد [4] الأولياء بسبب زيادة الفضلات التي تسمى فضيلة عند جهلة الفضلاء، مع أنه عليه الصلاة والسلام جعلها علومًا غير نافعة، واستعاذ منها في المرتبة الرابعة، وقد مدح أهل الجنة بأنهم لم يعلموا العلوم الدنيوية، وأن علومهم منحصرة في الأفعال الدينية، والأحوال الأخروية، حيث قال: **أكثر أهل الجنة**

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: وهو.

(٢) رواه مسلم (٢٣٦٣) وغيره عن عائشة وأنس (رضي الله عنهما).

(٣) في «ع»: الصباغة والصناعة.

(٤) في الأصل: وسند، وكذا في «ع»، وقد أثبت ما يناسب السياق.



البله[1]، مقتبسًا مفهوم قوله (تعالىٰ) في ذم كفرة: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧]. ومن ثمة قال (ﷺ): «إن من العلم جهلاً»،[2] وأقول تبعًا له (ﷺ) في تبيين كلامه وتعيين مرامه إن من العلم كفرًا، والعاقل تكفيه[3] الإشارة، ولا يحتاج إلىٰ تطويل العبارة، رزقنا الله (تعالىٰ) علمًا نافعًا ، ووفقنا عملاً رافعًا، واعتقادًا مستقيمًا، جامعًا مانعًا.

الخامس: قوله : في فص إسحاق (عليه السلام) : إن إبراهيم (عليه السلام) قال لولده: ﴿يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، والحال أن النوم من عالم الخيال، فكان حقه أن يعبر الرؤيا وفق عالم المثال، فإن الكبش ظهر بصورة ولد إبراهيم، وفداه الله (سبحانه) عنه بذبح عظيم، وهذا كما تصور اللبن في المنام نبينا محمد (ﷺ)، وأوله بالدين والعلم واليقين، وكما تصور البقرات بصورة السنوات في تعبير يوسف (عليه السلام)، ثم قال: ولما كان الكبش علىٰ صورة ولده ينبغي[4] له أن يعبر عنه بذبح كبش في بذله[5]، فحمله علىٰ ظاهره، ووقع في اجتهاده علىٰ طرق مرجوحة[6]. انتهىٰ.

وهذا من غاية حمقه وقلة أدبه وعدم معرفته بمقام نبي ربه، ثم من أين له هذا العلم بأن الكبش كان علىٰ صورة ولده؟! بل الظاهر من الكتاب

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/٣١٣)، والبزار كما في «كشف الأستار» (١٩٨٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٩٣٤) رقم (١٥٥٩) من حديث أنس ، وقد قال عنه ابن عدي: إنه بهذا الإسناد منكر، وأورده ابن الجوزي من حديث جابر، وضعفه.

(٢) قد سبق الكلام عليه وبيان أنه حديث ضعيف. (٣) في الأصل: يكفيه.

(٤) في «ع»: كان ينبغي له. (٥) في «ع»: في بدله.

(٦) شرح الفصوص ص (٩٥ ـ ٩٩) بتصرف.

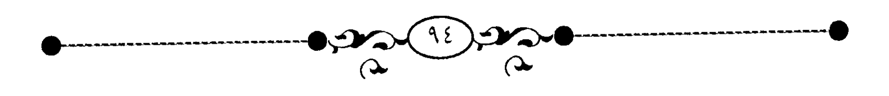
والسنة أنه أُمر بذبح ابنه علىٰ صورته من غير أن يكون علىٰ صورة كبش، ووصفه كما قال (تعالىٰ) مخبراً عنه: ﴿يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢]

فاستقر رأي النبيَّيْن علىٰ الذبح المذكور، وأقرهما الله علىٰ الوجه المسطور، فكلام المؤول أنه كان خطأ في اجتهاده كما جوز للنبي (ﷺ) الاجتهاد، وكذا خطؤه عند أصحاب الاعتقاد وأرباب الاعتماد خطأ فاحش، لأن شرط خطأ النبي (ﷺ) في اجتهاده أن لا يقر علىٰ خطئه[1]، بل ينبه علىٰ خطئه قبل تحقق فعله أو بعد صنيعه، وهٰذا قد صدق الله فعل إبراهيم بقوله: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا﴾ [الصافات: ١٠٥]، حيث نزَّل عزمه موضع فعله، وأقام ذبح الكبش مقام ذبحه؛ لأنه كان الحكمة في ذلك المنام حصول الاستسلام وقطع العلاقة والحكمة الطبيعية بين الوالدية والولدية، كما هو بلية عامة في الأنام، مع أن العلماء أجمعوا علىٰ أن منام الأنبياء عليهم السلام حق، وعد من أنواع الوحي والإلهام فحمله علىٰ الوهم قلة الفهم، وأغرب المؤول حيث أجاب عن هٰذا بقوله (تعالىٰ): ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [فصلت: ٦]، وكأنه: لم يقرأ ﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [فصلت: ٦] أي: في اليقظة أو المنام، فاستدلاله ببعض الآيات كما قيل للقلندري: أما تصلي؟ فقال: قال (تعالىٰ): ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]، قيل: اقرأ ما بعده، من جملة الحال، فقال: نحن من عشاق أول المقام، ثم تمسك بقوله (ﷺ): «**إنما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر، وأرضىٰ كما يرضىٰ البشر**»[2]،

---

(١) في الأصل: خطائه.

(٢) رواه مسلم (٢٦٠٣) وغيره من حديث أنس (رضي الله عنه).



فتدبر، فإن بعض الجهلة من أتباع الوجودية يزعمون أن هذا المؤول طابق بين كلام الشيخ وبين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، حيث يرون أنه يذكر الأدلة من الكتاب والسنة، ولم يفهموا أن إيراده إياهما ليس على وجه المطابقة، بل ولا على نوع من المناسبة، كما أن المعتزلة يثبتون ما ذهبوا إليه من أنواع البدعة بما يذكرون في كتبهم من الكتاب والسنة، فصدق الله العظيم في الفرقان الكريم: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢٦].

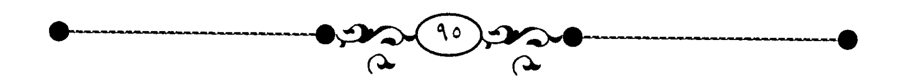
فالعلم كالنيل: ماء للمحبوبين[1]، ودماء للمحجوبين، وكل حزب بما لديهم فرحون، وإن أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد (ﷺ)، وما أسخف عقول هؤلاء حيث تركوا مطالعة كتب التفسير، والحديث، والفقه، ومعتقدات أئمتهم، وكتب المشايخ المجمع على ديانتهم، وولايتهم، كالتعرف الذي لولاه لما عرف التصوف وككتاب العوارف الذي هو المعارف[2]، والرسالة القشيرية التي هي[3] مقبولة عند جميع الصوفية وأمثال ذلك من الكتب الجامعة بين العلوم الظاهرة والمعارف الباطنة المستنبطة

(١) كذا بالأصل، وفي «ع»: من ماء.

(٢) هو كتاب «عوارف المعارف»، لأبي حفص عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي: قال عنه الذهبي في السير (٢٢/ ٣٧٣):

الشيخ الإمام العالم القدوة الزاهد العارف المحدث شيخ الإسلام أوحد الصوفية، وقد أثنى عليه ابن النجار كثيراً، فالظاهر من حاله أنه كان من الزهاد ولم يكن على طريقة الصوفية المبتدعة، وإن كان الأولى عدم استبدال الزهد ذلك الاسم الشرعي بالتصوف الذي لا أصل له في كتاب ولا سنة.

(٣) سقطت كلمة هي من الأصل، والرسالة القشيرية للأستاذ/ أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن، قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان ثقة، وكان حسن الوعظ، مليح الإشارة، يعرف الأصول على مذهب الأشعري والفروع على مذهب الشافعي.



من الكتاب والسنة، وأقبلوا على هذه الكفريات، فتأمل أيها الغافل الجاهل، فإنه ليس ذاك إلا بغلبة هواك وتسويل نفسك وتزيين شيطانك، هدانا الله، وهداك إلى الدين القويم، وأماتنا على سلوك الصراط المستقيم.

السادس: قوله في فص إسماعيل، وكذا في فص أيوب عليهما السلام، وكذا في الفتوحات: إن الكفار وإن لم يخرجوا من النار، لكن في عاقبة الأمر يصير العذاب عذابًا لهم[1]، بحيث يتلذذون بالنار الجحيم والماء والحميم، كما يتلذذون[2] أهل الجنة بالنعيم المقيم انتهى.

وهذه الدعوى منه في علم الغيب من غير نقل صحيح كفر صريح، مع مناقضته لقوله (تعالى): .﴿**وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ**﴾ [التوبة: ٦٨] أي: دائم.

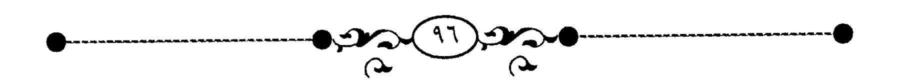
ومعارضته لقوله (سبحانه): ﴿**وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾، وقوله : ﴿**وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا**﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله: ﴿**فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا**﴾ [النبأ: ٣٠]، وقوله: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ**﴾ [النساء: ٥٦] فإنه صريح في بطلان مذهبه؛ فإنه لو انقلب عذابه عذوبة[3] لما كان يحتاج إلى تبديل الجلود المحترقة بالجلود المجددة، لإذاقة العقوبة المخلدة المؤبدة، وبه بطل تعلق المؤول بقوله في الفتوحات : إن الله (تعالى) قال: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ [آل عمران: ١٥] أي: في النار، ولم يقل: خالدين فيه، أي: في العذاب. انتهى

ولا يخفى بطلان برهانه، وما زعم أنه ينفعه في شأنه، فإنه (سبحانه)

(١) في الفصوص ص (١١٢): يسمى عذابًا من عذوبة طعمه، وبنحوه ص (٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٢) كذا بالأصل، وهي لغة يقال لها: لغة أكلوني البراغيث، وفي «ع»: يتلذذ.

(٣) في الأصل و «ع»: بعذبه، والظاهر ما أثبت لمناسبته السياق.



إذا قال في مواضع متعددة في كتابه: إن الكفار خالدون في النار، ونص في مواضع أخر أنه لا يخفف العذاب عن الكفار، فدعوى انقلاب العذاب لا يصدر إلا من أهل الحجاب الجاهل بأحكام الكتاب، والغافل عن فصل الخطاب، والمائل عن صوب الصواب، مع أن هذا القول وهو: تخفيف العذاب وانقطاعه مخالف لما عليه الصوفية السنية من أن الحكمة في دوام العقوبة وزيادة المثوبة أن لا تتعطل التجليات الأسمائية من الصفات الجلالية والنعوت الجمالية الأبدية، التي غير متناهية في المراتب الكمالية، فمخالفته هذه مصادمة للأدلة النقلية والعقلية اللتين عليهما مدار علماء الشريعة وعرفاء الحقيقة، فيكون كفرًا بالإجماع من غير احتمال النزاع، ومن جملة الأدلة في تحقيق هذه المسألة قوله (تعالىٰ): ﴿**لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَىٰ**﴾ [طه: ٧٤] أي: حياة طيبة، وهو ينافي القول بصيرورة العذاب عذابًا، ومن جملتها الإجماع، والإجماع من أقوى الحجج في دفع النزاع إذا كان مستنده الكتاب والسنة، والدليل قوله (تعالىٰ): ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ**﴾ [النساء: ١١٥]، ومن ثمة قال (ﷺ): «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**»(١)، وهذا القول الذي صدر عنه أي عن ابن عربي لم يسبق به أحد من العوام، فضلاً عن الخواص من العلماء الكرام والمشايخ العظام.

وأما قول الرازي: إن الدليل على أن الإجماع حجة عقلية(٢)، والأدلة العقلية لا تفيد إلا الأحكام الظنية، والأمور الظنية غير معتبرة في الأحوال الاعتقادية، فإنما يصح إذا لم يكن الإجماع مستندًا إلى الكتاب والسنة، ولا

(١) سبق الكلام عليه وأن شيخنا الألباني قد حسنه بمجموع طرقه في الصحيحة (١٣٣١).

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: عقلي.

بيان خلود أهل الجنة والنار فيهما

إلى الصحابة والمجتهدين من علماء الأمة، فلا يحل تعلق المؤول به على نفي إجماع الأمة المطابق للكتاب والسنة، الصادر من السلف والخلف، فمن ادعى أن أحدًا من الصحابة أو غيرهم من الأئمة ذهب إلى هذه البدعة الشنيعة والمقالة الفظيعة فعليه البيان، ولنا دفعه بالبرهان، فالعذاب سرمدي، والعقاب أبدي. وأما ما ورد من حديث متفق على ضعفه أنه (ﷺ) قال: «**والذي نفسي بيده ليأتين على[1] جهنم زمان تصفق أبوابها وينبت في قعرها الجرجير**»[2]، فلا يقاوم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وإجماع العلماء الدينية والمشائخ الصوفية، وعلى صحته يحمل على أن المراد بها طبقة مختصة بالفجار، فإنهم لا يخلدون كالكفار، بل يخرجون عاقبة الأمر من النار، وكذا ما ورد من الأثر عن عمر (رضي الله عنه) أن أهل النار يخرجون ، ولو مكثوا فيها بعدد رمل عالج، فإنه مع كونه ضعيفًا[3]، بل وعلى التنزل[4] أن يكون صحيحًا أو حسنًا لا يصلح حمله على ظاهره؛ لمصادمة قوله (تعالى): ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ [آل عمران: ١٥]، وقوله (سبحانه): ﴿**يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا**﴾ [المائدة: ٣٧]، فالجواب ما سبق أو المعنى يخرجون من النار، ويدخلون في الزمهرير المعد للكفار.

---

(١) سقطت (على) من الأصل.

(٢) **حديث موضوع** رواه ابن عدي (٥/ ٢٢١) من حديث أنس، وفي إسناده العلاء بن زيد ، قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال ابن المديني: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: روى عن أنس نسخة موضوعة، وضعفه جدًا غيرهم، فقال الذهبي: تالف، وفيه: تصطفق أبوابها، وليس فيه قوله: وينبت في قعرها الجرجير، وأورده الطبري (١٨٥٨٠) بدون إسناد موقوفًا على ابن مسعود.

(٣) رواه ابن المنذر كما في الدر المنثور (٤/ ٤٧٨) من طريق الحبسن عنه ، وهو منقطع ، فبينهما بون كبير.

(٤) كلمة (التنزل) ليست بالأصل، وقد أثبتها من «ع».



وأما قول المؤول: إن ابن تيمية الحنبلي ذهب إلى أن الكفار في عاقبة الأمر يخرجون من النار فافتراء عليه[1].

وعلى تقدير صحة ما نسب إليه فخلافه لا يخرق الإجماع، بل يحكم بكفره (أيضًا) من غير نزاع[2].

ثم اعلم أن هـٰذا المؤول أطال في دفع هـٰذا الاعتراض ونحوه مما لا طائل تحت كلامه، ونحن نقتصر على بطلان مرامه، ونترك ما أتى به من زخارف عباراته، وتساويل إشاراته، مما يغر الجاهل الغافل بأنه الجامع لمعرفة الكتاب والسنة، والعالم الفاضل، ؛والحال أن البحث في كفر هـٰذا القائل ومن تبعه في هـٰذا المذهب الباطل.

السابع: قوله في الفص الموسوي (عليه السلام) وكذا في الفتوحات: إن فرعون مات مؤمنًا، وقبض طاهرًا ومطهرًا[3]، وسؤاله: وما رب العالمين من حقيقة الحق (تعالى) صحيح[4]، وهـٰذا كفر صريح بينته[5] في رسالة مستقلة على شرح رسالة صنفها الجلال الدواني[6]، وتبع فيها ابن عربي، وخالف

(١) وقد صنف الدكتور علي بن علي جابر الحربي اليماني المدرس بجامعة أم القرى جزءًا سماه «كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار» ذهب فيه إلى تبرئة ابن تيمية وابن القيم من القول بفناء النار.

(٢) في الأصل: النزاع ، ولقد أساء المصنف (رحمه الله) في هذا القول، فابن تيمية أجل من أن يتكلم فيه بمثل هذا ، وعلى تقدير ثبوت هذا القول عن ابن تيمية فإنه يعد من زلاته التي تغمر في بحر حسناته، ويكون قد وقع فيه متأولا، فكيف وقد أقر المصنف نفسه بأن هذا افتراء عليه؟! فما كان يحسن منه أن يعقب بمثل هذا الكلام الرديء، عفا الله عنا وعنه.

(٣) شرح الفصوص ص (٢٩١). (٤) شرح الفصوص ص (٣٠٢).

(٥) في «ع»: كما بينته.

(٦) هو محمد بن سعد الصديقي الدواني ترجمته في الأعلام (٦/ ٣٢)

العلماء الربانية والمشايخ الصمـدانية، مع أن ابن عربي عارض نفسه، لكونه جزم بإيمان فرعـون أولاً، ثم شك في حقه بقوله في «الفتـوحات» أمره إلى الله، بل صرح في البـاب الثاني والستـين من الفتوحـات أن أهل النار أربعة طوائف من الكفـار، وهم: المتكبرون على الله كفـرعون وأمـثاله ممن ادعى الربوبيـة لنفســه، ونفاها عن غـيره، فـقال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨] وقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾[1] [النازعات: ٢٤]، انتهى.

فعلم أنه كان من الكاذبين أو من جملة المذبذبين.

ومن أغرب ما نقل المؤول عنه: أنه قال في «الفتوحات»: إن فضل الله أوسع من أن لا يقـبل المضـطر إذا دعـاه، وأي اضطرار أقـوى من اضطرار فرعون، فجعل إيمان اليأس من الكفار كحال الاضطرار للأبرار والفجار.

وأما تأويل المؤول كشيخه قوله (تعالى): ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غـافـر: ٨٥] . بأن المراد به عـدم النفـع في الدنيـا ، . لا في دار العقبى، فيبطله قوله (سبحانه): ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]، هـذا ولو كان إيمان اليأس[2] من الكافر وتوبة اليأس[2] من الفاجر نافعًا في الآخرة لما دخل أحد في النار، ولما خلق دار البوار ، كما لا يخفى على الأبرار على ما يشير إليه قوله (تعالى): ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩].

الثامن: قوله في فص موسى (عليه السلام) : إن الملائكة العـالين أفضل من كل ما خلق من العناصر من غير مباشرة، فالإنسان[3] في الرتبة فوق الملائكة

(١) «الفتوحات المكية» (١/ ٣٠١).

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: اليائس.

(٣) كذا في «ع»، وفي الأصل: الإنساني.



الأرضية والسماوية، والملائكة العالون خير من هذا النوع الإنساني بالنص الإلهي: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥][١] انتهى.

ولا يخفى أن هذا ليس من موجبات تكفيره، بل من أسباب تبديعه وتنكيره حيث خالف اعتقاد أهل السنة والجماعة من أن خواص البشر - وهم الأنبياء - أفضل من خواص الملائكة كجبريل وميكائيل، بل نقلوا الإجماع على أن نبينا (ﷺ) أفضل الخلق من غير نزاع[٢]، ويدل عليه قوله (ﷺ) على ما رواه الترمذي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) مرفوعًا: «**أنا أول من تنشق عنه الأرض[٣]، فأكسى حلة من حلل الجنة، ثم أقوم عن يمين العرش، ليس أحد من الخلائق يقوم ذلك المكان غيري**»[٤]، والحاصل أن المسألة ظنية فإنكارها بدعة أُلحقت بالكلمات الكفرية.

وإنما لم يلحق الغزالي والحليمي بأهل البدعة، حيث قالا بأفضلية جنس الملائكة على جنس البشرية؛ لأن الجنس حيث هو مع قطع النظر عن ملاحظة أفراده إذا كان من أهل العصمة والطاعة والقربة لا شك أنه أفضل

---

(١) هذا قاله ابن عربي في فص عيسى (عليه السلام) ص (٢٠١)، وليس في فص موسى (عليه السلام)، فلا أدري هل هو وهم من المؤلف أم الناسخ أم ماذا؟.

(٢) في الأصل: النزاع، وقد أثبت ما يناسب السياق.

(٣) كذا بالأصل، وفي «ع»: تنشق الأرض عنه.

(٤) رواه الترمذي (٣٦١١): حدثنا الحسين بن يزيد حدثنا عبد السلام بن حرب عن يزيد أبي خالد عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة مرفوعًا به، وقال: **حسن غريب**.

والحسين بن يزيد قال أبو حاتم: لين الحديث، وتبعه الحافظ في «التقريب»، ويزيد وهو أبو خالد الدالاني حسن الحديث، وباقي رجال الإسناد ثقات، وقد تحرف اسم أبي خالد إلى: يزيد بن أبي خالد في «السنن»، وفي «تحفة الأشراف»، واتبع هذا التحريف أصحاب «المسند الجامع» (١٨/١٥٨)، وقد جاء على الصواب في «تحفة الأحوذي» (٣٦٢٠).



من جنس يغلب عليهم الكفر والمعصية والغفلة[١]، لا سيما مع كثرة[٢] الجنس الأول، وقلة الجنس الثاني، وقد حكم الله بأنهم من المقربين العالين، وأخبر عن غيرهم بأن بعضهم في أسفل سافلين، على أنه من وافق اجتهاده في مسألة لأهل البدعة، لا يعد من المبتدعين.

وكأن المؤول ذكر هذا الاعتراض حتى يوهم الجهال أن سائر الاعتراضات على هذا المنوال، والله أعلم بحقيقة الأحوال.

التاسع: قوله في «الفتوحات» سبحان من أوجد الأشياء، وهو عينها، وهو كفر صريح، ليس له تأويل صحيح، كما قدمناه مع تعارض في كلامه[٣] لتصحيح مرامه، فإن الموجدية الدالة على الصفة الحدوثية تناقض العينية المعنوية بالصفة القديمة، ولذا قال بنفسه استدراكًا لفساد مقوله: فهو عين كل شيء في الظهور، ما هو عين الأشياء في ذواتها (سبحانه وتعالى)، هو هو، والأشياء أشياء، لكن فيه أنه الموجود الخارجي الحادث[٤] كيف يكون عين واجب الوجود الأزلي ولو في مرتبة الظهور؟ إلا أن من لم يجعل الله له نورًا فما له من نور، مع أن ظهور الأشياء إنما لكونها مظاهر لتجلي الصفات والأسماء، وأما ذاته (تعالى) فلا تدركه الأبصار، ولا يحيط به علم أحد من العلماء الكبار، ولذا قال سيد الأبرار: «**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»[٤]، وقال: «**تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في**

(١) يعني به عموم الناس، وذلك مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦].

(٢) في الأصل: كثر، وقد أثبت ما يناسب السياق، وهو كذلك في «ع».

(٣) كذا بالأصل، وفي «ع»: طرفي كلامه.

(٤) في الأصل: الحادثي، والمناسب للسياق ما أثبت.

(٤) سبق أنه **حديث صحيح**، أخرجه مسلم وغيره.

ذات الله (تعالى)»[1]، وقال الصديق الأكبر: العجز عن درك الإدراك إدراك، وقال المرتضى: ما خطر ببالك فالله وراء ذلك، ثم اعلم أن مولانا سعد الدين [2] قال في «شرح المقاصد»: إنه اشتهر بين جمع من المتفلسفة والمتصوفة أن حقيقة الواجب (تعالى) وجود مطلق.

ولما أورد عليهم بأن الوجود المطلق مفهوم كلي، وليس له تحقق في الخارج وأفراده غير متناه، والواجب موجود في الخارج، وواحد ليس له تكثير، أجابوا بأنه (تعالى) واحد شخصي، وموجود بوجود هو عينه، والتكثير في الموجودات بواسطة الإضافات، لا بواسطة تكثير الموجودات، لأن الوجود إذا نسب إلى إنسان حصل موجود، وإذا نسب إلى الفرس حصل موجود آخر، وهلم جرا[3]، وزعموا أن هذا جواب ما يرد عليهم من جانب أهل السنة والجماعة من تصريح الشناعة بأن الواجب غير موجود في الخارج، وأن وجود جميع الأشياء حتى القاذورات واجب، (تعالى) الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

وقال السيد الشريف في «حاشية التجريد»: إن جماعة من الصوفية ذهبوا إلى أنه ليس في الواقع إلا ذات واحدة، ليس فيه تركيب أصلاً وقطعًا، وله صفات عينها وحقيقة وجودها منزهة في حد ذاتها من شوائب العدم وسمات الإمكان، ولها تقييدات بقيود اعتقادية، وبحسبها ترى الموجودات متمايزة، فيتوهم منه التعدد الحقيقي، وهذا خروج عن طور

(١) تقدم أن شيخنا الألباني حسنه في «الصحيحة» (١٧٨٨).

(٢) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، وهو من الأشاعرة المتأخرين، وكتابه «شرح مقاصد الطالبين» - «الأعلام» (٧/ ٢١٩).

(٣) في الأصل: جرى، والصواب ما أثبت.



العقل؛ لأن البديهة شاهدة بتعدد الموجودات تعددًا حقيقيًّا، ودالة على أن الذوات والحقائق مختلفة بالحقيقة، لا باعتبار العقيدة فقط، ومن ذهب إلى هذه الهذيانات يسندها إلى المكاشفات والمشاهدات، ويزعم أنه خارج عن طور العقل وحس المدرك. انتهى.

ولا يخفى أن من خرج كلامه من طور العقل ومرامه من طريق النقل، فلا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، ولا عبرة بمصطلحات لديه، وبهذا تندفع شبهة أوردها خاتمة الجمع النقشبندي خواجه عبيد الله السمرقندي في فقرات التي من جملة كلماته: إن خلاصة العلوم المتداولة ثلاثة: علم التفسير، والحديث، والفقه وزبدتها علم التصوف الذي عليه مدار التعرف، وموضع هذا العلم بحث الوجود، والقائلون بوحدة الوجود يدّعون أن في جميع المراتب الإلهية والكونية ليس إلا وجود ظاهر متصور بالصور العلمية[1]، وهذا المبحث في غاية من الإشكال والتخيل، والتعقل فيه بالخوض موجب للزندقة والضلال، لما في أفراد الموجودات من الكلب والخنزير وأمثال ذلك من خسيس الحيوانات وأنواع النجاسات وأصناف القاذورات مما يلزم من إطلاق الوجود عليها غاية القباحات ونهاية الشناعات، واستثناؤها خرم للقاعدة، وخلاف لاصطلاح هذه الطائفة، والواجب على الأذكياء أن يشتغلوا بتصفية المرآة الحقيقية عن النفوس الكونية، لتظهر عليهم الأسرار الصمدانية، وتنجلي لهم الأنوار السبحاتية [2]. انتهى.

ولا يخفى أن كلامه يوهم أن الطائفة المذكورة هم الصوفية المشهورة، وليس كذلك فإن الصوفية المجمع عليهم من المتقدمين كالمحاسبي وداود الطائي والجنيد والمعروف الكرخي[3].

---

(١) كذا في الأصل، وفي «ع»: العملية.

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: السبحانية.

(٣) المحاسبي هو الحارث بن أسد المحاسبي، قال الذهبي في «السير» (١٢/ ١١١): =

وكذا من المتأخرين كصاحب «التعرف»[1]، وعوارف المعارف، والرسالة القشيرية، ونحو ذلك فليس في كلامهم ما يعترض على مرامهم، بل جميعها مطابقة لظواهر الكتاب والسنة، وقد قال سيد الطائفة[2]: من لم يقرأ كتاب الله وسنة رسول الله فهو خارج عن الطريقة وغير داخل في الحقيقة.

وقال أبو سليمان الداراني: كل ما يخطر ببالي، فأتزن بكفتي ميزان الكتاب والسنة[3]. انتهى.

ولا يخفى أن هذا شأن الإيمان وطريق الإحسان المؤيد بالبرهان على وجه الإتقان.

وأما التعلق بالخيالات العقلية والتوهمات النفسية الخارجة عن الأدلة النقلية فليس هذا إلا مذهب الحكماء الفلسفية[4]، ومن تبعهم من المعتزلة

= المحاسبي كبير القدر، وقد دخل في شيء يسير من الكلام، فنقم عليه، وورد أن الإمام أحمد أثنى على حال الحارث من وجه، وحذر منه.

وأما داود الطائي فهو ابن نصير جمع بين الفقه والزهد - ترجمته في «السير» (٧/ ٤٢٢).

وأما الجنيد فهو ابن محمد بن الجنيد النهاوندي، قال الذهبي في «السير» (١٤/ ٦٦): هو شيخ الصوفية.

وأما معروف الكرخي فهو ابن فيروز، قال الذهبي في «السير» (٩/ ٣٣٩): علم الزهاد، بركة العصر، وفيها: ذكر معروف عند الإمام أحمد، فقيل: قصير العلم، فقال: أمسك، وهل يراد من العلم إلا ما وصل إليه معروف.

(١) كتاب «التعرف لمذهب التصوف» لأبي بكر محمد بن إبراهيم النجاري الكلاباذي المتوفي سنة ٣٨٠ - كشف الظنون (١/ ٣٤٨).

(٢) هو الجنيد (رحمه الله)، وقد ذكر نحو هذا الكلام الذهبي في «السير» في ترجمته.

(٣) أورد عنه نحو هذا القول الذهبي في «السير» (١٠/ ١٨٣).

(٤) كذا في «ع»، وفي الأصل: الفلسفة.



والخوارج وغيرهم من الأصناف الردية، كالوجودية، والإلحادية، والحلولية، والاتحادية، والدهرية، والمعطلة، والمجسمة، وأمثال ذلك من المشارب الكفرية، فالواجب على العبد أن يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعة، إما بطريق التقليد، وإما بطريق التحقيق[1]، ثم يشتغل بعلم التفسير، والحديث، والفقه التي هي العلوم الشرعية، وعلم الأخلاق من التصوف الذي مبناه على التخلية والتحلية، بأن يتخلى عن الصفات الرديئة، ويتحلى بالأخلاق[2] الرضية، وأول تلك المنازل العلية التوبة عن المعصية الجلية والخفية، والأوبة عن الغفلة الظاهرية والباطنية، طالبًا من الله حسن الخاتمة فإنها [3] فاتحة الخيرات السرمدية، وفاتحة المبرات الأبدية، ثم اعلم أن المؤول قد اعترف بأن شيخه تفوه في مصنفاته أن الواجب الوجود وجود مطلق، لكنه أراد به أنه موجود بذاته، لا معلول بشيء ولا علة له، وأن وجوده ليس له ابتداء، ثم ادعى أن الوجودية طائفتان:

إحداهما[4]: موحدة ، والأخرى ملحدة، وهذه الطائفة الخبيثة يقولون: إن الباري (تعالى) ليس في الخارج موجود بوجود مستقل وشهود متبين، ومتميز من عالم الأرواح والأشباح، بل إنه مجموع العالم، وهذا كفر صريح وقول قبيح، وقد ذكره في «الفتوحات» في عقيدة الخواص، ثم قال: في بعض نسخ الفتوحات لا يوجد، ولعله ذكره في رسالة مستقلة، سماها رسالة المعرفة[5]، فصرح فيها أن في هذا المقام زلت أقدام طائفة عن مجرى التحقيق ، فقالوا: ما ثَمَّ إلا ما ترى ، فجعلت العالم هو الله ، والله

(١) كذا بالأصل، وفي «ع»: وإما بطريق التحقيق والتأييد.

(٢) في الأصل: بأخلاق، وفي «ع»: بالأخلاق المرضية.

(٣) استدركتها من «ع».

(٤) في الأصل: إحديهما، وهو خطأ.

(٥) كذا في «ع»، وفي الأصل: معرفة.



نفس العالم، ليس أمرًا آخر، وسبب هذا المشهد كونهم ما تحققوا به تحقق أهله، فلو تحققوا به ما قالوا بذلك. انتهى.

ولا يخفى أن بين كلاميه تعارضًا ظاهرًا وتناقضًا باهرًا(١)، ولعل هذا سبب اختلاف العلماء الكبراء في حقه، حيث قال بعضهم: زنديق، وقال آخرون: صديق، نظرًا إلى كلاميه، والله أعلم بحقيقة مراميه، فنحن لا نقول بكفره، لأنه لا يُجْزَم في أمره، بل يحكم بكفر من قال بما يخالف الشريعة والطريقة، وخرج عن أطوار الحقيقة، بل وعلى تقدير أنه تحقق منه الكفر، فلا يبعد أنه رجع إلى حق الأمر في آخر العمر في أقواله وعند انتهاء آجاله(٢)، فلا يجوز الحكم بكفر أحد إلا إذا ثبت نص قاطع على أنه مات في الكفر.

وأما أتباعه في مرامه والمطالعين لكلامه فإن سلموا من الاعتقاد الفاسد والوهم الكاسد فمن فضل الله وكرمه، وإن تبعوه في طريق ضلالته وسبيل جهالته فمن قبيل قضاء الله وقدره، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

فبهذا تبين أن مطالعة كتبه حرام على العامة(٣)، لأن دسائسه قد تخفى على الخاصة ، كما اختاره شيخ مشايخنا الجلال السيوطي(٤)، وأما الشيخ بعينه، فأتوقف في حقه، وأفوض أمره إلى ربه، فلا أقول: إنه زنديق، كما قال به كثيرون، وإن كان كلامه المتعارض يدل عليه (كما تقدم)، ولا أقول: إنه صديق، كما قال به آخرون، بناء على حسن الظن به وعدم تحقق(٥) مرامه

(١) في الأصل و«ع»، تعارض ظاهر وتناقض باهر، والصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل كتبت هكذا: جا آله، وهو تحريف.

(٣) قلت: مطالعة كتبه حرام على العامة والخاصة، إلا إذا قصد العالم بقراءة كتبه معرفة حاله وبيان ضلاله، وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله.

(٤) هو الإمام السيوطي رحمه الله. (٥) كذا بالأصل، وفي «ع»: تحقيق.



في كلامه، وسماع بعض الوقائع المشابهة بالكرامات ومشاهدة كثرة علومه وتغلغل فهومه في تحقيق المقامات، والله أعلم بتحسين النيات وتزيين الطويات، ثم آل كلام المؤول إلىٰ اعترافه بأن شيخه قال: وجود الأشياء ذات الحق، هكذا بالوجه المطلق، علىٰ احتمال أنه أراد في المنزلة الظهورية أو في المرتبة الحقيقية، بناء على انتساب هٰذا القول إلىٰ الأشعرية من أن وجود كل شيء عينه، وادعاؤه بأن هٰذا عين قول شيخه، ومن عميت[1] بصيرته ما فرق بين العين والغين المشالة بزيادة النقطة الحادثة إلىٰ الأغيار، وبالتجرد عن هٰذه النقطة الدال للأبرار علىٰ أن ليس في الدار غيره ديار[2]، والمظهر لأهل الشهود معنى قولهم سوى الله، والله ما في الوجود والمومئ في قول البسطامي الذي كان مستغرقًا في بحر الشهود ونهر الوجو:د ليس في جبتي سوى الله، وما ذاك إلا لوصولهم إلىٰ مقام الفناء، وحصولهم في مرام البقاء، ووقوعهم في حال السكر والمحو، وغيبتهم عن نفس الشرب، وغفلتهم عن حال الصحو، لكن هٰذه الحالة لحظة بعد لحظة، ولمحة بعد لمحة، كالبرق الخاطف، وطرفة العين، وربما يبقى في هٰذا المقام بعضهم بقوة الجذبة، فإن حفظ في تلك الحالة عن المعصية[3] بالفعل أو المقال فهو من المجذوبين المحبوبين، وإلا فيسمى المجذوب الأبتر، وهو مقام ناقص، وحال عاطل، كنسبة المجنون إلىٰ عالم عاقل.

وأما الكمال من الأنبياء والأولياء فهم في مقام جمع الجمع، لا يحجبهم وجود كثرة الموجودات، ولا يحجزهم شهود عين الذات عن مطالعة حقائق الممكنات، فيرون الأشياء كما هي ، ويفرقون بين الأوامر

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: عمي. (٢) ديّار معناه : ساكن.

(٣) في الحاشية هنا كلمة لم تحرر لي ، والسياق مستقيم بدونها.



والنواهي، فيعطون كل ذي حق حقه، ويلاحظون الحق[1]، ويراعون خلقه، نعم إذا غلب شهود الحق على وجود الخلق بالاستغراق المطلق، فهو المراد بشرط العصمة في حق الله وحق العباد، وإليه الإشارة في قوله (ﷺ): «**لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل**[2]»، وأراد بالملك المقرب جبرائيل، وبالنبي المرسل نفسه الأكمل، فتأمل، وأما إذا انعكست القضية، بحيث غلبت مطالعة الخلق على مشاهدة الحق، فهو نقصان إضافي بالنسبة إلى الكمال المطلق، ومن هنا يقال: حسنات الأبرار سيئات الأحرار[3]، ولذا قال سيد الأخيار وسند الأحبار: «**وإنه ليغان على قلبي، وأستغفر الله**»[4]، وفي هذا المقام قال بعض المشايخ الكرام: أستغفر الله مما سوى الله، وقال ابن الفارض[5] شعرًا:

الفرقان بين قول أهل الحق وبين قول غيرهم في وجود الخالق (جل وعلا)



ولو خطرت لي في سواك إرادة على خاطري سهوًا حكمت بردتي

وشرح هذا المعنى يطول، فلنعطف إلى بيان ما كنا بصدده، فنقول: معتقد أهل الحق أن الله (تعالى) هو غير وجود الكائنات، فإنه خالق المخلوقات، وموجد الوجودات الحادثة للموجودات، ولا غنى عن الموجد

---

(١) في الأصل: ولا يلاحظون الحق، والظاهر أن (لا) زائدة.

(٢) أورده المصنف في موضوعاته الكبرى رقم (٣٩٢)، ولم يذكر له أصلاً، وكذا نقل كلامه العجلوني في «كشف الخفاء» (٢١٥٩)، ولم يذكر له أصلاً أيضًا، وذكر حديثًا زعم أنه يقرب منه، وليس كذلك مع أنه ذكر أن السيوطي ذكره في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة».

(٣) المشهور: سيئات المقربين، يعني أن ما يعده الأبرار اجتهادًا يراه المقربون تقصيرًا منهم، والله أعلم.

(٤) رواه مسلم (٢٧٠٢) وغيره من حديث الأغر المزني مرفوعًا بلفظ:
«**إنه ليغان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة**».

(٥) في «ع»: وقال العارف ابن الفارض.

غيره (سبحانه)، كما قال: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨] ، أي: إلى إيجاده أولاً، وإمداده ثانيًا، ساعة فساعة ، فلا موجود إلا بإيجاده[١]، ولا مشهود إلا بإمداده، بل لا موجود حقًّا سواه موجد فلا موجود مطلقًا إلا الله، فتأمل هذا الشهود في مقام الوجود وبين المقالة الوجودية أن أعيان الموجودات من السموات والأرض وما بينهما من الكائنات العلوية والسفلية والأشياء الردية عين الحق، بناء على القول بالوجود المطلق، نعم كون الأشياء الموجودة والمعدومة أعيانًا[٢] ثابتة في علم الله (سبحانه)، وأن لها وجودًا في الخارج غير مستقل بذاتها، بل كالهباء في الهواء وكسراب بقيعة يحسبه الظمآن أنه الماء، إذا جاءه لم يجده شيئًا ووجد الله عنده، لقوله (تعالى): ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤] ، وقوله (سبحانه): ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وهذا غاية قرب المريد في مقام المزيد، فتعييناتها تعينات علمية صورية، لا تعينات عينية حقيقية، ثم اعلم أن أرباب المعرفة من الصوفية ضربوا أمثالاً في بيان الوحدة الذاتية والكثرة الأسمائية والصفاتية الحسنى، ولله المثل الأعلى أن الأشياء على اختلافها في أكوانها وألوانها بالنسبة إلى نور الحق وظهور الذات المطلق، كما إذا وقعت الزجاجات والمرآة[٣] في مقابلة شمس الوجود، وهناك في مقابلها جدر[٤] في عالم الشهود، فلا شك أن نور الشمس تقع على تلك المجالي، فينطبع آثار الألوان المختلفة في الجدر المقابل لتلك المرايا، فتبقى في غاية من الظهور للانعكاس المستفاد من ذلك النور. والحال أن نور الشمس باعتبار وحدة الذات مُعَرًّى ومبرى من الألوان المختلفة المنطبعة في المرآة ، إلا أنه لولا وجود ذاتها لم يتصور شهود تجلياتها في مراياتها، فالعارف نظره إلى الحق المطلق، والغافل نظره إلى الخلق،

(١) في «ع»: إلا بإيجاده أولاً. (٢) في الأصل و«ع»: أعيان.
(٣) في «ع»: والمرايات. (٤) كذا في الأصل، وفي «ع»: حدد.

وغفلته عن الحق، ولذا لما قيل للشيخ الأوحدي، وهو مولع بعشق الأمرد الغلام[1]: أنت في أي المقام؟ فقال: انظر شمس السماء في طست الماء[2]، فقيل له: لولا أن لك دُمَّلاً[3] في القفاء لرأيت الشمس في مقامة العلاء، وتنورت بنورة الضياء، ثم على هذا ظهور الآثار المختلفة من الواحد الحقيقي لتعدد القوابل المختلفة الاستعداد الخلقي، كما يشير إليه قوله (تعالى): ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ويومي إليه قوله (ﷺ): «**كل ميسر لما خلق له**»[4]، وبهذا المثال ظهر لك كون الحق مع جميع الخلق ليس من المحال فافهم، ولا تتوهم أن هنا شيئًا من الإِشْكَال أو الأَشْكَال، والله أعلم بحقيقة الأحوال، ثم من نتائج هذا المثال أن المتحقق الوقوع هو النور في جدار الظهور، والألوان المختلفة والأكوان المؤتلفة معدومة في صورة الموجودات، وموهومة بتحقق الفناء[5] في حد الذات والجهة النورية جمع، والجهة اللونية فرق، والوجود الخارجي جامع بين الجهتين وبرزخ بين شهود الواجب الوجود وظهور ممكن الشهود، وهو مقام جمع الجمع المعتبر عند الكل، فتدبر، وتأمل، وإليه الإشارة بقوله (تعالى): ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢]، وقوله (سبحانه وتعالى): ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩، ٢٠]، فدل على أن الواجب لا يمكن أن يصير ممكنًا، كما أن الممكن لا يتصور أن يصير واجبًا، وأما الناقص فلا يفرق بين النور واللون، وإليه الإشارة بقوله (تعالى): ﴿وَلَا

---

(١) كذا بالأصل، وفي «ع»: الغلام الأمرد، وهو أصح.

(٢) في الأصل و «ع»: طشت بالشين المعجمة.

(٣) في الأصل و«ع»: دُمَّل.

(٤) رواه البخاري (٤٩٤٦)، ومسلم (٢٦٤٧) وغيرهما من حديث علي (رضي الله عنه).

(٥) في الأصل هكذا: محقق الفنأ، وقد أثبت ما يناسب السياق.

تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]، وأما من غلب عليه شهود الحق، فقال: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، ومن غلب عليه شهود الخلق يكون دهريًّا عنصريًا، مجوسيًّا جحوديًّا يهوديًّا، وجوديًّا، لا شهوديًّا، فصح قول من قال: الرب رب، والعبد عبد، فلا تغلط، ولا تخلط، وكذا قول من قال: ما للتراب ورب الأرباب؟ وقد قال (عز وجل): ﴿فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٥، ٦].

ومثال آخر يقرب للمثل الأول (ولله المثل الأعلى) فتأمل كما نظم بعضهم شعرًا:



رق الزجاج ورقت الخمر فتشابها، وتشاكل الأمر
فكأنما خمر ولا قدح وكأنما قدح ولا خمر

وهذه حالة فيها مزلقة الأقدام، ومزلة الأقلام، وقد وقع هنا خبط للمؤول في الإقدام على كلام غير مستقيم المرام عند الأعلام لدفع ما يرد على شيخه من الملام، ولم يراع جانب الملك العلام، حيث قال: «الموجود الخارجي من الحيثية الجامعة بين الماهية الممكنة وبين[1] الواجب، فلو قيل له باعتبار اشتماله على المبدأ: أنه عين لا يبعد كما أن الصفات لا عين ولا غير، وهي غير، انتهى.

وظهور كفره لا يخفى، فإن المحققين وهم أهل السنة والجماعة ما رضوا أن يقولوا في الصفات: إنها عين الذات، بل قالوا: إنها لا عين ولا غير، احترازًا عن تعدد القدماء، كما تعلقوا[2] به نفاة الصفات، كالمعتزلة وسائر أهل البدعة، فكيف يمكن أن يقال: الممكنات عين الذات من وجه،

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: ومبدأ. (٢) كذا بالأصل على لغة أكلوني البراغيث.

وغيرها من وجه، والحال أن الموجودات من آثار أنوار الصفات، ولكن العبد من طبيعة مولاه، كما أن المريد على طبيعة من رباه، وأما ما مثله المؤول تبعًا لغيره في تصوير الوحدة والكثرة أنه كالواحد في مراتب الأعداد، فهو ميل إلى القول بالعينية المترتب عليه الاتحاد المحكوم عليه بالإلحاد، وكذا ما نقله عن شيخه أنه قال في «الفتوحات»: من أن التخلي عند القوم: اختيار الخلوة، والإعراض عن الأمور المشغلة من الحضرة، وعندنا هو التخلي من الوجود المستفاد، لأن في اعتقاد العوام أن وجود الغير حق، وفي نفس الأمر ليس إلا وجود الحق (جلَّ وعلا) انتهى.

ولا يخفى أن هذا أيضًا يشير إلى وحدة الوجود، وهو مخالف لما عليه أرباب الشهود من أن العابد غير المعبود، والشاهد غير مشهود، وغاية الأمر أن ظهور الخلق يخفى أو يفنى عند نور الحق كغيبة الكواكب الثواقب في حضرة شمس المشارق والمغارب، [وكذا شمس الجوانب منخسفة ومنكسفة عند تجلي رب المشارق والمغارب][1] فكن من الأقارب[2]، لا من الأجانب، كيلا يقع لك خطأ في تحقيق المراتب.

عيب الملحد ابن عربي لمن نزه الخالق عن مماثلة المخلوق

العاشر: قوله في فص نوح (عليه السلام): إن التنزيه عند أهل الحقائق في التوحيد عين التجريد والتقييد، فالمنزه إما جاهل للرب، وإما غافل قليل الأدب، ثم قال: لأن الحق له في كل فرد من أفراد الخلق ظهور، فهو الظاهر في كل مفهوم، وهو الباطن عن كل معلوم، إلا من فهم من قال: إن العالم صورة الحق وهويته، وهو ظاهر في كل مظهر وماهية.

ثم قال: وهكذا من شبه، وما نزه، حيث جعل الحق مقيدًا ومحدودًا، ولم يعرف كونه معبودًا فمن جمع بين التشبيه والتنزيه في وصف الحق فهو الذي عرف الحق من بين الخلق[3].

(١) ما بين المعكوفتين في «ع»، وليس بالأصل.

(٢) في الأصل كتبت هكذا: الأرقاب، وفي «ع»: على الصواب كما أثبت.

(٣) شرح الفصوص ص (٥٩ ـ ٦١).



وقال في فص إدريس (عليه السلام): إن الحق المنزه هو الخلق المشبه[1]، وقال في فص إسماعيل (عليه السلام)، فلا تنظر إلى الحق، فتعريه عن الخلق، ولا تنظر إلى الخلق فتكسوه سوى الحق، فنزهه وشبهه، وقم في مقعد الصدق[2] انتهى.

وحاصل كلامه أنه ذم التنزيه المجرد ، ولا شك أنه قول يرد حيث مدح الله (سبحانه) ملائكته بقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٦].

ولعل الاكتفاء بالتسبيح عن النقصان والزوال ظهور صفات الجلال والجمال على وجه الكمال، ومن أسمائه الحسنى: القدوس، فلا لوم على المنزه، ولو اكتفى بالتنزيه، نعم الجمع بين التنزيه والتحميد أولى، كما لا يخفى على أهل التأييد لقوله (تعالى) حكاية عن ملائكته: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]. ولما ورد في الحديث: «**سبحان الله وبحمده**[3]»، على أن كلا منهما يتضمن المعنى الآخر، فتدبر فإنه في حقيقة المعنى نظير كلمة التوحيد في المعنى، فإن: «لا إله» تنزيه وتمجيد، و«إلا الله» توحيد وتحميد، ثم تعليله المعول خارج عن حيز المعقول والمنقول، إذ مآله ضلالة في جعله الخلق عين الحق، وهو الكفر المطلق، ثم تحسينه للتشبيه مناقض لتحقيق التنزيه، ومعارض لقوله (تعالى): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

---

(١) شرح الفصوص ص (٨١).

(٢) شرح الفصوص ص (١١٠).

(٣) رواه البخاري (٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ثم قول: (الحق المنزه هو الخلق المشبه) هو عين بطلان قوله الأول، فتأمل، وتنبه، ومجمل كلامه وظاهر مرامه أن تنزيه الحق عين تشبيهه بالخلق ليس القول الصدق، وهو كذب وباطل، إذ لا مناسبة بين العبد والرب، وبين الحادث والقديم، فالصواب ما ذكره (سبحانه) في الكتاب: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: في ذاته، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، أي: كامل في مراتب صفاته، ففي الجملة الأول رد على المشبهة[١]، وفي الأخرى إبطال للمعطلة ونفاة الصفات المكملة، فهذا الجمع بين التنزيه والتشبيه عند أرباب التحقيق وأصحاب التنبيه، فتأمل أيها النبيه، لئلا تقع فيما وقع فيه السفيه، وأما ما ورد من الآيات المشتبهات[٢] والأحاديث المشكلات، حيث جاء فيهما ذكر الوجه، واليد، والعين، والقدم وأمثالها من الصفات[٣]: ففيه ثلاث مذاهب بعد الإجماع على التنزيه من التشبيه:

(١) في الأصل: المشابهة، والصواب: ما أثبت.

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: المتشابهة.

(٣) وصف الآيات والأحاديث التي جاء فيها ذكر الوجه واليد والعين والقدم وأمثالها من الصفات بأنها مشتبهة: زلة عظيمة من المؤلف (رحمه الله) جرى فيها على اعتقاد المعطلة الذين ينفون الصفات المشتركة بين الخالق (جل وعلا) والمخلوقين ، وهو قول باطل، حملهم عليه الخوف من التشبيه، مع أنه لا تلازم بين الاشتراك والتشبيه، فلا بد لكل من يثبت ويؤمن بخالق موجود للكون أن يثبت اشتراكًا في بعض الصفات، فالصفة التي لا بد من إثباتها لله (عز وجل) عند كل مؤمن بوجوده (جل وعلا) هي إثبات وجوده، وإثبات ذاته (جل وعلا) ، وكذلك المخلوقون موجودون ، ولهم ذوات، ولكن صفة وجوده نثبتها له كما يليق بجلاله، ووجود المخلوق بما يناسبه، وكذلك يجب أن نقول في سائر الصفات، فمن نفى الصفات لمجرد الاشتراك فقد تناقض ، فنحن نؤمن أن لله (عز وجل) وجهًا يليق بجلاله ، وليس وجهه (جل وعلا) كوجه المخلوقين ، كما نثبت له (جل وعلا) ذاتًا، وذاته لا تشبه ذوات المخلوقين، وكذلك القول في سائر الصفات المشتركة، والقول في الصفات كالقول في الذات، وبالله التوفيق.



أحدهما: تفويض علمها إلى عالمها، وعليه جمهور السلف وكثير من الخلف، ويؤيده قوله (تعالى): ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[1] [آل عمران: ٧].

وثانيهما: تأويلها، وإليه مال أكثر الخلف وبعض السلف[2].

خطأ المؤلف (رحمه الله) في نسبته مذهب التفويض للسلف

وثالثهما: أن لا تأويل ولا توقف، بل المذكورات كلها صفات زائدة على الذات لا يعلم معناها من جميع الجهات، وهو مختار إمامنا الأعظم، وأحمد بن حنبل، وأتباعه كابن تيمية، وهو قول ابن خزيمة وغيرهم من أكابر الأمة المحدثين، ونسب إلى عامة السلف[3]، وقد وافقهم إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري في بعض الصفات، لا[4] في جميع المتشابهات،

---

(١) نسبة تفويض علم آيات وأحاديث الصفات المذكورة لجمهور السلف وكثير من الخلف غلط من المؤلف (رحمه الله)، فإن السلف (رحمهم الله) يثبتون الصفات، ويفوضون كيفيتها، كما قال الإمام مالك وغيره (عندما سئل عن الاستواء كيف هو؟) : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول، وتفويض معنى الصفات يعني عدم إثباتها، وهو خلاف ما اتفق عليه سلف الأمة.

(٢) القول بأن بعض السلف أوَّل هذه النصوص غير صحيح، بل السلف مجمعون على إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تكييف ولا تحريف، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) في «الفتاوى» (٦/ ٣٩٤): وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله (تعالى) من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد (إلى ساعتي هذه) عن أحد الصحابة أنه تأول شيئًا من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير. اهـ

(٣) قد سبق أنه الثابت عن السلف جميعًا، وليس مجرد نسبة القول إليهم كما ادعى المؤلف (رحمه الله).

(٤) سقطت كلمة «لا» من «ع».



فإن له في الاستواء قولين:

أحدهما: التأويل بالاستيلاء، وكذا في الوجه حيث قال في أحد الوجوه: إن المراد في وجه: الوجود، وكذا في العين، والقدم، واليمين، والجنب، حيث قال مرة: إنها كلها صفة زائدة، وأخرى اختار تأويلها.

وأما اليد فليس له فيها إلا القول بأنها من الصفات الزائدة على الذات، ووافقه الباقلاني[1] ،ثم اعلم أن حاصل كلام المؤول في دفع هذا

---

(١) إن آخر ما انتهى إليه الأشعري رحمه الله هو القول بإثبات الصفات الخبرية كاليدين والعينين والقدم وغيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٥/٩٣):

قال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه «الإبانة في أصول الديانة»، وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه: إن الله مستو على عرشه، كما قال: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ [طه: ٥]، وأن له وجهًا كما قال: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ** ﴾ [الرحمن: ٢٨]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿ **خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿ **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ** ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ [القمر: ١٤] اهـ.

وفي (٥/٩٨) قال: وقال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني هو المتكلم ـ وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده ـ قال في كتاب «الإبانة» تصنيفه: فإن قال قائل: فما الدليل على أن لله وجهًا ويدًا؟ قيل له: قوله: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ** ﴾ [الرحمن: ٢٨]، وقوله (تعالى): ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ [ص: ٧٥] فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا. وقال: فإن قال: فهل تقولون: إنه في كل مكان؟ قيل له: معاذ الله، بل مستو على عرشه، كما أخبر في كتابه، فقال: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾ [طه: ٥]، وقال الله (تعالى): ﴿ **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ** ﴾ [فاطر: ١٠]... وقال: صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها هي: الحياة والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والبقاء، والوجه، والعينان، واليدان، والغضب، والرضا. اهـ

قلت: وعده صفة الكلام والإرادة والغضب والرضا من صفات الذات خطأ منه، بل هي من صفات الأفعال التي تتعلق بمشيئته (جل وعلا).



الاعتراض أن الحق (سبحانه) لما كان عين الأشياء من وجه، وغيرها من وجه، فلا بد من الجمع بين التنزيه والتشبيه بأن يعتقد التنزيه للذات من حيث الهوية، والتشبيه من حيث العينية، المعبر عنها بالمعية في قوله (تعالى): ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] انتهى.

وأنت ترى أن هذا توضيح لكلامه، لا تصحيح لمرامه.

وأما الاستدلال بالآية وحملها على هذا التأويل فخطأ فاحش، إذ لا يلزم العينية من المعية إلا على مذهب الحلولية، والاتحادية، والوجودية، بخلاف مذهب أهل الحق المحققين بالمراتب الشهودية.

إقرار ابن عربي الملحد دعوى أبي سعيد الخراز بأن من أسماء الله (تعالى) أبا سعيد الخراز

الحادي عشر: قوله في فص إدريس (عليه السلام): إن أبا سعيد الخراز[1] قال: إنه يعني نفسه وجه من وجوه الحق، ولسان من ألسنته، حيث لم يعرف رب العباد إلا بأن جمع بين الأضداد، ثم قال الخراز[2]: هو يعني الله (سبحانه وتعالى) سُمِّي بأبي سعيد الخراز وغيره من أسماء المحدثات[3] انتهى.

ولا يخفى بطلان هذه الهذيانات، نعم جمع الحق (سبحانه) في الصفات بين الأضداد، حيث قال: هو الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، وهو في صورة الأضداد، إذ المعنى المراد هو الأول بلا ابتداء. والآخر بلا

(١) هو أبو سعيد أحمد بن عيسى الخراز، قال الذهبي في «السير» (١٣/ ٤٢٠): يقال: إنه أول من تكلم في علم الفناء والبقاء، فأي سكتة فاتته، قصد خيرًا، فولد أمرًا كبيرًا، تشبث به كل اتحادي ضال به.

(٢) في شرح الفصوص المطبوع: وهو المسمى أبو سعيد الخراز وغير ذلك من أسماء المحدثات.

(٣) شرح الفصوص ص (٧٩).



انتـهاء، والظاهر باعـتـبار الصـفات المقـتضـيـة لإظهار المصنوعـات وإبراز الممكنات، والبـاطن باعتـبار الذات حـيث لا يعرف كنهـه المنزه عن جمـيع الجهات[1]، لا أن أوليته عين آخريته، وظاهريته عين باطنيته من جهة واحدة فيـهما، وإن كانت مـختلفة بالنسـبة إلينا، كما أول المؤول فـإن كلام المعلل ونسبته إلى شيخه المستـدل، حيث قال في الفتوحات: هو الأول، والآخر، والظاهر، والباطن، يريد الخراز من وجه واحد، لا من نسب مـختلفة، كما يراه أهل الفكر من علماء الرسوم. انتهى.

ولا يخفى أنه عد علماء الشريعة من أهل التفسير ، والحديث، أرباب الرسوم، وجعل نفسه وأمثاله من أصحـاب الحقائق والفهوم بمجرد الخيالات في الأمر الموهوم، وأما قول المؤول: إنه قد تقرر سـابقًا أنه (سبحانه) لكونه مبـدأ الآثار والأحكام له وجـه خاص بالنسـبة إلى كل مـاهية مـا ليس إلى غيرها، فهو توضيح لا تصحيح، فـإنه عين القول بأنه (سبحانه) عين الأشياء من وجه، وغيرها من وجه، فثبت أنه كفر صريح، ليس له تأويل صحيح، وأما اسـتدلاله بحديث إذا قال الإمـام : «سمع الله لمن حمـده» يقول: ربنا ولك الحمد[2] ، فإن الله قال على لسـان عبده: سمع الله لمن حـمده، فمن سوء فهمه وقلة علمه بالكتاب والسنة ، فإنه من قبيل قول الخطيب إذا قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وكذا إذا قرأ

---

(١) قد فـسر الـنبي (ﷺ) الظاهر والباطن بقـوله: **«أنت الظاهر فليس فـوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»**.

(٢) رواه البخاري (٧٩٦)، ومسلم (٤٠٩) وغيـرهما من حديث أبي هريرة، وله طرق أخرى ذكرت بعضها في كتابي «السراج المنير في أحكام صلاة الجماعة والإمام والمأمومين» ص (٧٥).

القارئ آية السجدة، وكذا حديث: «**إن الله ينطق على لسان عمر**»[1]، وكذا سماعه موسى (عليه السلام) كلام الرب من الشجرة.

الثاني عشر: قوله في فص نوح (عليه السلام): لو جمع نوح بين التشبيه والتنزيه، ودعا قومه إليهما؛ لأجابوه فيهما، لكنه دعاهم جهارًا إلى تشبيه ثم دعاهم إسرارًا إلى التنزيه، وقال: إني دعوت قومي ليلاً إلى التشبيه، ونهارًا إلى التنزيه[2]، وهذا مع التناقض من كلاميه والتعارض بين مراميه كفر ظاهر؛ لاعتراضه على نبي من الأنبياء، وقد صرح العلماء بأن[3] من عاب نبيًّا من الأنبياء فقد كفر، ولادعائه علم الغيب في الأنبياء[4] والتفسير برأيه مخالفًا للعلماء والأولياء من غير قاعدة عربية أو قرينة حالية أو مقالية على ما ادعاه من الإيمان.

ثم أقبح من ذلك فيما ترقى عما هنالك قوله في فص إلياس (عليه السلام) عند قوله (تعالى): ﴿**وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ [الأنعام: ١٢٤] فيه وجهان من بيان المبنى وعيان المعنى:

ادعاء ابن عربي أن رسل الله هم الله

أحدهما: أن رسل الله مبتدأ والله خبره، وقوله: أعلم خبر مبتدأ محذوف هو هو. **وثانيهما:** أن الله مبتدأ، وأعلم خبره، وفي الوجه الأول رسل الله يكونون الله، وفي الوجه الثاني غيره وسواه، فهذا هو التشبيه في التنزيه والتنزيه في التشبيه[5] انتهى.

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد روى أحمد (٢/٥٣) بإسناد حسن. عن ابن عمر مرفوعًا: «**إن الله (تعالى) جعل الحق على لسان عمر وقلبه**» وللحديث طرق أخرى، فهو حديث صحيح.

(٢) شرح الفصوص (٦٣ ـ ٦٤) بتصرف.

(٣) كلمة بأن ليست في الأصل، وقد استدركتها من «ع».

(٤) كذا في الأصل، وفي «ع»: الأنباء، وهي أنسب.

(٥) شرح الفصوص ص (٢٦٣ ـ ٢٦٤).

وأنت ترى أن هـذا إلحاد في المبنى واتحـاد في المعنى، ولا يخفى أن جـهل هـذا القائل في الإسلام أقوى من عبدة الأصنام، حيث قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]، وهـؤلاء شفعاؤنا عند الله.

وأشد كفرًا من النـصارى، حيث قالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] وهو يقـول بأن جـمـيع الرسل الله، مـع أن هـذا ليس على قاعدته المبينة[1] لتصريح هـذه الطائفة الرديئة المسماة بالوجودية أن النصارى ما كفروا إلا لحصـر الإلهية في الماهية المسيحـية، فهم عمموا العـينية حتى في الأشياء الدنيئة، فصـدق في حقهم ما قال [2] الله (تعالى): ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، فأي تحريف أقوى من هـذا التصنيف المشتمل على هـذا الإعراب الذي لم يصدر مثله عن الأعراب المذمومين في الكتاب؟ فـإن قطع رسل الله عن قولـه أوتي في غاية من الإغـراب[3]، فجـمع بين تزييف المبنى وتحريف المعنى، فثبت أنه جاهل أيضًا بالقواعد العربية التي لا تخفى على من قرأ الأجرومية، هـذا، وقد أطال المؤول في هـذا المقام بما لا طائل تحت شـأنه، فـأعرضنا عن بيـانه، وإبطال برهانه، لـقوله (تعـالى): ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣].

والحديث: «إن من حسن إسـلام المرء تركه مـا لا يعنيه»[4]، وإنما ذكرنا

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: قاعدة مبنية.
(٢) في الأصل: من قال الله (تعالى)، وقد أثبت ما في «ع» لمناسبته السياق.
(٣) وذلك لأن (رسل الله) نائب فاعل لقـوله أُوتيَ، فقطعهـا عنها، وجعلها مـبتدأ خبـره ما بعده، وهو الله.
(٤) رواه أحمـد (١/ ٢٠١)، ومن طريقـه الطبراني في الكبـير (٢٨٨٦)، وتمام في «فـوائده» (٤٧٧، ٤٧٨) عن موسى بن داود ثـنا عبد الله بن عـمر عن ابن شهـاب عن علي بن الحسين عن أبيه مرفوعًا، فذكره، وعبد الله بن عمر، وهو العمري ضعيف.
ورواه الطبراني في «الأوسط» (٨٤٠٢)، و«الصغير» (١٠٥٢)، والقضاعي في =



هذا المقدار من الأمور الفضيحة لما ورد في الأحاديث الصحيحة من أن الدين النصيحة[1].

= الشهاب (١٩٤) ، وتمام الرازي في فوائده (٤٧٦) كلهم من طريق قزعة بن سويد، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه مرفوعًا به.
وقزعة بن سويد قال في «التقريب»: ضعيف.
ورواه ابن عدي (٣/ ٣٧)، وتمام الرازي (٤٧٤)، (٤٧٥) وابن عساكر (٧/ ٤١)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ١٩٥ ـ ١٩٦) كلهم من طريق خالد بن عبد الرحمن عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه مرفوعًا به، وخالد بن عبد الرحمن أبو الهيثم الخراساني قال في «التقريب»، صدوق له أوهام.
ورواه ابن عدي في الكامل (٤/ ٢٧٧) ، والطبراني في «الأوسط» (٢٨٨١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٠٨) ، وتمام الرازي في «الفوائد» (٤٧٩)، (٤٨٠)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٨٣١)، والخطيب في تاريخه (٥/ ١٧٢) كلهم من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا به.
وعبد الرحمن متروك.
ورواه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦) ، وابن عدي (٦/ ٥٤) ، وابن حبان كما في «الإحسان» (٢٢٩)، والقضاعي (١٩٢)، والبيهقي في «المدخل» (٢٩٠)، (٢٩١)، وفي «الأربعين الصغرى» (٢٦) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/ ١٩٨ ـ ١٩٩) كلهم من طريق الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن بن حويئل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا به، وقرة متكلم فيه، وقد خولف هؤلاء.
فرواه مالك في «الموطأ» ص (٦٨٩) عن الزهري عن علي بن حسين مرسلاً
وقال ابن عبدالبر: هكذا رواه جماعة رواة الموطأ ، وقال الترمذي: إنه أصح.
وقد توبع مالك على إرساله ، ولذا قال البخاري في تاريخه (٤/ ٢٢٠):
ولا يصح إلا عن علي بن حسين عن النبي (ﷺ) ، وصحح المرسل العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٠) ، والبيهقي في «الشعب» (٤٩٨٧) ، (١٠٨٠٥)، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ـ الحديث الثاني عشر: وممن قال : إنه لا يصح إلا عن علي ابن حسين مرسلا: الإمام أحمد ، ويحيى بن معين ، والبخاري ، والدارقطني، ثم قال: وقد روى عن النبي(ﷺ) من وجوه أخر، وكلها ضعيفة، وهو أصل عظيم من أصول الأدب.

(١) رواه مسلم (٥٥) وغيره من حديث تميم الداري (رضي الله عنه).

ادعاء ابن عربي أن دعوة الرسل مكر بالمدعوين

الثالث عشر: قوله في فص نوح (عليه السلام) أيضًا أنه قال: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا﴾؛ لأن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو، ثم قال بعد أسطر: وقالوا في مكرهم: ﴿لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ﴾ [نوح: ٢٣] إلخ، فإنهم لو تركوهم جهلوا من الحق قدر ما تركوا من هؤلاء، فإن للحق في كل معبود وجهًا خاصًا، يعرفه من عرفه، ويجهله من جهله[1]. انتهى.

ولا كفر أصرح من هذا على ما لا يخفى، ولما عجز المؤول عن تأويله انتقل إلى توضيح كلامه، وتصحيح مرامه بما هو أصرح في حال كفره ومقامه حيث قال: المقصود من الدعوة إلى الحق مجرد المعرفة، لا أنه (سبحانه) من محل مفقود، وفي آخر موجود، والدعوة الظاهرة عبارة عن دعاء المدعو مما فيه الحق مفقود إلى ما فيه الحق موجود، ولما كان المُرسِل والمُرسَل إليه، والرسول والرسالة، والداعي والمدعو إليه، والمدعو والدعوة تقتضي أربعة أشياء، والحال أنه بحسب التوحيد الذاتي كلها شيء واحد، لا جرم يكون مخالفًا للواقع، فلو فهم أحد من جهله التعدد الحقيقي تكون الدعوة في حقيقة المكر الخفي، وقد قال (تعالى): ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

قلت: فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون، ثم قال: ولو اعتقد أن شيئًا من الأشياء خال منه وعارٍ عنه، فتفوته المعرفة بالحق على مقدار ما تصور فيه الخلو عنه من الخلق.

قلت: ما شاء الله كان من الأشياء، ويضل من يشاء ويهدي من يشاء، والخطرات الشيطانية بما لها حد الانتهاء، كما تقتضيه جلالية الأسماء.

١) شرح الفصوص ص (٦٨ ـ ٦٩).

الرابع عشر: قوله في فص نوح (عليه السلام) أيضًا : أغرقوا في بحار العلم بالله، فلم يجدوا لهم من دون الله أنصارا، فكان الله عين[1] أنصارهم، فهلكوا فيه، أي: في الله إلى الأبد، فلو أخرجهم إلى السيف بكسر السين، أي: الساحل سيف طبيعة[2] لنزل بهم عن هذه الدرجة الرفيعة[3]. انتهى.

ولا يخفى أن الدنيا هي دار المعرفة، لقوله (تعالى): ﴿وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]. والكفار من أجل خطئهم لما أغرقوا في الماء، وأحرقوا بالنار يحصل لهم الإيمان في حال البأس والإيقان في وقت اليأس، ولا يسمى ذلك الإيمان معرفة، ولذا قال (تعالى): ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

وهذا معنى قوله: ولو أخرجهم إلى ساحل الطبيعة لنزل بهم عن هذه الدرجة الرفيعة، لكن تسمية هذه الحالة رفيعة لا شك أنها عبارة شنيعة وإشارة فظيعة، قال المؤول: إن قوم نوح كانوا عالمين من حيث الفطرة والجبلة بحقائق الأشياء، ومسبحين كسائر أجزاء[4] الأرض والسماء، لكن من غير شعور لهم به من حيث التعلق الجسداني وارتباط الهيولاني، المانع لهم من الفكرة والرؤية، والساتر لهم عن المعارف الفطرية[5]، لا سيما لما أغرقوا، وانقطع العلائق، وتفرق العوائق تحققوا بسبب شعورهم للعلوم الفطرية والمعارف الجبلية، قال (تعالى): ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧] ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]. انتهى مقالاً، ونعوذ بالله من الشقاوة حالاً ومآلاً.

(١) سقطت كلمة (عين) من الأصل، وقد أثبتها من الفصوص.
(٢) كذا بالأصل، وفي الفصوص: طبيعتهم. (٣) شرح الفصوص ص (٧٢).
(٤) في الأصل: الأجزاء، والذي أثبت هو المناسب للسياق.
(٥) كذا بالأصل، وفي «ع»: عن الفطرية.



ثم رأيت عبارة الشفاء، ففيها أن الإجماع على تكفير كل من دافع نص الكتاب، قال شارحه العلامة الدلّجي[1]، أي: حمله على خلاف ما ورد به من المعنى المحكم كحمل بعض المتصوفة قوله (تعالى) في قوم نوح: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]على ما حاصله أغرقوا في المحبة، فأدخلوا نارها مع هذيانات كثيرة صارفة عن ذمهم إلى مدحهم. انتهى.

ولا يخفى أن المعرفة صفة مادحة، بل لازمة للمحبة.

الخامس عشر: قوله في فص إبراهيم (عليه السلام): فيحمدني ، وأحمده، ويعبدني، وأعبده[2].انتهى، والجملة الأولى وجهها ظاهر؛ لأن الحمد بمعنى الثناء، فالله (تعالى) يثني على[3] من يشاء.

وأما الجملة الثانية فظاهرها كفر، كما لا يخفى على أهل الصفا.

وأما قول المؤول: إن العبادة جاءت في اللغة بمعنى الانقياد والطاعة، والله (سبحانه) أجاب دعاء المطيع، كما أن المطيع انقاد لأمر المطاع، قال أبو طالب للنبي (صلى الله عليه وسلم): ما أطوع لك ربك يا محمد، فقال له: «**وأنت يا عمي إن أطعته أطاعك**»[4] . انتهى.

ولا يخفى أنه ما ورد أنك إن عبدته عبدك، فإنه كفر شرعًا ، ولا

---

(١) هو محمد بن محمد بن محمد الدجلي العثماني، وشرحه للشفاء اسمه: الاصطفاء في شرح الشفاء ـ ترجمته في الأعلام (٧/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٢) شرح الفصوص ص (٩١).

(٣) كلمة (على) ليست بالأصل، وقد أثبتها لحاجة السياق إليها، وهي في «ع».

(٤) **لم أقف عليه.**

وقد أورد نحوه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٩/ ١٨٥) من الإسرائيليات، وفيه أن هذا القول من ملك مصر الذي أراد أن يتعدى على سارة زوج إبراهيم (عليه السلام)، فردت عليه بمثل ما نسب للنبي (صلى الله عليه وسلم).



يلتفت إلى معناه لغة وعرفًا، وكذا لا يقبل توجيهه المقابلة بالمشاكلة، مع أن المقابلة لا يكون إلا في الجملة الأخيرة، على ما صرحوا به في علم المعاني والبيان.

هذا، وأي لذة في هذا الكفر بظاهره واحتياجه إلى تأويل في آخره؟ وأي مانع كان له أن يقول ويجيبني وأجيبه، والحاصل أن تأويله لا[1] يصدق قضاء وحكومة، وقد يدين ديانة.

السادس عشر: قوله في فص هود (عليه السلام): إن وجودنا غذاء الحق، وهو غذاؤنا [2]. انتهى.

ادعاء ابن عربي أن وجود المخلوقين غذاء لله (تعالى)

ولا يخفى أن الغذاء ما يكون سببًا للبقاء من مطعومات الأشياء، والله (تعالى) منزه عن ذلك، كما قال: وهو يطعم ولا يطعم. وأما قول المؤول: إن بقاء الحق لما كان سببًا لوجود بقاء الخلق فلا جرم هو غذاؤنا، ولما كان الخالقية والرازقية وسائر الأسماء الأفعالية[3] لا يتصور ثبوتها من غير مخلوق ومرزوق وأمثالهما لا تقديرًا ولا وجودًا لا جرم نكون نحن أسباب وجود الأسماء وبقائها، فنحن غذاؤه في ثبوت أفعاله وأسمائه فمذهب باطل، ومشرب عاطل مع قطع النظر عن الكفر باعتبار إطلاق هذا اللفظ الشنيع على الرب الرفيع، حيث إن أوصاف الله (تعالى) توقيفية؛ لأن المعتقد المعتمد عند طوائف الإسلام والعلماء الأعلام والمشايخ العظام أن الله كان خالقًا قبل أن يخلق، ورازقًا قبل أن يرزق، على خلاف بين الماتريدية والأشاعرة حيث جعل الأولون صفة التكوين قديمة، والآخرون حادثة باعتبار متعلقاتها، وأدخلوها تحت نعت القدرة والإرادة، والأولون قالوا: لا يلزم

(١) سقطت كلمة «لا» من «ع».
(٢) شرح الفصوص ص (١٤٦).
(٣) في الأصل: الفعالية.



من حدوث المتعلق أن لا يكون المتعلق ذاتيًا، كما حقق في العلم والمعلوم، فالواجب بالجواب في مقام فصل الخطاب، فالأشعرية قالوا: وجود الخلق والرزق تقديري، والماتريدية قالوا: وجودهما حقيقي، وقيل: النزاع لفظي[1]، فقول المؤول لا يتصور ثبوتها أي الأسماء الأفعالية من غير مخلوق

---

(١) **قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) في الفتاوى (١٨/ ٢٣٨):**

وإذا قال القائل: كان في الأزل قادرًا على أن يخلق فيما لا يزال كان هذا كلامًا متناقضًا، لأنه في الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل، ومن لم يمكنه الفعل في الأزل امتنع أن يكون قادرًا في الأزل، فإن الجمع بين كونه قادرًا وبين كون المقدور ممتنعًا جمع بين الضدين، فإنه في حال امتناع الفعل لم يكن قادرًا، وأيضًا يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعًا إلى كونه ممكنًا بغير سبب موجب يحدد ذلك وعدم ممتنع.

بيان أن الله لا يزال فعالاً لما يريد

وأيضًا فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن وهو قادر، وإذا قدر قبل ذلك شيئًا شاءه الله فالأمر كذلك فلم يزل قادرًا، والفعل ممكن، وليس لقدرته وتمكنه من الفعل أول، فلم يزل قادرًا يمكنه أن يفعل، فلم يكن الفعل ممتنعًا عليه قط.

وأيضًا فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل، والأزل ليس شيئًا محدودًا يقف عنده العقل، بل ما من غاية ينتهي إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة، حتى لو فرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض في كل مدينة من الخردل ما يملؤها، وقدر أنه كلما مضت ألف ألف سنة فنيت خردلة فني الخردل كله والأزل لم ينته، ولو قدر أضعاف ذلك أضعافًا لا ينتهي، فما من وقت إلا والأزل قبل ذلك، وما من وقت صدر فيه الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكنًا، فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى؟!

وأيضًا فالأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئًا محدودًا، فقولنا: لم يزل قادرًا بمنزلة قولنا: هو قادر دائمًا، وكونه قادرًا وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلمًا إذا شاء ولم يزل يفعل ما شاء، يقتضي دوام كونه متكلمًا وفاعلاً بمشيئته وقدرته، وإذا ظن الظان أن هذا يقتضي قدم شيء معه كان من فساد تصوره، فإنه إذا كان خالق كل شيء فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شيء قديم بقدمه، وإذا قيل: لم يزل يخلق كان معناه لم يزل يخلق مخلوقًا بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقًا بعد مخلوق، ننفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئًا بعد شيء، وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولاً من المفعولات بعينه.

وإن قدر أن نوعها لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله=



ومرزوق لا تقديرًا ولا وجودًا كفر صريح ليس له تأويل صحيح، لا سيما إذا كان قوله لا تقديرًا راجعًا إلى ثبوتها .

= قال (تعالى): ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل (كذا) مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن إذ كان كل مخلوق فله ابتداء ، ولا نجزم أن يكون له انتهاء، وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكنه يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين ، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديمًا بمعنى أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء وبين كون الكلام المعين قديمًا.

وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديمًا وبين كون نوع الفعل المعين قديمًا، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالقدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار ، وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع، وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح، اهـ.

وقال الطحاوي (رحمه الله) ص (٩٦):

ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزليًا ، كذلك لا يزال عليها أبديًا، فقال الشارح ابن أبي العز الحنفي (رحمه الله) : أي: أن الله (سبحانه وتعالى) لم يزل متصفًا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وُصف بصفة بعد أن لم يكن متصفًا بها؛ لأن صفاته (سبحانه) صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده.

ثم قال: والمقصود أن الذي دل عليه الشرع والعقل أن كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن، أما كون الرب تعالى لم يزل معطلاً عن الفعل، ثم فعل ، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه.

وقال الطحاوي ص (١٠٩): ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم «الخالق» ، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري.

فقال الشارح (رحمه الله):

ظاهر كلام الشيخ (رحمه الله تعالى) أنه يمنع تسلسل الحوادث في الماضي، ويأتي في كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبدًا، ولا تبيدان، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم، ولا شك في فساد قول =

السابع عشر: قوله في فص هود (عليه السلام) أيضًا: فإياك أن تتقيد بقيد[1] مخصوص، وتكفر بما سواه فيفوتك خير كثير، بل يفوتك العلم بالأمر على ما هو عليه، ثم قال: فكن هيولي لصور المعتقدات كلها، فإن الله (تعالى) أوسع وأعظم من أن يحصره عقد دون عقد، فإنه (تعالى) يقول: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**﴾ [البقرة: ١١٥].

فما ذكر أينًا من أين، وذكر أن ثم وجه الله، ووجه الشيء حقيقته[2]. انتهى.

تحذير ابن عربي من التزام عقيدة واحدة وإن كانت في الله (عز وجل)

وكفره لا يخفى إذ يلزم منه أن المعتقدات المختلفة بين الطوائف المؤتلفة كلها حق، واعتقاد أن كلها جميعها صدق، وهذا مذهب الزنادقة، والإباحية، والملاحدة، والاتحادية، ثم المؤول لما عجز عن تأويل هذا الكلام ذهب إلى طريق توضيح المرام على قاعدة فاسدة له ولشيخه في هذا المقام،

= من منع من ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار، لما يأتي من الأدلة إن شاء الله (تعالى).

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها من القائلين بحوادث لا آخر لها فأظهر في الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حيًّا، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿**ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

ثم قال: والقول بأن الحوادث لها أول يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله سبحانه و(تعالى) لم يزل غير فاعل، ثم صار فاعلاً، ولا يلزم من ذلك قدم العالم؛ لأن كل ما سوى الله (تعالى) محدث، ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله (تعالى) له، ليس له من نفسه إلا العدم والفقر، والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله (تعالى)!

والله (تعالى) واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغنى وصف ذاتي لازم له سبحانه و(تعالى). انتهى.

(١) في شرح الفصوص: بعقد.

(٢) شرح الفصوص ص (١٤٩ - ١٥٠).



فقال: إن الله (سبحانه) لما كان مبدأ الآثار والماهيات الخارجية كذلك مبدأ الآثار والماهيات الذهنية، وكما أنه من حيث المبدئية مقارن للماهيات الخارجية ، كذلك من حيث مبدئيته للآثار والأحكام الذهنية مقارن للذهنية، فهو مع الموجودات الذهنية، كما هو مع الموجودات الخارجية بلا فرق . انتهى.

ولا يخفى أن المعية المذكورة لا تفيد تصحيح المسألة المسطورة، اللهم إلا أن يراد بالمعية العينية، كما صرح به هو وشيخه في مقاماتها الرديئة، وحينئذ يتعين القول بأن هذه المقولة من الكلمات الكفرية.

ومجمل كلامه في آخر مرامه أنه (سبحانه) لا يخلو عن اعتقاد مسطور، إلا أنه ليس في اعتقاد دون اعتقاد بمحصور. انتهى.

وهو نهاية كفره، وغاية أمره، حيث جعل الإيمان والكفر سواء في الاعتقاد، وكذا صير سائر الأمور المتضادة مصورة في الاعتماد.

الثامن عشر: قوله في فص شعيب (عليه السلام): إن الإله المعتقد لشخص ليس له حكم في الإله المعتقد لآخر، فصاحب الاعتقاد ينفي النقصان عنه، وينصره، وهو لا ينصره، ولهذا ليس له أثر في اعتقاد منازعه، وكذا هذا المنازع ليس له نصرة من إله له اعتقاد به، فما لهم من ناصرين[1].

وقال في فص محمد (ﷺ): إن المعتقد يثني على إله معتقد له، ويتعلق به فالإله مصنوع له، فثناؤه عليه ثناؤه على نفسه، ولهذا يذم معتقد غيره، ولو أنصف لما فعله لكنه جاهل بسبب الاعتراض على الغير في اعتقاده في الحق، ولو عرف قول الجنيد: لون الماء لون إنائه، لسلم لكل ذي

(١) شرح الفصوص ص (١٦٧ ـ ١٦٨).

اعتقاد معتقده، وعرف الله في كل صورة، ومعتقد فهو صاحب الظن، لا صاحب العلم، كما قال الحق: «**أنا عند ظن عبدي بي**»[1]، يعني [2]ما أظهر له إلا في صورة معتقده، إن أراد أطلقه، وإن أراد قيده، والإله المقيد محدود يسعه القلب، إذ الإله المطلق لا يسعه شيء؛، لأنه عين جميع الأشياء، وعين ذاته، وفي الشيء الواحد لا يقال: إنه يسعه أو لا يسعه[3]. انتهى.

إنكار ابن عربي على من ينكر على غيره سوء اعتقاده مهما كان اعتقاده

ولا يخفى ما فيه من المنكرات الشرعية والكفريات الفرعية، فإنه يبطل التوحيد، ويعطل التمجيد، ويحرف كلام الله وكلام رسوله عن مقام التسديد والتأييد ، إذ الحديث الإلهي: «**أنا عند ظن عبدي بي**» ليس بالنسبة إلى اعتقاد الألوهية، فإن الظن لا يغني من الحق شيئًا في الأمور الاعتقادية، بل معناه أنه عند ظن عبده به في مقام الرجاء والخوف، ، كما تقتضيهما صفة العبودية، بأن يقوم بطاعته، ويخاف من معصيته، لا لمجرد التمني من غير التعني، فإنه غرور لا يعقبه سرور.

وأما ما ورد في الحديث النبوي من أن القلب بيت الرب[4]، وكذلك ما

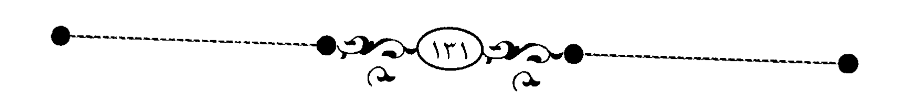
---

(١) رواه البخاري (٤٧٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) وغيرهما من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه).

(٢) كلمة : «يعني» ليست بالأصل، وقد أثبتها من «ع».

(٣) شرح الفصوص ص (٣٢٥ ـ ٣٢٦) ، وهو آخر الكتاب.

(٤) قال المؤلف في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» رقم (٣٣١):
قال السخاوي : ليس له أصل في المرفوع، وقال الزركشي: لا أصل له، وقال ابن تيمية: هو موضوع، وفي «الذيل» : هو كما قال.
ثم قال المصنف: لكن له معنى صحيح كما سيأتي في حديث: « **ما وسعني أرضي**»
قلت: سيأتي الكلام على ذلك في الذي بعده.



ورد في الحديث القدسي والكلام الإنسي: «**لا يسعني فيه أرضي ولا سمائي، ولكن يسعنى قلب عبدي المؤمن**»[1]، ففيهما إيماء إلى مضمون قوله: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ**﴾ الآية . وتحقيقها ليس هـذا محل بسطها، ولا يقول مسلم بنزول الرب في القلب وإحاطته به إلا الحلولية والوجودية، إلا أن الأولين يخصون القضية ، ولا يعمون البلية، ثم المؤول لما عجز عن تأويله وتصحيحه شرع في بيان كلامه وتوضيحه ، فتبعه في مرامه، وصرح بتصريحه، حيث قال: أصحاب التقليد من العقلاء تصوروا الحق (سبحانه) بحسب فهمهم وإدراك علمهم، فصوروا في ذهنهم صورة، ونزهوها من كل ما يحسبونه نقصانًا عندهم، ووصفوها بكل نعت ظنوا أنه كمال لديهم، ففي الحقيقة تلك الصورة مصنوعة مخترعة ومجعولة ومفعولة لإدراكهم وفهمهم ، فلو نظرت في اعتقادات الفرق الإسلامية، وتأملت في معتقدات اليهود، والنصارى، والمجوس، وعبدة الأصنام، والصابئة أظهر[2] لك هذا المعنى في ميدان المبنى، فإن كل واحد منهم بحسب قابليتهم وفهمهم تصوروا الحق بصورة مستحسنة عندهم، ويحامون، ويراعون، وينفون عنه

(١) قال المصنف في «الأسرار» (٤٢٣): ذكره في «الإحياء» ، وقال العراقي: لم أر له أصلاً، وقال ابن تيمية: هو مذكور في الاسرائيليات، وليس له إسناد معروف عن النبي عليه الصلاة والسلام، وفي «الذيل»: وهو كما قال ، ومعناه: وسع قلبه الإيمان بي وبمحبتي، وإلا فالقول بالحلول كفر. وقال الزركشي: وضعه الملاحدة.
وقد قال المعلق على «الأسرار» الأستاذ محمد بن لطفي الصباغ على ما ذكره المؤلف من معناه : ما دام قد ثبت أن الحديث موضوع فلا حاجة إلى مثل هذا التأويل؛ لأن تساهل بعض العلماء في الأحاديث الضعيفة والموضوعة أتاح لأئمة الضلال ورؤوس الزيغ أن يستدلوا على ضلالهم وزيغهم بمثل هذه الأحاديث التالفة الساقطة، والحلول كفر كما ذكر المصنف، وهو اتجاه يقول به عدد من المتصوفة، ويلقنونه العامة، ولا قوة إلا بالله. اهـ.

(٢) كذا بالأصل و«ع»، ولعلها: ظهر.



المنقصة، وينسبون إليها المدحة، وينفون معتقد غيرهم، ويذمونه، ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك، وهم الأنبياء ، والأولياء، والراسخون من العلماء؛ لأنهم لم يصوروا صورة معلومة عندهم، وحقيقة خاصة من لدنهم، بل اتبعوا ما أوحي إليهم بالوحي للأنبياء والإلهام للأولياء. انتهى.

وهذه كلمة حق أريد بها باطل، كما لا يخفى على العاقل الكامل، فإن مراد شيخه كما مر مرارًا أن الحق عين الخلق، وأن كل معتقد صحيح، لظهور الحق ، وكونه مع كل الأشياء، بل عينه، واختلاف الاعتقادات بحسب تفاوت الاعتبارات الصادرة على وفق مراتب الاستعدادات والقابليات، كانعكاس نور الشمس في المرايات، وهذا شبه المعنى الذي هو مدار بنائه بقول نسبه إلى الجنيد: لون الماء لون إنائه ، والتحقيق أن معنى قول جنيد لو صح روايته عنه يكون من قبيل ما قيل كل إناء يترشح بما فيه، أي بما يوافق هواه وطبعه ويطابق معتقده وشرعه، لا بما ينافيه، ألا ترى أن جماعة مختلفة إذا اجتمعوا في محفل، فالعالم يظهر منه آثار علمه، والكريم يظهر منه آثار كرمه، والحسن الخلق يتبين عنه أنوار حلمه، فالذاكر لا يذكر إلا مذكوره، وموصوفه، والعارف لا يعرف إلا معروفه، وهكذا بقية أرباب الفضائل وأصحاب الشمائل.

دعوى ابن عربي أن العالم يصير موجودًا معدومًا في كل وقت

وطالب الدنيا يتكلم بأمور دنياه، والفاسق بما في خاطره من مهواه، وكل حزب بما لديهم فرحون، عارفون طريقهم ومذهبهم، وقد علم كل أناس مشربهم.

التاسع عشر: قوله في فص شعيب (عليه السلام) أيضًا: إن العالم مجموعة أعراض، وفي كل آن يصير معدومًا وموجودًا، كما قال الأشاعرة وغيرهم في الأعراض لا في الأجسام.



أقول: وهذا المقدار ليس له مطعن في الكلام، إذ لا يترتب عليه حكم من الأحكام، إلا أنه فرع عليه ما يترتب كفره لديه، حيث قال: فالمكلف في كل آن يكون غيره ويحشر في العقبى غير ما كان موجودًا في الدنيا، فالعقاب والثواب لا يكون في الطائع والعاصي. انتهى.

وكفره لا يخفى والمؤول ما التفت إلى دفع الاعتراض، بل أظهر توضيح أن الأجسام كالأعراض بقوله: إن الله (سبحانه) الذي هو[1] قائم بذاته في قيامه لا يحتاج إلى شيء من موضوعاته.

أما ما يسميه أهل الرسوم بالجوهر، ويجعلونه قائمًا بنفسه غير موجود عند هذه الطائفة، بل إنه موهوم[2]، وشيء معدوم ، فالعالم من أوله إلى آخره أعراض غير قائمة بنفسها [3] في أمره، أقول : ما ذهب إليه العلماء، والحكماء، والمشائخ الكبراء بالاعتبار أولى، حيث فرقوا بين الجواهر والأعراض على وجه لا يتوجه عليهم الاعتراض، فإنهم مجمعون[4] على أن الحق هو القائم بذاته، وهو لا ينافي أن يقيم الجوهر قائمًا بنفسه ، بمعنى أنه ثابت في مقره، ولذا قالوا في معنى القيوم: هو القائم بنفسه المقيم لغيره، وعلى تقدير صحة كونه يصير معدومًا في كل آن، كما يشير إليه قوله (تعالى): ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، أي: يحيي ويميت، بمعنى يوجد الشيء ويفنيه، فنقول: يصير معدومًا، وينقلب موجودًا، وهكذا في كل زمان من الأحوال ، كما يقتضيه ظهور[5] صفات الجلال ونعوت الجمال إلى أبد[6] الآباد على وجه الكمال ، وعلى هذا المعنى لا يترتب الفساد في المبنى، كما

(١) في الأصل: هو الذي، وقد أثبت ما يناسب السياق.
(٢) في «ع»: بل إنه أمر موهوم.
(٣) كذا في «ع»، وفي الأصل: بنفسه.
(٤) في الأصل: مجموعون.
(٥) كلمة «ظهور» ليست بالأصل، وهي في «ع».
(٦) في الأصل: الأبد ، والمناسب للسياق ما أثبت.



حقق في إعادة أعضاء الأشباح فليكن كذلك في أجزاء الأرواح، وقد قال (تعالى): ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦].

فما اختلف[1] العاصي والمطيع في مقام العقاب والثواب، وهذا فصل الخطاب، والله أعلم بالصواب.

قول ابن عربي: إن ولاية الرسول أفضل من نبوته

العشرون: قوله في الفص العزيري: إن ولاية الرسول أفضل من نبوته[2]. انتهى.

ولا يترتب عليه كفر، ولا فسق، ولا بدعة، كما لا يخفى؛ لأن هذه مسألة اختلف فيها الصوفية، وأصل وضعها أنه يقال: ولاية الرسول أفضل من رسالته؛ لأن ولايته المختلف فيها هي في زمان نبوته، وأما ولايته الكائنة قبل نبوته فلا يصح أن يقال: أفضل من نبوته، فإنه كفر بلا خلاف؛ إذ لا يكون الولي أفضل من النبي كما حقق في محله أن من قال: الولي أفضل من النبي يكفر، وإنما بقى الكلام في نبوته المعبر عنها بولايته ورسالته، واختلاف الأفضلية[3] في أي نسبة، فقال بعضهم: إن ولايته أفضل، لكون توجهه حينئذ إلى الحق بخلاف رسالته، فإنه متوجه في حالته إلى الخلق، وهذا التفصيل من هذه الحيثية في التفضيل لا بأس به عند أهل التحصيل، إلا أنه يلزم منه أن يكون النبي الذي لم يؤمر بتبليغ الوحي إلى الخلق يكون أفضل وأكمل ممن أوحي إليه، وأمر بتبليغ ما لديه، وهو خلاف الإجماع، اللهم إلا أن يقال المراد بيان أفضلية النسبتين المجموعتين في الرسول بطريق الانفراد، فإن مرتبة جمع الجمع أكمل عند جميع العباد،

(١) كذا بالأصل و «ع» ولعلها: فقد اختلف.
(٢) شرح الفصوص ص(١٨٩) بتصرف. (٣) كذا بالأصل، وفي «ع»: لأفضليته.



ولذا قال بعض العلماء: إن مقام رسالة نبينا أفضل من مقام ولايته، وإنما أدرجه المؤول وجعله من قبيل القول المشكل، ليوهم العوام أن سائر الاعتراضات مثله في قبول التأويل المحتمل[1].

نعم ذكر بعضهم أن نهاية النبي بداية الولي، وظاهره الكفر، إلا أن له تأويلاً حسنًا وتوجيهًا مستحسنًا، وهو أن الولي لا يصير وليًّا باهرًا إلا إذا عمل بجميع ما أتى به النبي أولاً، وآخرًا، وظاهرًا، وباطنًا.

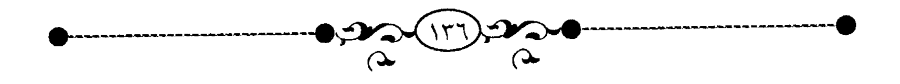
الحادي والعشرون: قوله في فص عيسى (عليه السلام): إنه لما كان يحيي الموتى قال بعضهم بحلول الحق فيه، وقال بعضهم: هو الله، وكفروا، فقال (تعالى): ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧].

ادعاء ابن عربي أن النصارى لا يكفرون بقولهم: إن المسيح هو الله فقط

فجمعوا بين الكفر والخطأ في تمام الكلام، فإن كفرهم ليس بقولهم: إنه[2] الله فقط [لأن هذا الكلام بانفراده حق، وليس بكفر][3]، ولا بقولهم: المسيح ابن مريم فقط؛ لأنه ابن مريم بلا شك، بل بمجموع الكلامين كفروا[4]. انتهى.

ولا يخفى انحلال مثل هذا الكلام على أدنى العوام؛ لأن أحدًا لا يقول من قال: إن زيدًا هو الإله يكفر بأحد جزئي كلامه، بل بتركيبهما وفق مرامه، مع أن كل جزء يسمى قولاً لا كلامًا، كما حقق في محله، ومع

(١) ما أشف رؤية هذا الإمام، فإن بعض أهل الباطل عندهم التواء في عرض أمورهم لخديعة من لا يتدبرون الأمور، وما أكثرهم، نسأل الله (عز وجل) أن يؤيد دينه بأهل الفهم والورع، وأن يجعلنا منهم، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.
(٢) في الأصل: إن، والمناسب ما أثبت.
(٣) ما بين المعكوفتين ليس بالمطبوع.
(٤) شرح الفصوص ص (١٩٥ ـ ١٩٦)، والجملة الأخيرة ليست بالمطبوع.



هـذا لا يتعلق الاعـتراض بالكفـر على قوله، إلا أن المؤول ذكـر أن شراح الفصـوص كالقيصـري ، والجندي والجامي[1] اتفقوا أن مـراد الشيخ بهـذا القول أنهم إنما كفروا بحصر الحق في عـيسى؛ لأنه (تعالى) ليس محصورًا، بل إنه (سبحانه) في جميع العالم متجليًا. انتهى.

ولا يخفى أنه معارضة صريحة لكلامه سبحـانه، ومناقضة قبيحة لمرامه (عز شأنه).

وأما بحث التجلي في أفراد العالم فهـذا أمر ظاهر لا يخفى على أحد من بني آدم، بل ليس له ارتباط بما تقدم، فالكفر راجع إليهم، حيثما فهموا كلام شيـخهم ، وحملوه على محـمل باطل زعموه حقًّا عندهم، وهؤلاء وإن كانوا بحسب الظاهـر من العلماء، لكنهم وقعوا فيـما وقعوا فيـه لفساد أساسهم في البناء، فقد ورد : حبك الشيء يعمي ويصم[2]، وقد قيل: كل

(١) في الأصل: كالقصيري ، والجنيدي، والصواب مـا أثبت، والقيصري هو داود بن محمود المتوفي (٧٥١) ـ ترجمـته في الأعلام (٢/ ٣٣٥)، والجندي هو مؤيد الدين بن مـحمود ابن صاعد بن محـمد الخاتمي الصوفي كما في كـشف الظنون (٢/ ٢٤٥)، والجامي قد سبق ذكره.

(٢) **حديث ضعيف.**

رواه أبو داود (٥١٣٠)، وأحـمـد (٥/ ١٩٤)، (٦/ ٤٥٠)، والبـخـاري في «تاريخـه الكبـير» (٢/ ١٠٧) ، وعـبد بن حـميـد (٢٠٥)، والفـسوي في «المعـرفة والتـاريخ» (٢/ ٣٢٨)، والقـضاعي في «الشـهاب» (٢١٩)، والطبـراني في «الأوسط» (٤٣٥٩)، وفي «الشاميين» (١٤٥٤)، وابن عدي (٢/ ٣٩)، والبيهقي في «الشعب» (٤١١)، وفي الآداب (٢٢٩) والدولابي في «الكنى» (١/ ١٠١) ، وابن عـسـاكر في «تاريخ دمـشق» (١٠/ ٥٢٣)، (١٥/ ٣٠٣)، (١٦/ ١٨٦ ـ ١٨٨) كلهم من طريق أبي بكر بن أبي مريم عن خالد بن محمد عن بلال بن أبي الدرداء عن النبي (ﷺ) ، فذكره.

وأبو بكر ضعيـف، ورواه ابن عساكر (٦١/ ٢٣٢) من طريق عبـد الله بن هانئ عن أبيه عن إبراهيم بن أبي عبلة عن بلال بن أبي الدرداء عن أبيه مرفوعًا به.

وعبد الله بن هانئ متهم بالكذب.

وأورده أبو حنيفة في مسنده عن عبدالله بن أنيس ص (٥٨٣ ـ ٥٨٥)، فقال ابن =



إناء يترشح بما فيه تنبيه على أنه (سبحانه) يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، وقد صارت ضلالتهم سببًا لضلالة جماعة من السفهاء، وإنما قلنا هذا بناء على نقل هذا المؤول، ولعله حذفه من كلام شيخه من صريح الباطل، كما أشار إليه بقوله: وفي الواقع عبارة: إن الله هو المسيح ابن مريم مفيدة للحصر، وأن قول الشيخ يشير إليه حيث بين أن مجموع الكلام هو الكفر. انتهى.

ولا يخفى أن هذا المبنى المفسد للمعنى ليس في كلامه على ما نقله من بيان مرامه، ثم مما يدل صريحًا على بطلان هذا المبدأ الكاسد والمنشأ الفاسد أنه لو قال أحد: إن محمدًا هو الله فلا شك أنه يكفر بالإجماع، خلافًا لمذهب ابن عربي وشراح كلامه وسائر الأتباع، حيث لم يعرفوا الحكمة في فصل ضمير الفصل المشار إليه إلى كمال العدل تنبيهًا على اختلاف طوائف النصارى حيث قال بعضهم: إن الله ثالث ثلاثة، وقال آخرون: إن الله هو المسيح ابن مريم وحده من غير اندراجه في الثلاثة، فبين الله (سبحانه) أن الحصر كفر، كالزيادة في عدد الآلهة، وقيد الثلاثة بيان الواقع من تلك الطائفة.

وأما قول من قال: إن الله ثالث ثلاثة كفر وقوله تعالى (سبحانه):

= عساكر (١٣/ ٣١٦): منكر بهذا الإسناد.

قال الشوكاني في الفوائد ص (٢٥٥):

ذكره ابن الجوزي والصغاني في «الموضوعات»، وهو في سنن أبي داود بإسناد ضعيف، فيه بقية وابن أبي مريم، وهما ضعيفان، وليسا ممن يضع، وقد تعقب العراقي من زعم أنه موضوع، وقال: ليس بشديد الضعف، وهو حسن، فرد ذلك المعلمي، وضعفه، وهو الصواب، ولكن رواه البيهقي في الشعب (٤١٢) عن أبي الدرداء موقوفًا، وإسناده صحيح.



﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]. إيمان، فمردود إذ لا مناسبة بين الآيتين، لا في العبارتين ولا في الإشارتين، فإن المعية الإلهية حال النجوى وغيرها ثابتة بالإجماع من غير نزاع[1] حيث قال (تعالى): ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

وخصوص العدد لا مفهوم له، مع أنه (سبحانه) عمم هذا المعنى بحيث دخل ثالثهم أيضًا في هذا المعنى بقوله: ﴿وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[المجادلة: ٧]، فالمعية مطلقًا إيمان، والمشاركة في الألوهية كفر وكفران سواء فيها الكثرة والقلة الشاملة للاثنينية.

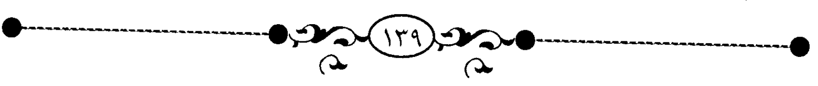
قال (تعالى): ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

والحاصل: أن المراد هو تعريف المريد بالتوحيد ليحصل له مقام المريد، والله يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد.

وأما قول المؤول: إنه (سبحانه) مبدأ جميع الآثار، وله من هذه الحيثية مع جميع الأشياء نسبة المقارنة والمعية، فهو من حيثية المعية، عين جميع الأشياء، فحصره في عيسى موجب للتقييد، لأنه كذب، فظاهر البطلان، فإن المعية الثابتة في قوله (تعالى) : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ليست بمعنى المقارنة والمقاربة الحسية، بل محمولة على المعية بالعلم والنصرة ونحو ذلك من الأمور المعنوية، ومع هذا لا يلزم من المعية النسبة العينية؛ لأن وجود زيد مع عمرو لا يقتضي أن أحدهما عين الآخر، بل العينية توجب الحلول والاتحاد والجسمية.

فيجب أن ينزه عن أمثال ذلك الباري المتعال، فإن كون الواجب

(٢) في الأصل : النزاع.



الوجود عين الممكن الوجود من المحال، فنرجو من الله أن يحسن الأحوال، ويحفظنا من الخطل والخلل في الأفعال والأقوال[1].

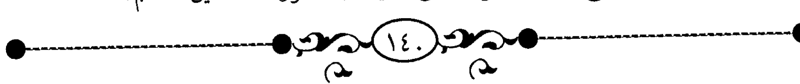
تصويب ابن عربي لعبادة بني إسرائيل العجل

الثاني والعشرون: قوله في فص هارون (عليه السلام): إنما لم يسلط[2] الله (سبحانه) هارون على عبدة العجل، كما سلط موسى (عليه السلام) حتى يعبد الله في جميع الصور، ولهذا ما بقى نوع من أنواع العالم إلا وقد عبد إما عبادة تأليهية كعبدة الأجسام والكواكب، وإما عبادة تسخيرية كعبدة[3] الجاه والمال والمناصب والهوى أكثر ما عبد من دون الله، قال (تعالى): ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾[4] [الجاثية: ٢٣]، انتهى.

وليس في ظاهر كلامه كفر، كما لا يخفى، إلا أنه يفهم من باطن مرامه كما تبين مرة بعد أخرى في مقامه أن مراده بهذا كله أنه (سبحانه) عين جميع الأشياء، فيقتضي أن يكون معبودًا في صور جميع مظاهر الأسماء، وبطلانه ظاهر عند[5] العلماء، وإن أخفى على بعض السفهاء، ولو زعم الجهلة أنهم من الكبراء على أن دعوى عموم الاقتضاء باطلة لعدم صحة عبودية جميع الأشياء، هذا وقد خلط المؤول هنا في ذكره من حل المشكل[6] بين الحق مما ليس تحته طائل، فأعرضنا عن كلامه لعدم تحقيق مرامه.

الثالث والعشرون: قوله في فص موسى (عليه السلام): أنه لما جعل الله[7] (سبحانه) عين العالم حين أجاب فرعون حال الخطاب والعقاب، فخاطبه فرعون بذلك اللسان، وبنى عليه أساس البيان، فقال: ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَٰهًا

(١) في الأصل: من الأقوال، وقد أثبت ما في «ع».
(٢) كلمة (لم) ليست بالأصل، والسياق يقتضيها.
(٣) كذا في «ع»، وفي الأصل: كعبد.
(٤) شرح الفصوص ص (٢٨١).
(٥) في الأصل: على، والمناسب ما أثبت.
(٦) كلمة: «المشكل» ليست بالأصل، وهي في «ع».
(٧) في الفصوص المطبوع: فلما جعل موسى (عليه السلام) المسؤول عنه عين العالم.



تبرير ابن عربي لتهديد فرعون لموسى بالسجن إن لم يتخذه إلـهًا

غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٩]؛ لأنك أجبت بجواب يوافق أمثالي من المدعين(١) إلى آخر ما ذكره من كلام المبطلين، وهـٰذه منه مسألة جزئية مبنية على قاعدة كلية له في العينية، التي هي مذهب الوجودية، والدهرية، والحلولية والاتحادية الذين وقع الإجماع على كفرهم من الطوائف الإسلامية، كما دلت(٢) عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وعقائد السادة الصوفية الرضية(٣) من الجماعة السنية السنية البهية.

قال المؤول: إن موسى (عليه السلام) لما قال: رب المشرق والمغرب، وهو بلسان الإشارة أنه (سبحانه) عين العالم؛ لأن الرب عبارة عن المربي، والموجد، والمنشئ، وهو مبدأ الآثار والأحكام والمبدأ المقارن عين كما تقدم، فقال فرعون: إنك جعلت الرب عين العالم، وأنا من العالم، ولو كنت من بني آدم فأكون في دعوى الألوهية صادقًا وفي ادعاء الربوبية معك موافقًا، وأنت ولو كنت معي في هـٰذا الأمر شريكًا، إلا أن مرتبتي مرتبة التحكم بحسب الظاهر، فعارضه بأن لي أيضًا تحكمًا(٤) بالأمر الباهر، كما بينه بقوله: ﴿ أَوَ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ﴾[الشعراء: ٣٠].

قال فرعون: ﴿ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [الشعراء: ٣١]، وبالجملة هـٰذه المكالمة بلسان الفطرة، لا بلسان الفكرة، انتهى.

ولا يخفى أن هـٰذا ليس جوابًا عن فساد كلامه، وإنما توضيح لتحقيق مرامه.

الرابع والعشرون: قوله في هـٰذا الفص: إن فرعون كان في منصب

---

(١) شرح الفصوص ص (٣٠٣). (٢) في الأصل: دل، والصواب ما أثبت.
(٣) كذا بالأصل، وفي «ع»: المرضية.
(٤) في الأصل: تحكم.



تصويب ابن عربي لادعاء فرعون الربوبية

التحكم وصاحب السيف[1]، ولذا قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، يعني: وإن كان كلهم أربابًا بنسبة البعض إلى البعض، لكن أنا الرب الأعلى، لأني صاحب الحكم الباهر بحسب الظاهر[2]، ولما عرف السحرة صدقه في تلك الدعوى لم ينكروا عليه هذا المعنى، بل أقروا حيث قالوا: إنما تقضي هذه الحياة الدنيا، فصح قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

فإن غيره وإن كان عين الحق فأما في الصورة فهو عين الحق مما بين الخلق، فقطع أيديهم وأرجلهم في عين الحق بصورة الباطل[3]، فانظر إلى هذا الكلام العاطل الذي ليس تحته طائل، وإنما صار سببًا لضلالة الجاهل والغافل، وإن كان في صورة العاقل والفاضل الكامل، فإن العبرة في الاعتقاد فيما بين العباد، وإلا فقد سبق الكفرة من الحكماء من عجز عن فهم كلامهم جملة من نظر[4] بعدهم من الفضلاء وسائر العقلاء، لتعلم أن الله يضل من يشاء، ويهدي من يشاء.

والمؤول لما عجز عن حل المشكل انتقل إلى توضيح كلامه، وتصحيح مرامه بحيث شاركه في بطلان مقامه، واستحق ما استحق من كفره وملامه، وهذا آخر الاعتراضات الواردة على كلماته المشتملة على أنواع من الكفريات، وأعظمها دعوى العينية، ثم دعوى أنها لا غير ولا عين، ثم الطعن في الأنبياء، ثم دعوى أنهم يستفيضون من خاتم الأولياء، ثم إنكار تعذيب[5] النار للكفار مؤبدًا في دار البوار، بل كتبه مشحونة بمثل هذه الأوزار، إلا أنها مخلوطة بكلام الأبرار، ليلبس الحق بالباطل، ويزين الردى

(١) في المطبوع: صاحب الوقت.
(٢) كلمة بحسب ليست في «ع».
(٣) شرح الفصوص ص (٣٠٥ ـ ٣٠٦).
(٤) في «ع»: ظهر.
(٥) سقطت كلمة «تعذيب» من «ع».

بالعاطل، منها ما نقله عنه الآبق شمس الدين[١] في رسالته على طريقته أنه قال في الفصوص: إن من ادعى الألوهية فهو صادق، وأنكر على قول العلماء: إن وجود الفاني لا يضمحل، ولا يمحو عند فنائه بالذات حقيقة، بل حسًّا وخيالاً، وإن الموجودات مستقلة مستندة إلى ذواتها، وليست للحق (سبحانه) ظلالاً. انتهى.

وهذا كما ترى عين ما قال شيخه من دعوى العينية سواء يوافق الحلولية، أو يطابق الاتحادية، فعلى كل حال هو من الطائفة الإلحادية لمخالفته لما هو مقرر في العقائد الشرعية التي بينها العلماء الإسلامية، وقد أغرب حيث استدل على صحة كلام ابن عربي بكلام أتباعه، كشراح كلامه ووضاع مرامه، ثم خلط وخبط بإيراد كلام الوجودية الموحدة والوجودية الملاحدة في الشاهد على طبق الواحد.

وأما قول المؤول المشهور بالشيخ المكي من أنه مدة سبع وثلاثين سنة[٢] في خدمة كلام ابن عربي، فدل على أنه جاهل غبي حيث ضيع وعطل أمره فيما لا ينفعه، بل يضره، فلو اشتغل بالكتاب والسنة لرأى خيره، واتقى شره، وضره، وضلاله، وكفره، وانظر إلى قول حجة الإسلام[٣]: «ضيعت قطعة من العمر العزيز في تصنيف البسيط والوسيط والوجيز»[٤]، مع أن الوجيز[٥] هو مدار مذهب الشافعي من طريق النووي، والرافعي، ثم انتقاله من حاله ومقامه في طريق الفقهاء إلى تصنيف الإحياء[٦]، وقد مات وصحيح البخاري فوق صدره، رجاء حسن الخاتمة في أمره.

(١) في الأصل: كتبت هكذا: الآق الشمس الدين، وقد أثبت ما ظهر أنه يناسب السياق.
(٢) كلمة «سنة» ليست بالأصل، وهي في «ع».
(٣) هو الغزالي رحمه الله المتوفي سنة ٥٠٥ هـ.
(٤) هذه كتب للغزالي في فقه الشافعية.
(٥) في «ع»: الأخير.
(٦) غير واضحة بالأصل، وقد استدركتها من «ع».

بيان بطلان دعوى شارح الفصوص أن ابن عربي خاتم الولاية المحمدية

وأما قوله: إن شيخه خاتم الولاية الخاصة[1] المحمدية، وأنه لم يوجد أحد بعده على قلب محمد في الحالة[2] الظاهرية والباطنية فمجرد دعوى ليس تحتها طائل أو معنى، إذ لا دليل على مرامه، بل وجود كثير من أكابر الأولياء بعده[3] حجة بينة على بطلان كلامه.

وعلى تقدير صحة هذه الواقعة في منامه[4] فيكون تأويلها أنه متلبس بالكفر والإيمان، وأنه التبس عليه الحق والبطلان[5]، وأن الفضة البيضاء عبارة عن الملة الحنفية[6] النوراء، كما يشير إليه قوله (ﷺ) في تعبيره عنها باللبن؛ لأنه أبيض كاللبن، وأن الذهب الأحمر المشتبه بنار سقر عبارة عما ذهب إليه من أنواع الكفر حيث ذهب به عن الإيمان وحقيقة الأمر، فهو بهذا المعنى خاتم الأولياء من الشياطين الأغبياء، وصدقت رؤياه، فإن مثله ما ظهر بعده، ولا يظهر إن شاء الله مثله، فإن مضرة مذهبه وشرارة مشربه أضر من الدجال ونحوه، وأشر من تصانيف النصارى؛ لأن كل أحد من أهل الإسلام يظهر لهم بطلان كلام الدجال وأقوال النصارى في الحال، وكلام ابن عربي في قلب الغبي الجاهل بعلوم النبي مثل السم في المسام، وأما قوله: إن لشيخه مصنفات قاربت الألف، ومنها الفتوحات المكية التي أبوابها قريبة من الألف وأن له تفسير القرآن قدر الفتوحات مرتين المسمى بالجمع والتفصيل في أسرار التنزيل فغير مفيد في مقام التأويل؛ لأن زبدة تصانيفه الفصوص والفتوحات وعمدة ما فيهما من الحقائق المختصة به هذه الكفريات والهذيانات، والعبرة بتحقيق قوة الدراية، لا بتدقيق كثرة الرواية، ثم قس

(١) غير واضحة بالأصل، وقد استدركتها من النسخة الأخرى.
(٢) غير واضحة ، وقد استدركتها من النسخة الأخرى.
(٣) غير واضحة بالأصل، وقد استدركتها من الأخرى.
(٤) هنا كلمة غير واضحة ، وقد استدركتها من الأخرى.
(٥) هنا سقط صفحتين متتاليتين، من قوله : وأن الفضة إلى وتزيين المظاهر.
(٦) كذا بالمطبوع، والظاهر أنها الحنيفية.

على هذا ما ذكره المؤول في تعظيم شأنه وتضخيم برهانه بما يظنه أنه من الكرامات، وقد احتمل على تقدير صحتها أن يكون من الاستدراج بإظهار خوارق العادات، كما وقع لفرعون وأمثاله من أرباب الضلالات، وأما ما ذكره من ملاقاة شيخه مع شيخ الإسلام شهاب الدين السهروردي من غير مكالمة ومخاطبة ، وأنه سأل كل عن حال الآخر، وأنه قال شيخ الإسلام: رأيته بحرًا لا ساحل له، وأنه قال في حق السهروردي: رأيت رجلاً مملوءًا من السنة من قرنه إلى قدمه فمحمول على ما عرف كل من أحوال الآخر، وتخيل ذلك الوقت، وتصور من غير اطلاع لشيخ الإسلام على ما وقع له من الكلام المذموم عند الأعلام مع احتمال أنه كان قبل ظهور ما استحق من الملام، على أن في عبارته نوعًا من إشارته إلى أنه بحر ليس له مقر، وقد قال (تعالى): ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢]، فإن بحر الشريعة عذب فرات سائغ شرابه؛ لأنه ممزوج بالحقيقة، بخلاف بحر الحقيقة، فإنه قد يكون ملحًا أجاجًا إذا لم يكن على طريقة الشريعة والطريقة، بل قالوا: إن الشريعة كسفينة الطريقة المارة على بحر الحقيقة فمن ركب السفينة قد نجا، ومن أعرض عنها فقد غرق، وقال: النجا النجا، ولا حصل له الملجأ ولا المنجا فعليك الالتجاء لسفينة نوح، وأمثاله من أرباب الفتوح إن أردت أن يحصل لك روح في الروح، ثم من راح في هذه السفينة من الصباح إلى الرواح أدرك النجاح الفلاح[1] في الدنيا حيث ثبت على الدين القويم والصراط المستقيم، وكذا يمر في العقبى على الصراط الذى على متن الجحيم ويستقر في دار النعيم بالعيش المقيم والتشرف باللقاء العظيم، والثناء الكريم، كما قال (تعالى): ﴿سَلَامٌ قَوْلاً مِن رَّبٍ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، وأما ما نقله من

رد المؤلف (رحمه الله) على من زكى ابن عربي لتزكية بعض العلماء له

(١) كذا في «ع»، ولعلها: والفلاح.



أن الشيخ ابن عبد السلام قال في حق ابن عربي: إنه صديق، فمنقوض بما تقدم نقل الجزري بسنده الصحيح إليه أنه قال في حقه: إنه زنديق، وعلى تقدير صحة الأول أنه[1] كان قبل ما يظهر منه ما وجب الكفر، فتأمل، وأما ما أسنده إليه من لبس الخرقة منتهيًا إلى معروف الكرخي آخذًا من الإمام علي ابن موسى الرضى وآبائه الكرام إلى النبي فليس له صحة عند العلماء الكرام وأصحاب السير من المحدثين الفخام، ثم قوله: وأخذ الحسين[2] أيضًا عن جده عن جبريل عن الله جل جلاله، وعم نواله ظاهر[3] البطلان عديم البرهان، وكان طريق خدمته من طريق المشايخ إلى أويس، وأنه أخذ عن عمر وعلي (رضي الله عنهما) فغير معروف، بل المشهور أنهما لبسا خرقة النبي لا أويس وإن كان هو أيضًا غير صحيح مع أنَّ الاعتبار بالحرفة لا بالخرقة، فقد قال أبو يزيد: طلب منه خرقته ليفيد له في مقام المزيد، فقال له: لو لبست جلد أبي يزيد لا ينفعك إلا بالعلم النافع والعلم الصالح[4]، ويفعل الله ما يشاء، ويحكم ما يريد، ويؤيده أنه جعل قميصًا له كفنا لرئيس المنافقين للإشعار بأن لباس الظاهر، وتزيين المظاهر لا ينفع إذا لم يكن صاحبه من الموافقين، ثم اعلم أن صاحب الشفاء ذكر أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أحرق عبد الله بن سبأ لأنه[5] قال له: أنت الإله حقًّا، وقتل عبد الملك بن مروان المتنبي، وصلبه، وفعل ذلك غير[6] واحد من الخلفاء والملوك[7] وأشباههم، وأجمع علماء وقتهم على تصويب فعلهم، وأجمع فقهاء بغداد أيام المقتدر بالله على قتل الحلاج[8] لدعواه الألوهية، والقول

(١) كذا في «ع»، ولعلها: «فوجهه أنه».
(٢) كذا في «ع»، ولعله قد سقطت كلمة «عن».
(٣) كذا في «ع»، ولعلها: فظاهر.
(٤) كذا في «ع»، ولعلها: والعمل الصالح.
(٥) كذا في «ع»، وهو الصواب، وفي الأصل: أنه.
(٦) كلمة (ذلك) ليست بالأصل، وقد استدركتها من الشفاء.
(٧) في الأصل: الملك، وقد أثبت ما في الشفاء.
(٨) هو الحسين بن منصور، ترجم له الذهبي في «السير» (١٤/ ٣١٣ ـ ٣٥٣)، وذكر فيها كثيرًا من قبائحه، نسأل الله العافية.



بالحلول، وقوله: أنا الحق، وما في الجبة إلا الله، مع تمسكه في الظاهر من حاله بالشريعة، ولم يقبلوا توبته [١]، حيث عدوه زنديقًا وإن كان في الصورة صديقًا، والحاصل أنه كان كغيره من جهلة المتصوفة المنتمين إلى الإسلام والمعرفة، حيث قالوا: إن السالك إذا وصل فربما حل الله فيه، كالماء في العود الأخضر، بحيث لا تمايز ولا تغاير ولا اثنينية، وصح أن يقول: هو أنا، وأنا هو، مع امتناعه حقيقة، كصيرورة أحد الشيئين بعينه الآخر، والآخر بعينه هو، بحكم العقل وشهادة ضرورة المشاهدة أنه من المحال بدون احتياج إلى استدلال ، ولا يمتنع مجازًا بأن يكون بطريق وحدة، إما اتصالية، كجمع ماءين في إناء واحد، أو [٢] اجتماعية، كامتزاج ماء وتراب، حتى صار طينًا، وإما بطريق كون وفساد كصيرورة ماء وهواء بالغليان هواءً واحدًا، أو [٢] استحالة أي تغير كصيرورة جسم بعد كونه سوادًا بياضًا وعكسه، وهذا كله في الحادثات القابلة للتغيرات، بخلاف ذات الله (تعالى) وما له من الصفات، فإنه من المحال أن يحل في شيء من الممكنات، أو يتحد مع المخلوقات ، إذ لا مناسبة بين القديم ورب الأرباب والحادث، لا سيما من التراب ، ثم اعلم أن الله (سبحانه) قد حكى مقالات المفترين عليه وعلى رسله في كتابه على وجه الإنكار لقولهم، والتحذير من[٣] ضلالهم، والوعيد على وبالهم في مآلهم، وكذلك وقع في أمثاله من أحاديث النبي (ﷺ) وعلى آله، وأجمع السلف والخلف من أئمة الدين على ذكر حكايات الكفرة والملحدين في كتبهم، وفي مجالسهم ، ليبينوها للناس، وينقضوا شبههم الموجبة للالتباس ، وإن كان ورد لأحمد بن حنبل إنكار لبعض هذا على الحارث بن أسد المحاسبي بما حكاه في الرعاية، فقد صنع أحمد بن حنبل مثله في رده على الجهمية وعلى القائلين بأن القرآن مخلوق من المعتزلة، ولعل الفرق أن كلام الأول حكاية عقائد باطلة ثابتة بالكتاب والسنة

(١) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى (ﷺ) للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ص (٢٩١).

(٢) كذا في «ع»، وفي الأصل: «و».

(٣) في الأصل: مع ، وقد أثبت ما يناسب السياق، وكذا هي في «ع».

مستغنية عن البيان في ميـدان العيان، أو كأنه أورد أدلة الخصم، وأوضحها، ثم ذكر بينة نفـسه وحجتـه، ورجحهـا، بخلاف كلام الثاني ، حـيث ذكر واقعة حـال محتاجة إلى جـواب سؤال، كما وقعت لنا فـي هـٰذا الكتاب، والله أعلم بالصواب.

هـٰذا وقد صرح العلماء بأن رد مذهب القدرية والجبرية وأمثالهما فرض كفاية، حفظًا للشريعة والصيانة والحماية، ولا شك أن كفر الطائفة الوجودية أظهـر، وضررهم على الطـوائف الإسلامـية أكـثر، حـيث صنفـوا الكتب والرسائل، وأوردوا فيها ما يشتبه على العامة، حيث استدلوا بالكتاب والسنة ما يتـوهم فيه الموافـقة والمطابقـة لتكون وسائل لضلالـة كل طالب وسائل، بخلاف كلام ابن منصور[1] : أنا الحق، وأبي يزيد[2]: ليس في جبتي سوى الله، ونحـو ذلك، فإنه أخف من وجـهين: أحـدهما أنه أقـرب إلى قبـول التأويل، وثانيهما عدم ثبوت مـا قيل، فلا عبرة بما نقلته[3] هـٰذه الطائفة عن أبي يزيد من أن أدنى منزلة العـارف أن يجري فيـه الحق، ويجري فيـه حال الربوبية ، مع أن هـٰذا لو صح عنه فـهو قابل التأويل[4] بأن هـٰذه مزلة قدم

(١) في الأصل: المنصور، فسقطت كلمة (ابن) ، وهو الحلاج، وقد سبق الكلام عنه.

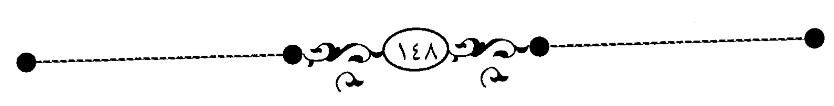
(٢) هو أبو يزيد البسطامي : طيفور بن عيسى بن شروسان، أحسن به الذهبي الظن، فقال عنه في «السيـر» (١٣/ ٨٦): سلطان العارفين، وقال: جـاء عنه أشياء مشكلة ، لا مـساغ لها، الشـأن في ثبوتهـا عنه، أو أنه قالهـا في حال الدهشة والسكر والـغيبـة والمحو، فيطوى، ولا يحـتج به، إذ ظاهرها إلحاد، مثل: سبـحاني، وما في الجـبة إلا الله، ما النار؟ لأستندن إليهـا غدًا، وأقول: اجعلني فـداء لأهلها، وإلا بلعتها. مـا الجنة؟ لعبة الصبيـان، ومراد أهل الدنيا، ما المحـدثون؟ إن خاطبهم رجل عن رجل ، فقـد خاطبنا القلب عن الرب.

وقال في اليهود : ما هؤلاء ؟ هبهم لي، أي شيء هؤلاء حتى تعذبهم؟!.

قلت : إن ثبتت عنه هذه الأقوال فهو ملحد زنديق، ولا وجه للاعتذار عنه.

(٣) كذا في «ع»، وفي «الأصل»: نقله.

(٤) كذا بالأصل، وفي «ع»: أن يؤول.



السالك في هذا المقام، ولا يلزم منه تحسين الكلام، وتزيين المرام، وأما ما نقل عنه أن الصوفي قديم الذات، أزلي الصفات، فلا يصح عنه قطعًا؛ لأنه إن أراد معناه الظاهر فهو الكفر الباهر، وإن أراد أنه قديم الذات والصفات باعتبار كونه معلومًا عند القديم الحقيقي، فتخصيصه بالصوفي لا وجه له، اللهم إلا أن يقال: إن هذا المعنى يظهر للصوفي دون غيره من أهل العلم العرفي، وقس على ذلك ما ذكروا هنالك، فإنه لا يحل لمسلم أن يترك الاعتقاد المفهوم من الكتاب والسنة والمعلوم عند علماء الأمة، ويميل إلى كلام هذه الطائفة وتَقوُّل[1] هذه الجماعة، فإنها مجرد رواية من غير دراية، يجب أن يحكم بأنها لا أصل لها، بل مصنوعة موضوعة من أهلها إلا إذا كانت ثابتة من طرق صحيحة أو حسنة، أو يكون ناقلها معروفًا بأنه ثقة، كالقشيري فإنه [2] نقل عن الجنيد من لم يحفظ القرآن، ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا مقيد بالكتاب والسنة، ثم رأيت منقولاً في بعض التواريخ أن ابن عربي انتقل من بلاد الأندلس بعد التسعين وخمسمائة، وجاور بمكة، وسمع بها الحديث، وصنف الفتوحات المكية بها، وكان له لسان في التصوف ومعرفة لما انتحاه من هذه المقالات، وصنف بها كتبًا كثيرة بها[3] مقاصده التي اعتقدها، ونهج في كثير منها مناهج تلك الطائفة، ونظم فيها أشعارًا كثيرة، وأقام بدمشق مدة، ثم انتقل إلى الروم، وحصل له فيها قبول وأحوال جزيلة، ثم عاد إلى دمشق، وبها توفي. انتهى.

ثم قال صاحبه: ونقلت ذلك من خط أبي حيان، وذكره الذهبي في العبر، فقال صاحب التصانيف، وقدوة القائلين بوحدة الوجود، ثم قال:

(١) كذا بالأصل، وفي «ع»: ولقول.
(٢) كذا في «ع»، وفي الأصل: «فإن».
(٣) كذا بالأصل، وهو أنسب، وفي «ع»: بما.



ذكر بعض أقــوال العلماء في ابن عــربي

وقد اتهم بأمر عظيم[1]، وقد وصف شيخ الإسـلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ابن عربي هـذا وأتباعـه بأنهم ضُلال وجهال خارجون عن طريقة الإسلام؛ لأنه قال فيما أنبأني الحافظان زين الدين العراقي ونور الدين الهيثـمي في شرحه على المنهاج للنووي في باب الوصيـة بعد ذكره طوائف المتكلمين: وهكذا الصوفيـة ينقسمون، كانقسام المتكـلمين، فإنهما من واد واحد، فمن كان مقصوده معرفـة الرب (سبحانه) وصفاته وأسمائه والتخلق بما يجـوز التخلق به منهـا، والتـحلي بأحوالهـا، وإشراق أنوار المعـارف[2] الإلهية وأسرار الأحوال السنيـة لديه فذلك من أعلم العلماء ، ويصرف إليه في الوصية للعلماء والوقف عليهم، ومن كـان من هؤلاء الصوفية المتأخرين كابن عربي وأتباعه فهم ضلال وجـهال خارجون عن طريق الإسلام، فضلاً عن العلماء الكرام انتهى.

وذكره الذهبي في الميزان، فقال: صنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة، وقال أشـياء منكرة، عدها طائفة من العلماء مـروقًا وزندقة، وعدها طائفة من الـعلماء من إشارات[3] العارفين ورموز السـالكين، وعدها طائفة من متشابه القول، وأن[4] ظاهرها كفر وضلال، وباطنها حق وعرفان، وأنه صحيح في نفسه، كبير القدر.

وآخرون يقولون: قد قـال هـذا الكفر والضلال، فـمن الذي قال: إنه مات عليه؟ فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وأناب إلى الله، فإنه كان عالمًا بالآثار والسنن قويّ المشاركة في العلوم.

(١) العبر في خبر من غبر (٣/ ٢٣٣). (٢) في الأصل: المارف.
(٣) كذا بالأصل، وفي «ع»: وإرشادات.
(٤) في الأصل: وأما ، وقد أثبت ما في الميزان.



قال: وقولي أنا فيه: إنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنابه عند الموت، وختم له بالحسنى[1].

وأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية، وعلم محط القوم، وجمع بين أطراف عباراتهم، تبين له الحق في خلاف قولهم، وكذلك من أمعن النظر في فصوص الحكم، وأنعم التأمل لاح له العجب، فإن الذكي إذا تأمل في[2] ذلك الأقوال والنظائر فهو أحد رجلين: إما من الاتحادية في الباطن، وإما من المؤمنين بالله[3] الذين يعدون أهل هذه النحلة من أكفر الكفرة[4] انتهى.

وقال في تأريخ الإسلام على ما أخبرني به ابن المحب الحافظ إذنًا عنه وسماعًا: هذا الرجل كان قد تصوف، وانعزل، وجاع، وسهر، وفتح عليه بأشياء امتزجت بعالم الخيال والخطرات والفكرة، واستحكم ذلك حتى شاهد بقوة الخيال أشياء ظنها موجودة في الخارج، وسمع من طيش دماغه خطابًا اعتقده من الله (تعالى)، ولا وجود بذلك أبدًا في الخارج، حتى إنه قال: لم يكن الحق أوقفني على ما سطره لي في توقيع ولايتي أمور العالم، حتى أعلمني بأني خاتم أوليائه المحمدية بمدينة فاس سنة خمس وتسعين، فلما كان ليلة الخميس في سنة ثلاثين وستمائة أوقفني الحق على التوقيع

---

(١) رحم الله الإمام الذهبي، كيف يكون من أولياء الله، وقد كتب الكفر الصريح، ولم يثبت تراجعه عنه؟ إن هذا لشيء عجيب!

(٢) كذا بالأصل، وهو الأنسب، وفي الميزان: من.

(٣) كلمة «بالله» ليست بالأصل، وهي في «ع».

(٣) الميزان (٣/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠)، وتتمة كلامه: نسأل الله العفو، وأن يكتب الإيمان في قلوبنا، وأن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا، وفي الآخرة، فوالله لأن يعيش المسلم جاهلاً خلف البقر لا يعرف من العلم شيئًا سوى سور من القرآن يصلي بها الصلوات، ويؤمن بالله وباليوم الآخر خير له بكثير من هذا العرفان وهذه الحقائق، ولو قرأ مائة كتاب أو عمل مائة خلوة.



بورقة بيضاء، فرسمته بنصه هذا توقيع إلهي كريم من رؤف رحيم إلى فلان، وقد أجزلنا رفده، وما خيبنا قصده، فلينهض إلى ما فُوِّض إليه، ولا تشغله الولاية عن المثول[1] بين أيدينا شهرًا بشهر إلى انقضاء العمر انتهى.

وهذا الكلام فيه مؤاخذة على ابن عربي، فإنه إن كان المراد بما ذكر من أنه خاتم الولاية المحمدية، وأنه خاتم الأولياء، كما أن نبينا محمدًا (ﷺ) خاتم الأنبياء فليس بصحيح، بل كذب صريح، لوجود جمع كثير من أوليائه (تعالى) من العلماء العاملين في عصر ابن عربي وفيما بعده على سبيل القطع، وإن كان المراد أنه خاتم الأولياء بمدينة فاس فهو غير صحيح أيضًا بوجود الأولياء الأخيار بها بعد ابن عربي، وهذا من الأمر المشهور.

قلت: ويا ليته اكتفى بهذا الكذب والزور، ولم يتفوه بما هو صريح في الكفر من أن خاتم الأنبياء يأخذ الفيض من خاتم الأولياء، كما سبق بيانه في أثناء الأنباء[2]، ثم قال: وقد أنشدني شيخنا المحدث شمس الدين محمد ابن المحدث ظهير الدين إبراهيم الجزري سماعًا من لفظه في الرحلة الأولى بظاهر دمشق أن الحافظ الزاهد شمس الدين محمد بن المحب عبد الله بن أحمد المقدسي الصالحي أنشده لنفسه سماعًا وأنشدني ذلك إجازة شيخنا ابن المحبي المذكور شعرًا:

دعى ابن عربي الأنام ليقتدوا ... بأعوره الدجال في بعض كتبه
وفرعون أسماه لكل محقق ... إمامًا ألا تبًّا له ولحزبه[3]

وسئل عنه شيخنا العلامة المحقق الحافظ المفتي المصنف أبو زرعة أحمد ابن شيخنا الحافظ العراقي الشافعي، فقال: لا شك في اشتمال الفصوص

(١) كذا في «ع»، وهو الأنسب، وفي الأصل: المسؤول.
(٢) كذا في «ع»، وهو الأنسب، وفي الأصل: الأنبياء.
(٣) كذا في «ع»، وفي الأصل: **وفرعون أسماء لتقيدوا ... لكل محقق إمامًا لأبنائه ولحزبه**

المشهورة عنه[1] على الكفر الصريح الذي لا يشك فيه، وكذلك فتوحاته المكية، فإن صح صدور ذلك عنه، واستمر عليه إلى وفاته فهو كافر مخلد في النار بلا شك، وقد صح عندي عن الحافظ جمال الدين المزي[2] أنه نقل من خطه في تفسير قوله (تعالى): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] كلامًا ينبو عنه السمع، ويقتضي الكفر في الشرع، وبعض كلماته لم يمكن[3] تأويلها، والذي يمكن تأويله منها[4] كيف يصار إليه مع مرجوحية التأويل، والحكم إنما يترتب على الظاهر.

وقد بلغني عن الشيخ الإمام علاء الدين القونوي - وأدركت أصحابه - أنه قال في مثل ذلك: إنما يؤول كلام المعصومين وهو كما قال[5]، وينبغي أن لا يحكم على ابن عربي نفسه بشيء، فإني لست على يقين من صدور هذا الكلام منه، ولا من استمراره عليه إلى وفاته، ولكنا نحكم على مثل هذا الكلام بأنه كفر انتهى.

وما ذكره شيخنا من أنه لا يحكم على ابن عربي نفسه بشيء خالفه فيه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني لتصريحه بكفر ابن عربي كما سبق عنه، وقد صرح بكفر ابن عربي واشتمال كتبه على الكفر الصريح الإمام رضي الدين أبو بكر محمد بن صالح المعروف بابن الخياط، والقاضي شهاب الدين أحمد بن أبي بكر علي الناشري الشافعيان[6].

---

(١) كلمة (عنه) ليست بالأصل، وقد استدركتها من كتاب «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» للعلامة البقاعي.

(٢) في الأصل: المزني، وهو خطأ، والحافظ المزي معروف.

(٣) كذا بالأصل، وفي «ع»: لا يمكن.

(٤) في الأصل: فيها، وقد أثبت ما في التنبيه.

(٥) هذا النقل موجود في «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» ص (١٣٥ - ١٣٦).

(٦) أما الناشري فقد ترجم له الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٧/ ٨٠)، وقال عنه: الفقيه الشافعي إلى أن قال: كان شديد الحط على صوفية زبيد، المنتمين إلى كلام ابن عربي، وكان يستكثر من كلام من يرد عليه، فجمع من ذلك شيئًا كثيرًا في فساد مذهبه، ووهاء عقيدته، ثم قال ابن حجر: اجتمعت به «بزبيد» ونعم الشيخ كان، وأما ابن الخياط فقد ذكره الحافظ (أيضًا) في «إنباء الغمر» في شيوخ عبد الولي بن محمد بن الحسن الخولاني.

وهما ممن يقتدى بهما[١] من علماء اليمن في عصرنا، ويؤيد ذلك فتوى من ذكرنا من العلماء، وإن كانوا لم يصرحوا باسمه إلا ابن تيمية، فإنه صرح باسمه [٢]، حيث قال: لأنهم كفَّروا قائل المقولات المذكورة في السؤال، وابن عربي هو قائلها؛ لأنها موجودة في كتبه التي صنفها، واشتهرت عنه شهرة تقتضي القطع بنسبتها إليه، والله أعلم، انتهى.

والقونوي المشار إليه في كلام شيخنا أبي زرعة هو شارح «الحاوي الصغير»[٣] في الفقه.

---

(١) في الأصل: مما يقتدى به.

(٢) **قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى» (٢/ ٣٦٤):**

ما تضمنه كتاب «فصوص الحكم» وما شاكله من الكلام فإنه كفر باطنًا وظاهرًا، وباطنه أقبح من ظاهره، وهذا يسمى مذهب أهل الوحدة، وأهل الحلول، وأهل الاتحاد، وهم يسمون أنفسهم المحققين.

وهؤلاء نوعان:

نوع يقول بذلك مطلقًا، كما هو مذهب صاحب الفصوص ابن عربي وأمثاله مثل: ابن سبعين، وابن الفارض، والقونوي، والششتري والتلمساني وأمثالهم ممن يقول:

إن الوجود واحد، ويقولون: إن وجود المخلوق هو وجود الخالق، لا يثبتون موجودين خلق أحدهما الآخر، بل يقولون: الخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق.

ثم قال: وأما النوع الثاني فهو قول من يقول بالحلول والاتحاد في معين، كالنصارى الذين قالوا بذلك في المسيح عيسى، والغالية الذين يقولون بذلك في علي بن أبي طالب وطائفة من أهل بيته.

ثم قال: وأما الأولون فيقولون بالإطلاق، ويقولون:

النصارى إنما كفروا بالتخصيص، وأقوال هؤلاء شر من أقوال النصارى، وفيها من التناقض من جنس ما في أقوال النصارى، ولهذا يقولون بالحلول تارة، وبالاتحاد أخرى، وبالوحدة تارة، فإنه مذهب متناقض في نفسه، ولهذا يلبسون على من لم يفهمه، فهذا كله كفر باطنًا وظاهرًا بإجماع كل مسلم، ومن شك في كفر هؤلاء بعد معرفة قولهم ومعرفة دين الإسلام فهو كافر، كمن يشك في كفر اليهود والنصارى المشركين. اهـ.

(٣) في الأصل: حاوي الصغير، والصواب ما أثبت، وهو «الحاوي الصغير» في الفروع =

ووجـدت ذلك عنه في ذيل تأريخ الإسـلام(1) للذهبي، فـإنه قال في ترجمة القونوي : وحدثني ابن كثير يعني الشيخ عماد الدين صاحب التأريخ والتفسير أنه حضر مع المزي عنده يعنى القونوي، فجرى ذكر الفصوص لابن عربي ، فقال : لا ريب أن هـذا الكلام الذي قاله فيه كفر وضلال.

رأي الإمام المـــزي (رحمه الله) فـي ابـــن عـــربي

فقال صاحبه الجمال المالكي: أفلا يتأوله(2) مولانا؟

فقال: لا ، إنما نتأول(3) كلام المعصوم انتهى.

والمزي هو الحافظ جمال الدين صاحب «تهذيب الكمال»(4) والأطراف، وفي سكوته إشعار برضاه بكلام القونوي، والله أعلم، أما الكلام الذي لابن عربي على تفسـير قوله (تعالى): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية التي أشار إليها شيخنا الحافظ أبو زرعة [في كلامـه فهو ما حدثني أبو زرعة](5) بعد ما كتبه لي بخطه من حـفظه بالمعنى على ما ذكـر، ، وربما فاته بعض المعنى فـذكره باللفظ، قال: سمـعت والدي (رحمه الله) غير مرة يقول سـمعت: القاضي برهان الدين ابن جماعة(6) يقول: نقلت من خط ابن عربي في الكلام على قوله (تعالى): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: ستروا محبتهم، : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ

= في فقه الشافعية للشيخ نجم الدين عبـد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفي سنة ٦٦٥ هـ، والقونوي هو الشيخ علاء الدين بن اسماعيل المتوفي سنة ٧٢٩ هـ.

(1) كذا في «ع»، وفي الأصل: الكتاب.

(2) كذا في «ع»، وفي الأصل: أفلا تأوله يا مولانا؟

(3) كذا بالأصل، وفي «ع»: يتأول.

(4) في الأصل : التهذيب.

(5) ما بين المعكوفتين ليس في «ع».

(6) في الأعلام ثلاثة يقال لهم ابن جماعة ، فأشهرهم: محـمد بن إبراهيم، ولقبه بـدر الدين، وهو قاض،وترجمتـه في الأعلام (٥/٢٩٧)، والثـاني الظاهر أنه ولده، وهو عبـد العزيـز بن محـمد بن إبراهيم ولقـبه عـز الدين، وترجمـته في الأعلام (٤/٢٦)، والثالث محمد بن أبي بكر بن عـبد العزيز، حفـيد الثاني، ولقبـه عز الدين أيضًا، وترجمته في الأعـلام (٦/٥٦ ـ ٥٧)، فليس فيهم من يلقب ببرهان الدين، فلا أدرى هل الذي في الأصل خطأ أم ماذا؟

﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ استوى عندهم إنذارك وعدم إنذارك، لما جعلنا[1] عندهم لا يؤمنون بك، ولا يأخذون عنك، إنما يأخذون عنا، ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾، فلا يسمعون إلا منه[2] ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾، فلا يبصرون إلا إليه، ولا يلتفتون إليك وإلى ما عندك بما جعلناه عندهم، وألقيناه إليهم، ولهم عذاب من العذوبة عظيم. انتهى.

قصيدة ابن المقري الشافعي اليماني في بيان عقيدة ابن عربي

وقد بين شيخنا قاضي اليمن شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بابن المقري الشافعي[3] من حال ابن عربي ما لم يبينه غيره؛ لأن جماعة من الصوفية بزبيد[4] أوهموا من ليس له كثير نباهة علو مرتبة ابن عربي ونفي العيب عن كلامه، فذكر ذلك شيخنا ابن المقري مع شيء من حال الصوفية المشار إليهم في قصيدة طويلة من نظمه، فقال فيما أنشدنيه إجازة:

ألا يا رسول الله غارة ثائر[5] ... غيور على حرماته والشعائر
يحاط بها الإسلام ممن يكيده ... ويرميه من تلبيسه بالبواتر
فقد حدثت في المسلمين حوادث ... كبار المعاصي عندها كالصغائر
حوتهن كتب حارب الله ربها ... وغَرَّ بها مَنْ غَرَّ بين الحواضر

---

(١) قوله: «لما جعلنا» ليس في «ع».

(٢) كذا بالأصل، وفي «ع»: ختم الله على قلوبهم، فلا يعقلون إلا عنه، وعلى سمعهم، فلا يسمعون إلا منه.

(٣) الأعلام (١/ ٣١٠، ٣١١).

(٤) زبيد مدينة باليمن قرب الحديدة.

(٥) في الأصل: تأثر، والصواب ما أثبت، وقول الناظم: (يا رسول الله) يحمل على كونه تخيل كون النبي (ﷺ) حاضراً عنده، فجعل يشتكي إليه، وهذا غير جائز، بل بدعة محدثة لا أصل لها من كتاب ولا سنة ولا قول أحد من السلف (رضي الله عنهم)، وأما دعاء النبي (ﷺ) فهو شرك بالله، ولا نظن أن الناظم يعنيه، والله أعلم.

تجاسر فيها ابن عربي واجترا ... على الله فيما قال كل التجاسر
فقال بأن الرب والعبد واحد ... فربي مربوب بغير تغاير
وأنكر تكليفًا إذ العبد عنده ... إله، وعبد ، فهو إنكار حائر
وَخَطَّأ إلا من يرى الخلق صورة ... وهوية لله عند التناظر
وقال يحل الحق في كل صورة ... تجلي عليها، وهو إحدى المظاهر
وأنكر أن الله يغني عن الورى ... ويغنون عنه لاستواء المقادر
كما ضل في التهليل جهرًا بنفيه ... وإثباته مستجهلاً للمغاير
وقال الذي ينفيه عين الذي أتى ... به مثبتًا لا غير عند التحاور
فأفسد معنى ما به الناس أسلموا ... وألغاه إلغاء بُنَيَّات التهاتر
فسبحان رب العرش عما يقوله ... أعاديه من مثل هذي(١) الكبائر
فقال: عذاب الله عذب وربنا ... ينعم في نيرانه كل فاجر
وقال بأن الله لم يُعص في الورى ... فما ثم محتاج لعافٍ وغافر
وقال: مراد الله وفق لأمره ... فما كافر إلا مطيع الأوامر
وكل امرئ عند المهيمن مرتضى ... سعيد فما عاص لديه بخاسر
وقال: يموت الكافرون جميعهم ... وقد آمنوا غير المفاجا المبادر
وما خص بالإيمان فرعون وحده ... لدى موته، بل عم كل الكوافر
فكذبه يا هذا تكن خير مؤمن ... وإلا فصدقه تكن شر كافر

(١) في الأصل : أمثال هذه، وقد أثبت ما في «ع» . .

وأثنى على من لم يجب نوحًا إذ دعى إلى ترك ودٍّ أو سواع وناسر
وسمى جهولاً من يطاوع أمره على تركها قول الكفور المجاهر
ولم ير بالطوفان إغراق قومه ورد على من قال رد المناكر
وقال: بلى قد أغرقوا في معارفٍ من العلم والباري لهم خير ناصر
كما قال: فازت عاد بالقرب واللقا من الله في الدنيا وفي اليوم الآخر
وقد أخبر الباري بلعنته لهم وإبعادهم فأعجب له[1] من مكابر
وصدق فرعون، وصحح قوله أنا الرب الأعلى وارتضى كل سامر
وأثنى على فرعون بالعلم والذكا وقال :بموسى عجلة المتبادر
وقال: خليل الله في الذبح واهم ورؤيا ابنه يحتاج تعبير عابر
يعظم أهل الكفر والأنبياء لا يعاملهم إلا بحط[2] المقادر
ويثني على الأصنام خيرًا ولا يرى لها عابدًا ممن عصى أمر آمر
وكم من جراءات[3] على الله قالها وتحريف آيات بسوء تفاسر
ولم يبق كفر لم يلابسه عامدًا ولم يتورط فيه غير محاذر
وقال: سيأتينا من الصين خاتم من الأولياء للأولياء الأكابر
له رتبة فوق النبي ورتبةٌ له دونه فأعجب لهذا التنافر
فرتبته العليا يقول لأخذه عن الله وحيًا لا بتوسيط آخر
ورتبته الدنيا يقول: لأنه من التابعين للأمور الظواهر

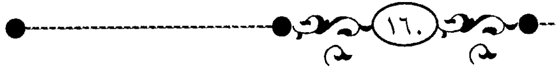
(١) في الأصل: لهم، وقد أثبت ما في «ع».
(٢) في الأصل: بالخط، وقد أثبت ما في «ع».
(٣) كذا في «ع»، وفي الأصل: جرأة.

وقـال: اتبـاع المصطفى ليس واضـعًـا لمقـــداره الأعلى، وليـس بحــاقـــر
فـــإن يـدن منـه لاتبــــاع فــــإنه يرى مـنه أعلى مـن وجــوه أواخـــر
يرى حـــال نقـصـــان له في اتبــاعـه لأحـمــد حتى جـا بهــذي المعـاذر
فـلا قدس الـرحمن شـخـصًا يـحبـه على مـا يرى مـن قـبح هذي المخـابر
وقـــال: بأن الأنبـيـــاء جـمـــيـعــهم بمشكاة هذا تـسـتـضيء في الدياجـر
وقـــال فـــقـــال الله لي بعـــد مـــدة بأنـك أنت الخـتـم رب المفـاخـــر
أتانـي ابتــدا بـيـضـــاء سطر ربـنا بإنـفـــاذه في العـــالمين أوامـــري
وقـــال: فـــلا تـشـغلك عـنـي ولاية وكن كل شـهـر طول عـمـرك زائري
فـرفـدك أَجَـزَلْنا وقـصـدك لم يخبِ لدينا فـهل أبـصـرت يا ابن الأخـاير
بأكـذب من هذا وأكـــفـر في الورى وأجـرى على غشـيان هذي الفـواطر
فـــلا يدعـي من صـــدقـــوه ولاية وقد خـتـمت، فليـأخذونا[1] بالأقادر
فـيــا لعبـاد الله مـا ثـم ذو حـجى[2] له بـعض تمـيـــيـــز بقـلب ونـاظر
إذا كـان ذو كـفـر مطيـعًـا كـمـؤمن فـــلا فـــرق فـــينا بين بـــر وفـــاجـــر
كـــمـــا قـــال هذا: إن كل أوامـــر من الله جـــاءت فــهـي وفق المقـــادر
فلـمـــــا رُسْلٌ، وسنَّـت شـــــرائع وأنزل قــــرآن بهـــذي الـزواجـــر
أيخـلع منكـم ربقـــة الدين عـــاقل بقـــول غـــريق في الضـــلالة حـــائر
ويترك مـا جاءت به الرسل من هدى[3] لأقـــوال هذا الفـــيلســـوف المغـــادر

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: فليأخذوا.
(٢) يعنى: ذو عقل.
(٣) كذا في «ع»، وفي الأصل: رسل الهدى.

فيا محسني ظنًّا بما في فصوصه ... وما في فتوحات الشرور الدوائر
عليكم بدين الله لا تصحبوا غدا ... مساعر نار قبحت من مساعر
فليس عذاب الله عَذْبًا كمثل ما ... يمنيكم بعض الشيوخ المدابر
ولكن أليم مثل ما قال ربنا ... به الجلد إن ينضج يبدل بآخر
غدًا تعلمون الصادق القول منهما ... إذا لم تتوبوا اليوم علم مباشر
ويبدو لكم غير الذي يعدونكم ... بأن عذاب الله ليس بضائر
ويحكم رب العرش بين محمد ... ومن سن علم الباطل المتهاتر
ومن جا بدين مفترى غير دينه ... فأهلك أغمارًا به كالأباقر
فلا يخدعن المسلمين عن الهدى ... وما للنبي المصطفى من مآثر
ولا يؤثروا غير النبي على النبي ... فليس كنور الصبح ظَلْمًا دياجر
دعوا كل ذي قول لقول محمد ... فما آمن في دينه كمخاطر
وأما رجالات الفصوص فإنهم ... يقومون في بحر من الكفر ظاهر
إذا راح بالربح المتابع أحمدا ... على هديه راحوا بصفقة خاسر
سيحكي لهم فرعون في دار خلده ... بإسلامه المقبول عند التجاور
ويا أيها الصوفي خفْ من فصوصه ... خواتم سوء غيرها في الخناصر[1]
وخذ نهج سهل والجنيد وصالح ... وقوم مضوا مثل النجوم الزواهر
على الشرع كانوا ليس فيهم لوحدة ... ولا لحلول الحق ذكر لذاكر
رجال رأوا ما الدار دار إقامة ... لقوم ولكن بلغة للمسافر

(١) الخناصر: جمع خنصر.



فأحيوا لياليهم صلاة وبيتوا ... بها خوف رب العرش صوم البواكر
مخافة يوم مستطير بشره ... عبوس المُحَيا قمطرير الظاهر[1]
وقد نحلت أجسادهم وأذابها ... قيام لياليهم وصوم الهواجر
أولئك أهل الله فالزم طريقهم ... وعد عن دواعي الابتداع الكوافر

انتهى باختصار، وهو مجمل ما قدمنا فيما قررناه، وتفصيله.

يعلم مما شرحناه فيما حررناه، وقد سبق عن هذه المنكرات في كلام ابن عربي لا سبيل إلى صحته تأويلها، فلا يستقيم اعتقاد أنه من أولياء الله مع اعتقاد صدور هذه الكلمات منه، إلا باعتقاد أنها خلاف ما صدر عنه مما تقدم هنالك أو رجوعه إلى ما يعتقده أهل الإسلام في ذلك، ولم يجيء بذلك عنه خبر ولا روي عنه أثر، فذمه جماعة من أعيان العلماء وأكابر الأولياء لأجل كلامه المنكر، وأما من أثنى عليه فلظاهر فضله وزهده وإيثاره واجتهاده في العبادة، واشتهر عنه ذلك، حتى عرفه به[2] جماعة من الصالحين عصراً بعد عصر، فأثنوا عليه بهذا الاعتبار ثناء إجماليًا، لا مدحًا تفصيليًا يشمل كلامه، ويحوي مرامه، وسبب ذلك أنهم لم يعرفوا ما في كلامه من المنكرات، لاشتغالهم عنها بالعبادات، والنظر في غير ذلك من كتب القوم، لكونها أقرب لفهمهم مع ما وفقهم الله (سبحانه) لهم من حسن الظن بالمسلمين، وظنوا أنه وأصحابه التابعين له من المؤمنين.

وأما ما يحكى في المنام من نهي ابن عربي عن ذمه، وكذا ما يروى من صورة عذاب لمنكره فهو من تخييل النفوس أو تخويف الشياطين، هذا وقد

(١) كذا في «ع»، وفي الأصل: الظواهر. (٢) في الأصل: من.



عاب تصوف ابن عربي بعض الصوفية الموافقين له في الطريقة الوجودية:

كعبد الحق بن سبعين وغيره ويا ويح من بالت عليه الثعالب

مباهلة الحافظ ابن حجر لبعض أتباع ابن عربي فعمي بعدها هذا التابع

وقد روي عن الحافظ الحجة القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر[1] العسقلاني أنه قال: جرى بيني وبين بعض المحبين لابن عربي منازعة كبيرة في أمر ابن عربي حتى قلت منه بسوء مقالته، فلم يسهل ذلك بالرجل المنازع لي في أمره، وهددني بالشكوى إلى السلطان بمصر بأمر غير الذي تنازعنا فيه، ليتعب خاطري، فقلت له: ما للسلطان في هذا مدخل، تعال بنا نتباهل، فقل أن يتباهل اثنان، فكان أحدهما كاذبًا إلا وأصيب، قال: فقال لي: بسم الله، فقلت له: قل: اللهم إن كان ابن عربي على ضلال فالعني بلعنتك، فقال ذلك، قلت أنا: اللهم إن كان ابن عربي على هدى فالعني بلعنتك، قال: وافترقنا، قال: ثم اجتمعنا في بعض مستنزهات مصر في ليلة مقمرة، فقال لنا: مر على رجلي شيء ناعم، فانظروا، فنظرنا ، فقلنا: ما رأينا شيئًا، فقال: ثم التمس بصره، فلم ير شيئًا[2] انتهى.

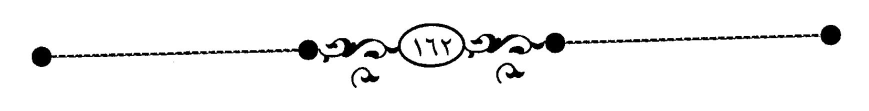
والمعنى أنه ثبت كونه من الكاذبين، ويتفرع عليه أنه من الملعونين وشيخه من الضالين المضلين.

ثم اعلم أن من اعتقد حقيقة عقيدة ابن عربي فكافر بالإجماع من غير نزاع[3]، وإنما الكلام فيما إذا أول كلامه بما يقتضي حسن مرامه.

وقد عرفت من تأويلات من تصدى بتحقيق هذا المقام أنه ليس هناك ما يصح أو يصلح عنه دفع الملام، بقي من شك، وتوهم أن هناك بعض التأويل،

---

(١) في «ع»: الشافعي.
(٢) أي : عاقبه الله بفقد بصره.
(٣) في الأصل: النزاع.



إلا أنه عاجز عن ذلك القيل، فقد نص العلامة ابن المقري كما سبق أن من شك في كفر اليهود والنصارى وطائفة ابن عربي فهو كافر، وهو أمر ظاهر وحكم باهر، وأما من توقف فليس بمعذور في أمره، بل توقفه سبب كفره، فقد نص الإمام الأعظم، والهمام الأقدم[1] في الفقه الأكبر أنه إذا أشكل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد، فينبغي له أن يعتقد[2] ما هو الصواب عند الله (تعالى) إلى أن يجد عالمًا، فيسأله، ولا يسعه تأخير الطلب، ولا يعذر بالوقف فيه ، ويكفر إن وقف[3]. انتهى.

وقد ثبت عن أبي يوسف أنه حكم بكفر من قال: لا أحب الدباء بعد ما قيل له: إنه كان يحبه سيد الأنبياء، فكيف بمن طعن في جميع الأنبياء، وادعى أن خاتم الأولياءأفضل من سيد الأصفياء؟ فإن كنت مؤمنًا حقًّا ومسلمًا صدقًا فلا تشك في كفر جماعة ابن عربي ولا تتوقف في ضلالة هذا القوم الغبي والجمع الغوي[4]، فإن قلت: هل يجوز السلام عليهم ابتداء؟ قلت: لا، ولا رد السلام عليهم، بل لا يقال لهم: عليكم أيضًا ، فإنهم شر من اليهود والنصارى ، وإن حكمهم حكم المرتدين عن الدين، فعلم به أنه إذا عطس أحد منهم، فقال: الحمد لله، لا يقال له: يرحمك الله، وهل يجاب بيهديك الله؟ محل بحث، وكذا إذا مات أحد منهم لا يجوز الصلاة عليه ، وإن عباداتهم السابقة على اعتقاداتهم باطلة، كطاعاتهم اللاحقة في بقية أوقاتهم، فالواجب على الحكام[5] في دار الإسلام أن يحرقوا

(١) يعني أبا حنيفة (رحمه الله).
(٢) في الفقه الأكبر: أن يعتقد في الحال.
(٣) الفقه الأكبر الذي بآخر شرح المؤلف له ص (٣٢٧).
(٤) كذا بالأصل، وفي «ع»: القوم الغوي، والجمع الغبي.
(٥) في الأصل: الحكم، وفي «ع»: على ما أثبت.



من كان على هـٰذه المعتقدات الفاسدة والتأويلات الكاسدة، فإنهم أبخس وأنجس[1] ممن ادعى أن عليًّا هو الله، وقد أحرقه علي (رضي الله عنه)[2]، ويجب إحراق كتبهم المؤلفة.

ويتعين علي كل أحد أن يبين فساد شقاقهم وكساد نفاقهم، فإن سكوت العلماء واختلاف الآراء صار سببًا لهـٰذه الفتنة وسائر أنواع البلاء، فنسأل الله (تعالىٰ) حسن الخاتمة و[3] اللاحقة المطابقة للسعادة السابقة على وفق متابعة خاتم[4] أرباب الرسالة، وأصحاب العصمة والجلالة[5].

تمت

---

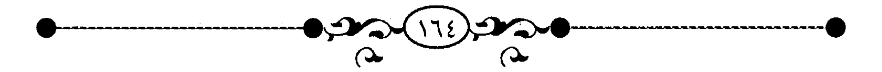
(١) في «ع»: أنجس، وأنجس.

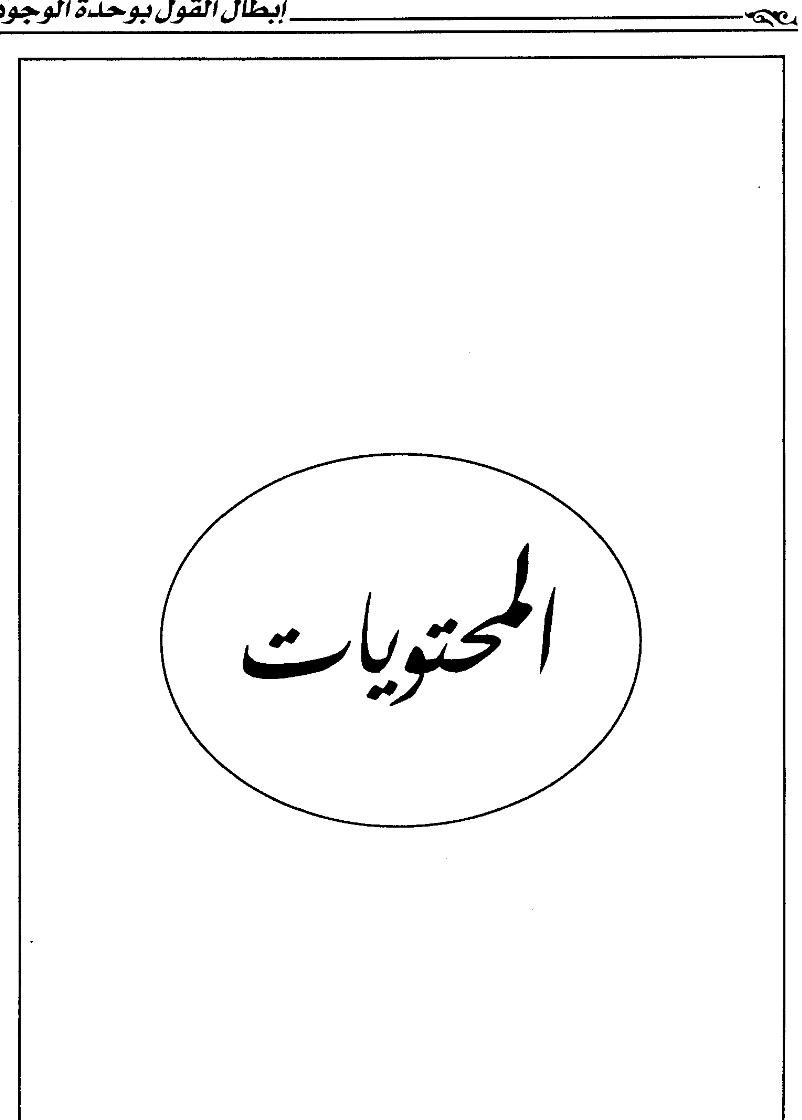
(٢) روى البخاري (٣٠١٧) وغيره عن عكرمة أن عليًا (رضي الله عنه) حرَّق قومًا، فبلغ ابن عباس، فقال: لوكنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي (ﷺ) قال: «**لا تعذبوا بعذاب الله**»، ولقتلتهم، كما قال النبي (ﷺ): «**من بدل دينه فاقتلوه**».

(٣) الواو ليست بالأصل، وهي في «ع».

(٤) كلمة «خاتم» ليست بالأصل، وهي في «ع».

(٥) إلىٰ هناك انتهى ما في الأصل، وفي «ع»: وسبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين. قال مؤلفه (رحمه الله برحمته الواسعة): تمت، والظاهر أنه من كلام الناسخ، والله أعلم.





المحتويات







الصف والإخراج الداخلي

دار الإيمان للكمبيوتر

منية سمنود - أجا - دقهلية - مصر

٠١٢٢٥١١٢٠٣ - ٠١٢٤٣٢٠٦١٥

